مصر وأثيوبيا

(الماضي الحاضر المستقبل)

اعداد

د. ميسرة محمد حسن

مؤسسة دار الفرسان

للنشر والتوزع

51 ش إبراهيم خليل المصرية

اسم الكتاب – مصر وأثيوبيا

(الماضي الحاضر المستقبل)

المؤلف : ميسرة محمد حسن

الناشر : مؤسسة دار الفرسان

تصميم الغلاف : صلاح عبد الحمد

رقم الإيداع : 14540 / 2018

طبعة ثانية 2014

فهرسة أثناء النشر

ميسرة محمد حسن

مصر وأثيوبيا(الماضي والحاضر والمستقبل) ميسرة محمد حسن القاهرة ط2

القاهر مؤسسة دار الفرسان للنشر والتوزيع

القاهرة 192 ص ، 24 سم

تدمك 4 – 55 – 6169 – 977

1 – مصر – العلاقات الخارجية – أثيوبيا

2 – أثيوبيا – العلاقات الخارجية – مصر

أ – العنوان – 62063 – 327

آية قرآنية

بسم الله الرحمن الرحيم

(فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّۗ وَلَا تَعۡجَلۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥۖ وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمًا)

صدق الله العظيم

طه 114

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

بالرغم من أهمية أثيوبيا لمصر والعلاقات بينهما، فإنها لم تنل اهتماما كبيرا من البحث والدراسة سواء في تاريخها الحديث أو في تطور علاقاتها مع مصر، وتركزت الدراسات حول حروب إسماعيل مع أثيوبيا ولم تهتم بما قبلها أو ما بعدها أما بالنسبة للعلاقات الدينية بين البلدين، فما وقع تحت يدى منه ليس إلا سرد تاريخي يفتقر إلى الجانب العلمي التحليلي وربما يعود ذلك إلى إحجام الباحثين عن دراسة هذا الموضوع لحساسيته أولا، ولصعوبة الوصول إلى المصادر الأصلية التي يجب توافرها وتسهيل الإطلاع عليها ثانيا

ولقد زاد من صعوبة البحث في العلاقات المصرية الأثيوبية – بصفة عامة – بالإضافة إلى قلة المصادر الأصلية وصعوبة الإطلاع عليها – أن المكتبات المصرية تنقصها المراجع الحديثة التي تتناول تاريخ وتطور أثيوبيا وعلاقاتها الدولية على مر العصور، وحتى المراجع الموجودة في هذه المكتبات فإن الإشارة فيها إلى العلاقات بين مصر وأثيوبيا يسيرة للغاية وبالقدر الذي يسمح به لإبراز مجهودات الدول الأجنبية العظيمة في كبح جماح الطغيان المصري ضد أثيوبيا الضعيفة، أو لإظهار مدى تقصير الكنيسة المصرية إزاء كنيسة أثيوبيا وأنها السبب في تخلف المسيحية الأثيوبية وبالتالي تخلف أثيوبيا الحضاري، وفي هذا المجال تصف محاولات الرأس تفري (الإمبراطور هيلاسلاسي) بأنه محرر كنيسته من استعمار الكنيسة المصرية لها.

وتعتبر من ضمن الصعوبات التي يواجهها الباحث في هذا الموضوع مشكلة اختيار لفظ واحد يطلق على هذه البلاد، فإما يكون أثيوبيا أو الحبشة

تعتبر العلاقات السياسية بين مصر وأثيوبيا من أقدم العلاقات في التاريخ الأفريقي فهي ترجع إلى مصر الفرعونية ، واستمرت تنمو وتزدهر عبر العصور التالية ، إلى أن غلب عليها الركود في فترة الحكم العثماني ، وذلك بسبب اشتراك الدولة العثمانية في الصراع بين الإمارات الإسلامية وأثيوبيا، واستقرارها في شواطئ الأخيرة ومنعها الأثيوبيين من الاتصال بالبحر والعالم الخارجي

وقد ظل هذا الوضع مستمرا حتى وصول محمد علي إلى الحكم في مصر وفتحه السودان بعد ذلك، مما أدى إلى وجود حدود مشتركة بين مصر وأثيوبيا، كما أن تولية إبراهيم باشا علي (إيالة جدة والحبش) بعد قضائه على الدولة الوهابية الأولى كان من أسباب تجدد الصراع مرة أخرى وكان في هذه المرة بين المصريين والأثيوبيين

أسامة عبد الرحمن

الفصل الأول

معنى كلمة الحبشة

معنى كلمة الحبشة

هناك جدل وخلاف يدور حول مدلول كلمة الحبشة هل يقصد بها المنطقة التي تشمل منابع النيل ومصر والسودان أم تشمل المنطقة التي ينبع منها نهرالنيل فقط أم القرن الأفريقي بأكمله وهل هي بخلاف أثيوبيا الحالية أم تشملها الوجوه المحروقة أو السوداء أو الزيتونية اللون هذا ما يعنيه اللفظ الإغريقي (Aethiops) ويتكون من مقطعين: (Aitheim) بمعنى محترق(ops) بمعنى وجه ومن الذين استخدموا هذا اللفظ هوميروس الشاعر وهيرودوت المؤرخ اليونانيان ، وديوردور من مؤرخي الرومان أوائل ظهور المسيحية، قسم هؤلاء المؤرخون سكان تلك المنطقة تقسيماً عرضياً إلى مجموعتين كبيرتين

هما: الأثيوبيون الشرقيين ، وموطنهم بلاد العرب وسوريا وما بين النهرين ثم امتداد هذا الصقع شرقاً حتى الهند ، والأثيوبيون الغربيين ، ويقطنون البلاد الواقعة غربي البحر الأحمر وتضم مصر والسودان.

على أن الذين تولوا ترجمة الإنجيل إلى اللغة اليونانية ، استعملوا كلمة كوش وأرادوا بها أثيوبيا ، أي أنهم حددوا أثيوبيا أو شطرها الغربي بالمنطقة المعروفة باسم كوش الممتدة جنوب مصر ، وهي التي اشتهرت بصلتها بمصر منذ أقدم العصور ، وجاء في سفر التكوين أن كوش هو ابن حام بن نوح ويقال أن لكوش هذا ولداً يسمى إبتيوبس (Aethiopis) وهو الذي سميت البلاد باسمه.

وحين أعيدت ترجمة الإنجيل عن الإغريقية إلى اللغة الأثيوبية المعروفة باسم الجعز ، أطلق المترجمون كلمة أثيوبيا وعنوا بها الحبشة ، وكان هذا الاسم الأخير معروفاً وقتئذٍ ، أي في القرن الرابع الميلادي يوم دخلت المسيحية دولة أكسوم الحبشية.

ويذكر أن كلمة الحبشة هي اسم عربي أصيل وجاء من اسم قبيلة عربيه اسمها حبشت هاجرت من الجزيرة العربية إلي شرق أفريقيا عبر البحر الأحمر ثم سماه الأوربيون ABYSSINIA المشتقة من الحبشة إلا أن الأثيوبيون فضلوا الحفاظ علي هذا الاسم الذى انحصر فقط في دولة أثيوبيا

أثيوبيا القديمة وحدودها:

شاعت في دراسات العصور القديمة كجزء من نشؤ الدولة الحبشية فكرة استيطان الكوشيين شرق أفريقيا كافة، وأن الأغلبية منهم عاشوا في الحبشة الحالية والأسوأ من ذلك أن المروجون لهذه الفكرة قصدوا الترويج في تلك الأيام بأن السودان وأثيوبيا بلد واحد لإضافة أن الأحباش مجرد مجموعة صغيرة لاجئة من سبأ اليمنية تداخلوا مع الكوشيين، هذه الفكرة خاطئة تماماً على الرغم من وجود بعض عناصر الصحة فيها فالكوشيين الذين ينحدرون من الأسرة الحامية كانوا يعيشون لآلاف السنين في جنوب مصر، وللعلم فإن الهكسوس الذين حكموا مصر لفترة من الزمن، ما كان ليتأتى لهم ذلك لو لا تحالفهم مع المجموعات السكانية التي أسست حضارة كرمة في السودان في الألفية الثانية قبل الميلاد وهؤلاء هم سلالة

الكوشيين الذين أقاموا في الألفية الأولى عاصمتهم في نبتة – كريمة الحالية–

، ومن المعلوم أن المصريين يستخدمون لفظ كاس لوصف المنطقة، والناس، والمملكة

في مناطق السودان قبل أن يتم تشويه هذا اللفظ وتحويله إلى لفظ مات كوسي في

اللغة البابلية الآشورية، و كوش في العبرية، و حص في النص الانجيلي اليوناني ثم

أطلق اليونان لفظ أثيوبيا على نفس الأرض، والمجموعات البشرية، والدولة وفي

جميع الحالات أرجع النص الانجيلي اليوناني لفظ **Aithiopia** لما يشار إليه

في النص العبري بكوش انها دولة كوش في نبتة التي حكمت مصر لبعض الوقت

خلال فترة حكم بعانخي، وشبكا، ونوبوشبتاكا، وتهراقا، وتانوت آمون الأسرة الحاكمة

الأثيوبية

مصر و أثيوبيا

حسب استخدام مانتو للمصطلح عند وصفه للأسرة الحاكمة الخامسة والعشرين قبل طردهم من قبل الإمبراطوران الأشوريان أشورهادون، وأشوربانيبال اللذان ضما مصر ونفس اللفظ استخدمه اليونانيون في المراحل التالية للسودان الأثيوبي لما قبل التاريخ المسيحي، عندما قام ساماتيشوس الثاني 595عام قبل الميلاد، وقمبيز الذي غزا مصر في عام 525 قبل الميلاد بالتوغل جنوب مصر حتى وصلا نبتة – كريمة الواقعة على مسافة 1050 كلم جنوب أسوان، أي 1900 كلم جنوب القاهرة– على طول شاطئ النيل ودمرا المدينة مرتين، فنقل الكوشيون الأثيوبيون عاصمتهم بعيداً نحو الجنوب إلى منطقة البجراوية الحالية لضمان عدم مهاجمتها من الشمال مرة أخرى، ثم نشأت مروي التي

بنيت أهراماتها في الفترة بين سنة 400 قبل الميلاد و350 بعد الميلاد، المحفوظة حالياً في البجراوية

وللرد على فرض استيطان الكوشيين شرق أفريقيا كافة، لابد من الرد أولاً على مدى امتداد الحدود الجنوبية لدولة مروي الأثيوبية، فكافة المختصين يتفقون على أنها امتدت حتى المناطق الواقعة بين الخرطوم وود مدني، فحسب الدلائل المتوفرة فان الغابة الأفريقية كانت تصل إلى هذه المناطق مما يمنع أياً من كان من التوغل جنوباً، وعليه فان مروي الأثيوبية لم تضم أي جزء من حدود الحبشة الحالية

كما أنها لم تسيطر على الجبال الشمالية لإريتريا والحبشة ولا شواطئ البحر الأحمر في السودان الحالي، وبالرجوع إلى المراجع الموثقة نجد أن أحدها سيرة التجارة البحرية اليونانية التي كُتبت حوالي سنة 70 بعد الميلاد،

كذلك من المؤكد وجود مجموعات سكانية كوشية خارج نطاق مملكة مروي الأثيوبية، إلا أنه يصعب تحديد هذه المجموعات حيث لم يتركوا أي آثاراً مكتوبة يمكن فك رموزها وبالتالي الحكم عليها،

فما هي إذاً أصول التجمعات السكانية التي سكنت في الألفية الأولى ما قبل الميلاد منطقة الحبشة وإرتريا الحاليتين، قد يخمن البعض أنهم الصوماليون، ولكن لا توجد أي دلائل تشير إلى ذلك، كذلك من النقاط المهمة، أن منطقة الحاميين المصريين ومملكة مروي الأثيوبية خصوصاً في مناطق أخرى للقبائل النيلية الصحراوية التي بعضها من سلالة النوبيين

المعاصرين كانوا يعيشون وسط الكوشيين الحاميين، بالتالي من الخطأ الادعاء بأن الكوشيين عاشوا فقط في منطقة شرق أفريقيا.

قبيلة حبشت يمنية وليست سبأية

هنالك أخطاء تاريخية فيما يخص في تسمية الحبشة، فالادعاء بأن الأحباش من مملكة سبأ اليمنية إدعاء خاطئ، لأن فك رموز الوثائق المكتوبة أثبتت وجود قبيلة واحدة في اليمن الحالية تسمى حبشت من المرجح أنهم هاجروا خلال عدة موجات إلى أفريقيا خلال القرن الأول قبل الميلاد عابرين باب المندب، وقد دونت قصتهم بوضوح في الملاحم الحبشية المسيحية كيبرا نيقاست

النقطة الأضعف في هذه المجادلة التاريخية الضالة لتسمية الحبشة، وهي الجهود الرامية لتقويض حقيقة اندماج الأحباش مع المستوطنين الأوائل من الكوشيين الأفارقة، ونحن حقيقة لا علم لنا سواء كانت الدلائل الأثرية التي لدينا هي خاصة بالكوشيين عن الأحباش قبل ظهور الكتابة الجوعزية

بما يعني قبل وصول قبيلة حبشت اليمنية، والمجموعات البشرية النيلية

الصحراوية وحتى شعب البانتو، لكن المؤكد أن اندماج الأحباش لم يكن كبيراً ولم

يؤثر في حضارة أكسوم الحبشية القديمة فالمخطوطة الجوعزية نشأت كلياً من اليمن

القديم، وتمثل دليلاً لغوياً واضحاً ينتمي للسامية مع احتوائها على مميزات من الحامية

والكوشية، وحتى إذا حدث نوع من الاندماج فانه لم يكن بالأهمية ولم يؤثر على تكون

ثقافة أكسوم

السامية ما قبل المسيحية وبعدها حيث كانت اللغة المستخدمة تحوي

عنصراً أجنبياً آسيوي الثقافة ولكن على أرض أفريقية.

حتى إذا قصرنا الموضوع على فترات ما قبل المسيحية، فلا توجد قواسم مشتركة وأوجه شبه وانتماءات بين حضارة مروي وأكسوم

فأكسوم الحبشية تختلف دينياً وثقافياً تماماً عن المروية الأثيوبية، فأكسوم وأدوليس تجمعان العديد من الانتماءات مع ظفار عاصمة مملكة حمير وميناءها موزع – حالياً مخا–، بينما نجد أن الحضارة المروية الأثيوبية وحضارة أكسوم الحبشية كانتا جنباً إلى جنب لبضعة مئات من السنين لكنهما تختلفان عن بعضهما البعض أكثر من الإختلاف بين اليونانية والفارسية.

التركيب العرقي لأثيوبيا

سمى الباحث الإيطالي كونتي روسيني أثيوبية متحف الشعوب لكثرة ما فيها من أعراق وقوميات، غير أن أهم الجماعات، من حيث عددها أو هيمنتها على شئون البلاد، خمس هى:-

الأمهريون – التغريون – الصوماليون – الگوراجيون وهم خليط من المسلمين والمسيحيين والوثنيين يمارسون الزراعة البدائية والرعي – الأورومو

ما قبل أكسوم

إن ما يتوافر من معلومات مستقاة من مصادر قديمة ومن الكشوف الأثرية لا يعود بنا إلى تلك الحقبة البعيدة، ذلك أن نتائج دراسة المواقع الأثرية في شمالي أثيوبية ترجح عبور جماعات يمنية البحر الأحمر في النصف الثاني من الألف الأول ق.م، حيث استقرت أول الأمر في المنطقة الساحلية ثم توسعت إلى الداخل لتقيم حضارة شبيهة بتلك المعروفة في اليمن القديم، والدليل على ذلك النقوش المكشوفة في المنطقتين المذكورتين من حيث لغتها وخطها ومضمونها، وكذلك الطراز المعماري وأسلوب النحت

وكان الباحثون حتى عهد قريب يرون أن حضارة هذه الحقبة من صنع المهاجرين الذين عبروا البحر الأحمر وحدهم، غير أن الرأي السائد الآن يذهب إلى مشاركة السكان المحليين في ذلك ويقسمها إلى مرحلتين: أولاهما مرحلة سبئية – أثيوبية مشتركة تمتد من عام 500 ق.م إلى عام 300 ق.م، والثانية مرحلة يظهر فيها تأثير قادم من مملكة مروى في الشمال ممثلاً في الأدوات البرونزية والحديدية والفخارية وفي الحلي الذهبية، وكذلك من مصر الهلينية ممثلاً في الأساليب الفنية في النحت ولكن هذا الأمر لا يعني زوال تأثير اليمن القديم، إذ كشفت قطع برونزية مثقوبة تطور في الخط واللغة على السواء أضف إلى ذلك استمرار ورود أسماء الآلهة وأسماء الأعلام المعروفة في النقوش اليمنية القديمة، وختام هذه المرحلة هو نهاية القرن الأول الميلادي.

مملكة أكسوم

ورد ذكر أكسوم أول مرة في كتاب الإبحار في البحر الأحمر أي في المحيط الهندي وهو دليل ملاحي ألّفه باليونانية رحالة مصري مجهول في مطلع القرن الثاني الميلادي ووصف ملكها زوسكالس بأنه كان بخيلاً جشعاً عارفاً بلغة الإغريق وآدابهم، كما وصف ميناء عدولي جنوب مصوع بأنه كان سوقاً للعاج وأشار بلينيوس إلى هذا الميناء على أنه واحد من أهم موانئ البحر الأحمر آنذاك، وورد ذكر الأكسوميين لدى الجغرافي كلاوديوس بطليموس في القرن الثاني الميلادي وجعل ماني 216-274م مؤسس المانوية في كتاب العقائد مملكتهم إحدى الممالك الأربع في العالم وتدل النقوش المكتوبة باللغتين الجعزية واليونانية –

وكذلك النقوش السبئية المعاصرة لها المكشوفة في اليمن – على نشوء هذه المملكة في القرن الثاني الميلادي وعلى عبور الأكسوميين البحر الأحمر إلى الجنوب العربي في الربع الأخير من ذلك القرن.

وفي مجموعة من النقوش تنسب إلى الملك عيزانا ذكر لآلهتهم الكبرى محْرم وبحر ومدر ، ووصفاً لتوسعه هو وحلفاؤه شمالاً حتى مروى وجنوباً حتى بحيرة تانا ومما يشير إلى هذا التوسع الألقاب التي اتخذها هؤلاء الملوك، مثل ملك أكسوم وحمير وكاسو وسبأ وحبشة وريدان وسلحين وسيدامو وبَجَّة ويرى الباحثون استناداً إلى استهلال أحد نقوش عيزانا بعبارة «بعون إله السماء والأرض» أن المملكة تحولت في عهده – أي في منتصف القرن الرابع أو الخامس – إلى المسيحية. ويرجع ازدهار

هذه المملكة في المقام الأول إلى مواردها الوافرة من التجارتين البرية والبحرية وقد أورد كوزماس أنديكوبلويستس وصفاً مستفيضاً لذلك في كتابه الطبوغرافية المسيحية الذي يرجع تأليفه إلى منتصف القرن السادس وقد اشتملت الكشوف الأثرية على أدوات ومصنوعات فخارية وزجاجية من حوض المتوسط ومروى والهند ويؤكد ذلك أيضاً المسكوكات الذهبية والفضية والنحاسية التي سكها ملوك أكسوم فحملت أسماء نحو عشرين منهم وإن كنا لا نعرف عن معظمهم شيئاً وكان لهذه الصلات التجارية الواسعة أثر واضح في الحضارة الأكسومية، فقد أصبحت الإغريقية – بعد أن تحولت إلى المسيحية – لغة البلاط حتى اتخذ الملوك أسماء يونانية نحو، زوسكاليس وأفيلاس وأوساناس وانديبيس وسمبروتس ، وأطلقت نقوشهم الإغريقية على الإله القومي محرم اسم أريس Ares إله الحرب الإغريقي.

ووفد على البلاد رهبان بيزنطيون يعرفون الإغريقية والسريانية، وأنشئت الكنائس والأديرة وأقيمت المسلات وشيدت القصور غير أن كثيراً منها لحقه الخراب والتدمير، فلم يبق من قصور أكسوم الثلاثة اندا سمعون وإند ميكائيل وتعخا مريم سوى قواعدها على أن كوزماس يقول: إنه رأى في أثيوبية قصراً ملكياً يتألف من أربعة أبراج، مما يذكّرنا بالطراز المعماري الذي لا يزال قائماً في اليمن حتى اليوم.

أما المسلات العملاقة فقد تهشمت خمس منها وبقيت اثنتان، أخذت إحداهما إلى رومة عام 1937، وظلت الثانية وارتفاعها 33 متراً في مكانها وقد حفر على أحد جوانبها رسم يمثل مبنى مؤلفاً من تسع

طبقات ويجد المرء قبالة هذه المسلات ألواحاً حجرية ضخمة يبلغ طول أحدها 17 متراً وعرضه 6 أمتار وسمكه متراً أما العروش والتماثيل الضخمة التي ورد ذكرها في النقوش، أو وصفها كوزماس، فلم يبق منها سوى المصاطب والقواعد التي كانت تحملها. ومازالت أكسوم تعد حتى اليوم المدينة المقدسة عند نصارى أثيوبية جميعهم، ولم يبق في المراكز العمرانية الأكسومية الأخرى وأهمها عدولى – المهجورة الآن – ومطرا على بعد 135 كم إلى الجنوب من أسمرة وقوحايتو – قرب مطرا – سوى أطلال كنائس وقصور وبيوت وقبور غير أن أعمال التنقيب الأثري مستمرة في هذه المواقع وسواها في منطقة تبلغ مساحتها زهاء 50 ألف كم2 في إريترية وتغرين قلب المملكة الأكسومية آنذاك.

وكانت علاقة مصر بأثيوبيا في هذه المرحلة ناتجة عن التحالف بين بيزنطة المتواجده فى مصر وأثيوبيا بالتبعية

فلما حل القرن السابع بدأ ذكر مملكة أكسوم يضمحل شيئاً فشيئاً، إذ لا يتجاوز ما يعرف عنها آنذاك هجرة المسلمين إلى الحبشة وأسماء تسعة من ملوكها على مسكوكات تحمل إشارة الصليب، ويبدو أن اضمحلال دورها يعود إلى أمور منها قيام الدولة الإسلامية في الجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق وفارس ومصر مما أدى إلى إضعاف أكسوم سياسياً بإبعاد حليفتها بيزنطة من الشرق كله، واقتصادياً بإنهاء دورها التجاري براً وبحراً ولاسيما بعد فتح الأمويين جزائر دهلك في خليج مصوع وسيطرتهم على الطرق التجارية في البحر الأحمر وثانيهما نشوء إمارات مسيحية منافسة في الشمال الغربي من المملكة وأهمها علوة ومقُرَّة والنوبة وثالثها زحف

قبائل البجَّة من الشمال مما اضطر الأكسوميين إلى الابتعاد نحو الجنوب ليستبدلوا بأكسوم حاضرة جديدة هي الناصرة ولا نكاد نعرف عن تاريخ الأكسوميين في القرن الثامن والتاسع شيئاً يستحق الذكر ما خلا حديث اليعقوبي ثم المسعودي عن حاضرة مزعومة للحبشة تدعى كعبر لم يتمكن أحد حتى اليوم من معرفة موقعها ولعل هذا ما يجعل الباحثين – في تأريخهم لأكسوم – يقفون عند القرن السابع ولا يجاوزونه.

تصور المصادر الأثيوبية – ويجاريها في هذا الباحثون الغربيون – الصراع بين المملكة المسيحية الأثيوبية –

بعد زوال مملكة أكسوم في القرن الثامن أو التاسع الميلادي - وجيرانها من المسلمين والوثنيين حتى القرن السادس عشر على أنه صراع بين نظام شرعي وعصاة متمردين بيد أن الحقائق التاريخية تثبت أن هذه المملكة كانت طوال الحقبة المذكورة إحدى دول المنطقة، تتحالف معها مرة وتقاتلها مرات وكانت حدودها تضيق أو تتسع من عهد إلى عهد ولم يصل إلينا من أخبار هذه المملكة حتى منتصف القرن الثالث عشر سوى نتف متفرقة لا تكفي لتأليف صور واضحة عن تلك الحقبة

فقد ذكر ابن حوقل المتوفى عام 977م في كتابه صورة الأرض أن المملكة المسيحية في زمانه كانت تحكمها منذ ثلاثين سنة - امرأة ثارت على ملكها المعروف باسم الحضاني وقتلته وتؤكد المصادر الأثيوبية ذلك

ولكنها لا تحددّ هوية المرأة بل تصفها بأبشع الأوصاف. ثم وصل إلى السلطة في ظروف غامضة أمراء منطقة لاستا في شمالي ولاية ولّو الحالية وترى المؤلفات الكنسية المتأخرة أن هذه الأسرة التي تسمى الأسرة

الزغوية لم تكن ذات حق مشروع في الملك بيد أن عهد سابع ملوكها – الذي يقال إن عددهم بلغ اثني عشر – المدعو لاليبلا شهد بناء مدينة مقدسة مازالت تحمل اسمه حتى الآن في أحد جبال الإقليم المذكور تشمل إحدى عشر كنيسة منحوتة في الصخر صنعها – أو شارك في صنعها – بنّاؤون قدموا من الخارج، مما جعل الكنيسة الأثيوبية – فيما بعد – تعدّه قديساً.

اللغات

تقسم اللغات الأثيوبية إلى ثلاث مجموعات كبيرة: كوشية ونيلية وسامية فأما أولاها فأهمها الصومالية وهي السائدة في أوجادين، والأورومو وهي لغة القبائل المعروفة بهذا الاسم وتسمى أيضاً الغالية نسبة إلى الغالا، وأما الثانية فتضم مجموعة من لغات القبائل الصغرى في إريتريا ومنطقة الحدود مع السودان وهي محدودة الانتشار وأما المجموعة السامية فأهم لغاتها ست: الجعزية والأمهرية والتغرينية والتغرية والغوراجية والعربية، وتعد الجعزية أقدمها وأهمها لأنها لغة النقوش الأكسومية ولغة التراث الأثيوبي حتى عهد قريب، وخطها متطور عن الخط العربي الجنوبي المسند الذي أضيفت إلى حروفه رموز للحركات فخلّصته من اللبس وعدم الوضوح،

غير أن الأمهريه أخذت منذ القرن الثالث عشر تحل محلها بسلطان حكام أثيوبية الأمهريين وكانت أول الأمر لغة الحديث للقومية الأمهرية وحدها، ثم انتشرت انتشاراً واسعاً حتى أصبحت اللغة الرسمية والأدبية للبلاد، فتراجعت الجعزية واقتصر استعمالها على الشئون

الكنسية، شأنها في ذلك شأن اللاتينية في أوروبة في العصر الحديث ويلي الأمهرية في الانتشار التغرينية ومواطنها في شمالي أثيوبية وبعض مناطق إريترية وتغري، فالتغرية في أجزاء من أرتيرية، والغوارجية في المنطقة التي تحمل اسم غوارجية في جنوب أديس أبابا وهي تتفرع إلى لهجات متعددة أما العربية فموطنها في المنطقة الساحلية حيث يكثر المسلمون، وهي لغة التفاهم في الأسواق والمراكز التجارية في الداخل ولها مكانة خاصة في المدارس الإسلامية في هرر وسواها بصفتها لغة القرآن الكريم وظلت العربية والتغرينية لغتين رسميتين لحكومة إقليم أريترية حتى عام 1957.

الفصل الثاني

علاقة الحبشة القديمة باليهود

علاقة الحبشة القديمة باليهود

يسمي اليهود أنفسهم كيلاKayla أو بيت إسرائيل Betaisrael ويسميهم الأثيوبيون فلاشة Falasha أي المنفيون أو المهاجرون والآراء مختلفة في أصلهم ،وموطنهم اليوم منطقة سيمن الجبلية شمال بحيرة تانا ولا يعرف عددهم على وجه اليقين، هجر منهم أكثر من أربعة عشر ألفاً عامي 1984 و1985 إلى فلسطين المحتلة طبقاً لاتفاق عقد بين الإسرائيليين والحكومة الأثيوبية ومذهبهم توراتي خالص، أي أنهم يعترفون بأسفار موسى الخمسة المترجمة إلى الجعزية وهي لغتهم الدينية وبها وضعوا مؤلفاتهم، ولكن لغة الحديث عندهم هي الأمهرية أو التغرينية، أما العبرية فيجهلونها جهلاً تاماً.

ومن الحضارات التي أثرت في حضارة أكسوم ، الحضارة اليهودية التي تسربت إلى البلاد عن طريق اعتناق قبائل الأجاو (Agao) لهذه العقيدة. ويرجح أن اليهود وصلوا إلى الحبشة على أثر تفرقهم أواخر القرن السادس قبل الميلاد حيث ضرب يختصر البابلي بيت المقدس وشتت بني إسرائيل ، وقد كون هؤلاء مستعمرات تجارية في الحبشة وغيرها ، وسارت هذه المستعمرات خلايا للدعاية اليهودية فضلاً عن النشاط التجاري الذي أسهم في تقدم أكسوم ، ورغم أن قبائل الأجاو قد اعتنقت اليهودية إلا أنها لم تثبت عليها ، فقد تحولت فيما بعد إلى المسيحية المينوفيزيتية ، ولا يخفى أثر اليهودية في الأفكار السياسية والدينية لمملكة الحبشة ، منها أسطورة تسلسل ملوك الأحباش من سلالة سليمان الحكيم وزوجته ملكة سبأ التي يسميها الأحباش ماقده (Makeda) ، أما أثر الإغريق والحضارة

الهلينية ، فقد وصل عن طريق البطالمة في مصر ، ولعبت الثغور التجارية التي أنشأوها على ساحل البحر الأحمر الغربي دوراً هاماً في نقل الحضارة الهلينية إلى دولة أكسوم الناشئة ، وبدأ مظهر الحضارة الهلينية في التنظيم التجاري وإصلاح الموانئ وصيانتها وتنظيم الجيوش ، ونظم التعليم والإدارة

تنسب المصادر الأثيوبية المترجمة من اليونانية دخول المسيحية إلى مملكة أكسوم إلـ ى غلام يدعى فرومنتيوس استطاع بعد أن تقلد منصب راعي القانون وكاتب أكسوم تنصير الملك عيزانا الذي حكم في القرن الرابع – وقيل الخامس – ثم رحل إلى مصر فعينه بطريرك الأقباط أول مطران لأثيوبية، وأخذت الكنيسة الأثيوبية عن الكنيسة القبطية مذهب الطبيعة الواحدة وظل رأسها مطراناً مصرياً يسميه الأثيوبيون أبونا حتى منتصف القرن العشرين.

بيد أننا لا نعرف شيئاً عن مدى انتشار المسيحية بين سكان أثيوبيا ولا عن ديانة حكامها في أواخر العهد الأكسومي وما تلاه ما عدا لاليبلا باني الكنائس المنحوتة في المدينة التي نسبت إليه حتى إذا جاء القرن الثالث عشر بدأت الكنيسة تقدم السند الشرعي للحكام الجدد من الأسرة السليمانية فقابل الحكام، هذا الصنيع بمثله وأقطعوا الكنيسة مساحات واسعة من الأراضي وأذنوا لها بجباية ضرائب خاصة بها، فبنت بأموالها الطائلة عدداً كبيراً من الكنائس والأديرة تجاوزت في نهاية عهد هيلاسلاسي 16 ألفاً، وبنت كذلك المدارس الدينية التي لم يكن في البلاد حتى نهاية القرن الماضي سواها، وهيمنت الكنيسة بذلك على حياة عامة

الناس هيمنة تكاد أن تكون مطلقة بحيث لم يكن أحد يقدم على عمل إلا بعد مباركة القس وتقبيل يديه.

المسيحية في الحبشة

ظلت اليهودية منتشرة في الحبشة، سواء أكان ذلك بسبب الكهنة الذين أرسلهم سليمان أم عن طريق هجرة أخرى لليهود ، وقد قبل عدد كبير منهم المسيحية حيث تم ذلك عن طريق الخصي الحبشي وزير كنداكة ملكة الحبشة الذى جاء إلى أورشليم ، فقد تقابل مع فيلبس المبشر الذى أرشده إلى المسيح وعمده وورد في التاريخ أن القديس متى قد ذهب إلى هناك ، إذ انه لما بشر في آسيا ولاسيما في جهات اليمن ، ذهب إليها عن طريق باب المندب ، وهناك أجتذب الكثيرين إلى المسيحية ، وقد لاقى ذلك ترحيباً كبيراً من اليهود هناك الذين كانوا متعطشين إلى ذلك لاسيما

وأن لديهم الكثير من النبوات التي تخصها، ومما يؤيد كرازته هناك وفى آسيا معاً أن العلامة بنتينوس وجد نسخة من إنجيل متى باللغة العبرية في اليمن أو شبه الجزيرة العربية عند زيارته للمنطقة هناك في القرن الثاني الميلادى 186م وقد كان القديس متى معنياً بتبشير العبرانيين أينما وجدوا.

ويؤكد ذلك ما ورد في كتاب أخبار أكسوم وهو من تأليف حبشي مسيحي في القرن الرابع ، حيث يذكر أن أول رسول مسيحي في الحبشة هو قهرمانة كنداكة ملكة الحبشة الذى ذُكر تعميده

ولكن التاريخ الحقيقي لكنيسة الحبشة يبدأ في القرن الرابع الميلادى برسامة أول أسقف للحبشة وهو فرمنتيوس الذى سيم بإسم

سلامة والقصة المتوارثة عنه في التاريخ والتقليد انه كان برفقة أخيه اريسيوس مع تاجر كبير من صور ذى قرابة لهما ، وكانوا في طريقهم إلى الهند ، وفى الطريق احتاجوا إلى المؤن والماء فمالوا إلى إحدى الموانئ الحبشية ولعلها في إريتريا، فلما رآهم سكانها هجموا على السفينة لظنهم انهم من الروم الذين كانت العداوة مستحكمة بينهم في ذلك الوقت وقاموا بقتل من في السفينة ولم ينج إلا هما فحملوهما مع الغنائم وأهدوهما إلى الملك في أكسوم على مسافة 210 كم شمال شرق أوغندا وكانت قاعدة الملك ففرح بهما الملك وعينهما في وظائف مرموقة ولما مات الملك اشتركا مع زوجته في الحكم

وقد قام فرمنتيوس بتعليم وتهذيب ابنها فلما شب استأذن منها في العودة إلى بلدهما فعاد أريسيوس إلى صور بينما توجه فرمنتيوس إلى الإسكندرية ليبلغ البابا اثناسيوس الرسولى بأخبار الحبشة حيث كان قد استغل مكانته هناك في نشر المسيحية بين رجال البلاط وبعض فئات الشعب ومن ثم فان الأحباش يحتاجون إلى رعاية روحية، فلما بحث البابا هذا الأمرجيداً مع الأساقفة استقر رأيهم على أن فرمنتيوس هو أنسب من يقوم بهذه المهمة

قائلاً له:أي رجل خلافك يكون مستحقا للقيام بهذه المهمة فأرسلوه إلى هناك وزودوه بالكتب ، وعقب عودته إلى هناك أسقفًا قام بتأسيس كنيسة في أكسوم، تعد الأولى في تلك البلاد وكان ذلك سنة 330م،

ولذلك تعد أكسوم عند الأحباش مدينة مقدسة ويسمونها جورام وكانت مقر الأسقفية ولقد قدّم النجاشى الحبشي للأسقف الجديد الكثير من العون والتأييد حيث كان معلمه فيما سبق، وانتشار المسيحية في الحبشة كان

على خلاف العادة ،فقد انتشرت المسيحية في الأقطار الأخرى أولاً بين عامة الشعب قبل وصولها إلى بلاط الحكام بعكس الحبشة التي انتشرت فيها في البلاط الملكي قبل عامة الشعب، وقد جاء ذكر تعيين فرمنتيوس أسقفا للحبشة في الاحتجاج الذى رفعه اثناسيوس الرسول إلى الإمبراطور قسطنطين ،ويقال أيضا أن قسطنطين قبل موته حاول إستقطاب الأحباش إلى المذهب الأريوسى ولكن مسعاه خاب بسبب رفض الملك هناك .

وقد ظلت الحبشة محافظة على ولائها للكنيسة القبطية، ورفضت الاعتراف بمجمع خلقدونية وقراراته ورفضت أيضاً الاعتراف بالبطاركة البيزنطيين الذين عينتهم الإمبراطورية الرومانية على مصر، واستمر تكريز المطران الحبشى بيد البطريرك القبطي فقط وظلوا يعتبرون الكنيسة القبطية أمهم والبطريرك القبطى أبوهم .

المسيحية الأثيوبية لا صلة لها بالمسيحية الحبشية

من الملفت للاهتمام أنه رغم تدمير أثيوبيا في سنة 370 بعد الميلاد في عهد عيزانا، فان المسيحية الأثيوبية السودانية لم تتأثر بمسيحية أكسوم الحبشية، ومن الممالك المسيحية السودانية نوباتيا في أقصى الشمال التي تأثرت بالمسيحية القبطية المصرية بينما تداخلت مملكة المقرة القوية في الوسط وتأثرت بالأقلية الأرثوذسكية اليونانية في مصر و بطريركية القسطنطينية من أجل معارضة مملكة نوباتيا، ليست هناك مؤشرات ملموسة حول مملكة علوة الصغيرة الواقعة جنوب هاتين المملكتين حول منطقة الخرطوم ورغم ذلك لاتوجد مؤشرات بتأثرها

بأكسوم الحبشية، ففي مملكة نوباتيا كانت القبطية هي اللغة الرسمية والدينية، وفي المقرة كان الكهنة المسيحيين يقدمون النصوص المقدسة حسب أحرف الهجاء اليونانية والتي تبدوا أنها استمراراً للغة الكوشية لمملكة مروي ونبتة – حيث كان يتم استخدام مخطوطات مقدسة وهيروغليفية لأكثر من 700 سنة – قبل انهيار مروي في مملكة المقرة كانت اليونانية هي لغة الدين والكتاب المقدس، أما بالنسبة لمملكة علوة فليس بين أيدينا أي دلائل بالتالي ليس ثمة أثر للغة الجوعزية في المسيحية السودانية من القرن الرابع وحتى القرن السادس عشر.

هناك عنصر تزييف تاريخي مهم يتصل بالمسيحية الحبشية ودورتها الزمنية، إلا أنه لا يمكننا أخذ دعاية ملكية لمملكة قديمة وطرحه كقيمة في العصر الحديث، ففي الواقع اعتنقت الممالك المسيحية الأثيوبية السودان تدريجياً الإسلام، نوباتيا في القرن العاشر،

المقرة في القرن الثالث عشر، وعلوة في القرن السادس عشر، إلا أنه من غير المنطقي أن اعتناق منظومة بلد كاملة بممالكها في سلسلة أحداث غير متسقة تنتهي بالادعاء باغتصاب اسمه، هذا الوضع لا يخول أي دولة اغتصاب اسم دولة أخرى، ولا يسمح بتحويل اسم أثيوبيا إلى الحبشة.

بـ ل تحول اسم أثيوبيا إلى الحبشة صنيعة غربية بالأصالة، فالغربيون يرون أن التحويل المعيب للحبشة إلى أثيوبيا باعتبارها مهمشة، وفقيرة، والتخلي عنها لتظل في ركب التخلف الدائم، وعلى الرغم من استخدامهم كافة أساليب الحيل المهينة لم يقدم الغربيون للحبشة أي ضمانات لمساعدتها في بناء خزانها بالقرب من بحيرة تانا، فغرقت الحبشة

في حرب أهلية مريرة عندما تم توهين شعوب الأرومو، والأوجادين، والعفر، وسيداما، وبلغ بها الخوف من مصر أن صرفت النظر عن فكرة بناء الخزان عند بحيرة تانا بحجة أن مصر وهي الدولة الأفقر موارداً في منطقة الشرق الأوسط ستدمر الخزان إن تم بناءه.

ومع كل ذلك فان المستشارين الغربيين لهيلاسيلاسي الذين أقنعوه بتغيير اسم البلد كانوا يستهدفون بهذا التغيير السودان في الأساس وقصة تغيير اسم الحبشة لا تخص الحبشة فقط، فهي تلقي بظلالها سواء على السودان الذي يعتبر المالك الحقيقي لإسم أثيوبيا، فالفرنسيون لم يريدوا أن يستخدم السودان اسم أثيوبيا إلا أن المؤامرة الفرنسية على أسم السودان الحقيقي تفاقمت

بعد ذلك ليكون ضمن مخطط الإرهاب الإسلامي، فلو ترك السودان يبني هويته على قواعد الحضارة الكوشية الأفريقية،

كان سيكون بمنأى عن مؤامرة القومية العربية التي حاكتها فرنسا تعليمياً، وثقافياً، وسياسياً من خلال وكلاءها للدكتاتوريات في المنطقة، ولما حدثت مأساة دارفور الحالية .

العلاقة بين الكنيستين المصرية والأثيوبية

تعود العلاقة بين الكنيستين المصرية والأثيوبية إلى النصف الأول من القرن الرابع الميلادى حين قام بابا الاسكندرية أثناسيوس الرسولي بسيامة أول أسقف لأثيوبيا وهو الأنبا سلامه في عام 330م ومنذ ذلك الحين جرى التقليد أن يكون رأس الكنيسة الأثيوبية أسقفا مصريا يرسله بابا الإسكندرية وبذلك تعتبر كنيسة الإسكندرية الكنيسة الأم لكنيسة أثيوبيا التي أصبحت بذلك جزءاً من كرازة مارمرقس الرسول واستمرت كنيسة الاسكندرية في

سيامة وإرسال مطران كرسي أثيوبيا حتي عام 1959 حين توجت كنيسة الإسكندرية الأنبا باسيليوس كأول بطريرك أثيوبي للكنيسة الأثيوبية بعد مراحل من المفاوضات بين الكنيستين استمرت من عام 1941إلي عام 1959م

وخلال تلك الفترة الطويلة من الزمن لعب أساقفة الأقباط دوراً مهما في أثيوبيا في تنظيم الكنيسة ورعايتها وفي تشكيل تقاليد الكنيسة الاحتفالية والتعبدية

ومنذ تأسيس أبرشية أكسوم صار التقليد في أثيوبيا أن يشغل رئيس كنيستهم مطران قبطي يحصل علي الجنسية الأثيوبية بمجرد وصوله, ويظل بها لا يرحل حتي وفاته.

وكان في كثير من الأحيان الذى يختار المطران الجديد هم الأثيوبين أنفسهم الذين استقر عدد منهم في الأديرة المصرية ,وما أن يصل المطران الجديد إلا وتقام الاحتفالات الشعبية ويستقبله الإمبراطور

و ما أن يتنيح المطران حتي يسارع الأباطرة الأثيوبين بالرسائل والبعثات والهدايا إلى بابا مصر في طلب مطران جديد, لأنه كان بالنسبة لهم مصدر الإلهام و البركة ولقد تعاقب على رئاسة الكنيسة الأثيوبية مائه واحد عشر مطراناً قبطيا تميز بعضهم وكانت رسامتهم فى الإسكندرية / القاهرة حدثا فريداً في الكنيسة وكان المطران القبطى يحظى بتبجيل فائق من جميع أفراد الشعب باعتباره راعيهم ومعلمهم الأول ورئيس الكنيسة وكان يعتبر الرجل ثاني بعد الإمبراطور وهو الرئيس الأعلى والفعلي للكنيسة وله مطلق الحرية للعمل دون الرجوع إلي البابا وقد أضيفت إلى مهام المطران القبطي رسمياً أواخر القرن الثالث عشر تتويج الملوك

إضفاء الشرعية عليهم بل كان له الحق في عزل الأباطرة إذا رأي أنهم خرجوا عن العقيدة. وقد أضفى هذا أهمية ونفوذ كبير للمطران القبطي مما جعله ضرورة من ضرورات الحكم ومصدرا من مصادر استقرار البلاد.

وكان الولاء الأثيوبي لكرسي الإسكندرية ومطرانهم القبطي مثار لدهشة الكنائس الأخرى و كتب عنه الغربيون باعتباره لغزاً يحتاج إلى تفسير فحتى فى ظل الحرب المصرية الأثيوبية فى عهد إسماعيل باشا لم يتأثر ولاء الكنيسة الأثيوبية للمطران القبطي. وخلال هذه الحقبة التاريخية الطويلة نقلت الكنيسة القبطية تراثها إلى أثيوبيا وجعلت منها كنيسة قبطية وخلال حقبة الأربعينات سافر إلى أثيوبيا عدد من الأقباط الذين عملوا بها سنوات عدة في مجالات الزراعة والمحاسبة وبعض الوزارات وأطباء ومهندسون وفنيون في شركة الطيران الوطنية.

وهناك العديد من الرهبان الأثيوبيين الذين استقروا في أديرة مصر وكان أشهرهم الأب عبد المسيح الحبشى وتكلا هيمانوب الحبشى.

وكانت نقطة تحول في العلاقات والمطالبة بالاستقلال عام 1926 عقب وفاة الأنبا متاؤس مطران أثيوبيا القبطي الذي استمر قرابة ال40 عام فى الخدمة واجتمعت بين أيديه سلطة لم تجتمع لغيره من المطارنة الأقباط , وكانت له مكانة كبيرة في أثيوبيا وبدأت مفاوضات استقلال الكنيسة الأثيوبية عن الكنيسة القبطية بداية من سنه 1941 حتى سنه1959 حين قام كيرلس السادس برسامة أول مطران أثيوبي لكرسي أثيوبيا وهو الأنبا باسليوس.

وقطع التواصل بين الكنيستين قيام الحكم الشيوعي عام 1974 بعد الانقلاب العسكرى بقيادة منجستو ضد الإمبراطور هيلا سلاسي الأول الذى تم إعدامه كما تم إلقاء القبض على المطران الأنبا ثاوفيليس حين عجز النظام الجديد عن إحتواءه وضمان ولاءه وانتهى الأمر بإعدامه

وتعرضت الكنيسة في أثيوبيا إلي هجوم شرس من الشيوعية حتى انتهى الأمر بسقوطها عام1991 وبعد سقوط النظام تم انتخاب أسقف اثيوبى جديد للكنيسة وهو الانبا بولوس.

ثم بدأت الاتصالات لاستعادة العلاقات بين الكنيستين , و في عام 1993 زار مصر وفد أثيوبي لهذا الغرض وتم بالفعل عقد برتوكول ينظم العلاقة بين الكنيستين عام1994

إلا أن العلاقات توترت بين الكنيستين عقب سيامة خمسه أساقفه اريترين فى عام 1994 ومما أدى إلى توتر العلاقة بين الكنيستين بسبب حساسية العلاقة بين أثيوبيا واريتريا بسبب الحرب التي دارت بينهما وانفصال اريتريا عن أثيوبيا ورغبة أثيوبيا في أن تظل الكنيسة الأريتريةتابعة لها ومؤخرا فى أبريل 2004 زار البابا شنودة الثالث أريتريا لتنصيب بطريرك جديد لها لأريتريا عام 1999 ليكون أول بطريرك لها بعد الاستقلال, وهو ما جعل العلاقات تتوتر بين الكنيستين القبطية والأثيوبية.

يقول الأنبا موسي أحد أساقفة بعد استقلال اريتريا سياسيا , لم تكن الكنيسة القبطية الارثوذكسية تمنعها من أن تكون كنيسة مستقلة

وقد دارت الحرب بين اريتريا وأثيبويا بين عامي 1998 و 2000 مما أوجد حساسية في علاقة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بأي منهم وحول دير السلطان يقول الأنبا موسى دير السلطان هو دير أثري قديم ملاصق لكنيسة القيامة بالقدس الشريف , كان السلطان صلاح الدين الأيوبي قد أهداه للأقباط بسب مساهمتهم مع المسلمين في تحرير الأراضي المقدسة من الفرنجة وهذا ثابت تاريخًيا , إلا أن بعض الرهبان الأحباش انتهزوا فرصة عدوان 1967 و قاموا بالاستيلاء عليه بمساعدة إسرائيل, ورغم أننا حصلنا علي حكم من المحكمة الإسرائيلية بأحقيتنا في ملكية الدير إلا أن إسرائيل قالت إن هذا أمر سيادي لا علاقة لها به , و حتي الآن يستولون على الدير بتشجيع من إسرائيل

ويضيف الأنبا موسى وهناك محاولات مستمرة لاستعادة الدير ساهم فيها السيد عمرو موسي و السيد أحمد ماهر ولكن ما تعودنا عليه من اليهود أنهم لا يحترمون أي حقوق مشروعة لا مع الـفلسطينيين ولا معنا و هم لا يحبون البابا شنودة لمواقفه الوطنية , و منعه الأقباط من دخول الأراضي المقدسة في فلسطين إلا بعد تحريرها ليدخلوها مع المسلمين

تتميز العلاقات بين مصر وأثيوبيا واريتريا بأنها علاقات إستراتجية وفي ظل الهواجس القائمة لدينا والتساؤلات عن ماذا يفعل الأثيوبيين بالنيل ؟ لا يمكن أن تقل هذه الهواجس بإقامة علاقات قائمة علي الأخذ والعطاء

ولقد خاطب البطريرك الأثيوبى الأب بولوس وقالت له لماذا لا يتم تنمية علاقات شعبية بين البلدين خاصة أنكم تحتاجون إلى بعض الخبرات المصرية في عدد من المجالات وطلب منه أن ينسق في هذا الأمر مع

الأرثوذكسية في مصر فهناك حاجة متبادلة بين بلاد حوض النيل لتبادل الخبرات و المصالح وهم يتطلعون لدور مصري أكثر عمقا فهناك سوابق وتاريخ للعلاقات التجارية , و أؤكد أنه إذا ما تم تنسيق و تعميق التعاون مع أثيوبيا فسوف تكون النتائج مذهلة فالشعب الأثيوبي يقدر مصر نظرا للعلاقات التاريخية القوية والكنيسة لها نشاط في أفريقيا جنوب الصحراء

ولكن دورها مع الأزهر هام في المساهمة في أن تأخذ مصر موقعا متميزا في أفريقيا لما يمثلونه من قيادة روحية هامة

ولقد عملت السياسة البريطانية منذ احتلالها لمصر على تصفية أملاك مصر في السودان وساحل أفريقيا الشرقي، وبالفعل تم ذلك فعقدت أثيوبيا معاهدة عدوة في سنة 1884، أخذت من مصر بموجبها كل أملاكها في السودان الشرقي، وبذلك انتهت فترة العداء المباشر وحل محلها ما قد يطلق عليه العداء غير المباشر نتيجة لاحتلال بريطانيا لمصر وعداء فرنسا لها، مما أدى بالأخيرة إلى التحالف مع أثيوبيا والمهديين في السودان ضد بريطانيا ومصر التي كانت تطالب بعودة السودان إليها.

ولما وصلت الأمور إلى أقصاها وأصبحت تهدد بريطانيا واحتلالها لمصر، قررت انجلترا الاتصال بمنليك إمبراطور أثيوبيا وخليفة يوحنا الرابع وضمت السودان إليها وانتهت مرحلة العداء غير المباشر بين مصر وأثيوبيا ومع بداية القرن العشرين بدأت مرحلة جديدة يشوبها العلاقات الطيبة بين البلدين، فقد وقعت في سنة 1902 معاهدة بين مصر وبريطانيا، أصبح للأخيرة نفوذ قوي لدى بلاط منليك وقد انعكست هذه العلاقات الطيبة

بين منليك وبريطانيا على علاقة أثيوبيا بمصر، إذ تحسنت كثيرا عما كانت عليه في القرن التاسع عشر.

على أنه مع استقلال مصر الرسمي، تطورت هذه العلاقات الودية بينها وبين أثيوبيا تطورا جديدا، وان كان هذا التطور لم يصل إلى ما كان يجب ويتلاءم مع العلاقات الطبيعية والتاريخية بينهما ومع ذلك فقد استقبلت مصر بعد استقلالها لأول مرة ولي عهد أثيوبيا الرأس تفري، الذى أصبح فيما بعد الإمبراطور هيلاسلاسي الأول ثم تم تبادل التمثيل السياسي بينهما، كما أعرب شعب مصر عن مشاعره الفياضة نحو الشعب الأثيوبي عندما وقف بجانبه في صراعه المستميت من أجل حفاظه على استقلاله ضد الأطماع الإيطالية التوسعية.

وكما كانت العلاقات السياسية بين البلدين غنية بأحداثها، فقد أوضح هذا البحث أيضا أن العلاقات الدينية بينهما لم تكن أقل غنى منها فقد بدأت هذه العلاقات الدينية منذ القرن الرابع الميلادي واستمرت حتى الآن،

وحرص الأولى على الأخيرة وكفاحها ضد المجادلات اللاهوتية التي تفشت في كنيسة أثيوبيا، حتى نجح أحد المطارنة المصريين وهو الأنبا سلامة الثالث في القضاء عليها، وعودة المبادئ الأرثوذكسية السليمة إليها مرة أخرى، وكان ذلك مع بداية ما عرف بعصر الوفاق الذي بدأ مع عصر الإمبراطور تيودور سنة 1855.

وكانت مظاهر هذا الوفاق هي تحالف السلطة المدنية المتمثلة في الإمبراطور مع المطران المصري والكنيسة المصرية، وهو ما كان مفقود

إبان الفترة التي سبقت تولية الإمبراطور تيودور العرش، ويعتبر عهد خليفته يوحنا الرابع العصر الذهبي للعلاقات الدينية بين الكنيسة المصرية وأثيوبيا وبين المطران المصري والإمبراطور،

وقد استمر عصر الوفاق هذا طوال عهد منليك الثاني، إلا أنه في أواخر عهده بدأت العلاقات الدينية تهتز بسبب رغبة الأثيوبيين في السيطرة على دير السلطان دون الأقباط، إلا أنها مرت بسلام، وانتهى عصر الوفاق هذا بتدهور صحة منليك وتنازله عن العرش لحفيده لدج ياسو.

ويعتبر بدء عصر الخلاف، مع عهد لدج ياسو، الذي كان يرغب في تكوين دولة علمانية حديثة فبدأ ينال من سيادة الأنبا متاؤس ونفوذه، إلا أن عهده لم يستمر طويلا بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى وتدخل الحلفاء ضده للسياسة العدائية التي اتبعها نحوهم. مما أدى إلى عزله وتعيين زوديتو إمبراطورة والرأس تفري وليا للعهد وقد بدأ الأخير في رسم خطة للاستقلال الذاتي بكنيسته عن الكنيسة المصرية،

وتنفيذها تدريجيا، حتى نجح في تعيين أساقفة أثيوبيين لأول مرة وانتهى عصر الخلاف هذا بالحرب الإيطالية الأثيوبية والاحتلال الإيطالي لأثيوبيا.

ويحق لمصر أن تفخر بأنها أدخلت التعليم لأول مرة في أثيوبياحيث أن تأسيس مدرتسي منليك الثاني وهرر ، تم على أيدي المدرسين المصريين، وقد ظل المدرسون المصريون المرسلون من قبل البطريركية المصرية، يقومون بمهمة التدريس حتى طلبت، ولأول مرة أيضا، الحكومة الأثيوبية من الحكومة المصرية إرسال بعثة تعليمية حكومية إلى أثيوبيا

حتى قيام الحرب الإيطالية فتوقفت، وعاد المدرسون المصريون بسببها إلى مصر.

انتشار الإسلام في شرقي إفريقيا

بحكم طبيعة تكوينها العرقي والحضاري ارتبطت منطقة شرق أفريقيا ارتباطاً وثيقاً ببلاد العرب وإن أقدم ما عرف عن اتصال شعب الجزيرة العربية بشرقي إفريقيا كان اتصال شعب وادي الرافدين في عهد سرجون الأكدي الذي حكم العراق حوالي سنة 17.9 ق.م

فقد كشفت الحفريات عن نقوش سومرية وبابلية في ساحل شرقي أفريقيا ترجع إلى عهد هذا العاهل تشير إلى وصول شعب وادي الرافدين إلى هذه الربوع كذلك جاء العرب من جنوب غرب شبه الجزيرة العربية علاوة على مجموعات حوض البحر المتوسط فقد وفدت هجرات السبأيين بعد انهيار سد مأرب في اليمن ،

ونجد أن التقاليد الثقافية والمعارف الحضارية التي جاءت بها الهجرات انصهرت مع الموروثات المحلية وأصبحت تشكل بدورها جزءا من نسيج الوحدة في هذا المجتمع

ومما ساعد على تحقيق ونمو هذه العلاقة الناحية التجارية التي شكلت قدرا مهما في نمو هذه العلاقة وانصهارها داخل مجتمع القرن الأفريقي، ويمكن القول بأن أكثر المجموعات العرقية تأثرا بالهجرات السامية هما مجموعتا التيغري والأمهرا في أثيوبيا وبعد ظهور الإسلام فإن التواصل إزداد بين العرب المسلمين وسكان هذا الإقليم

الحبشة والإسلام.. عداوة قديمة

والحبشة أو أثيوبيا تمثل تجسيدًا حقيقيًّا وتاريخًا كبيرا في عداوة العالم الإسلامي، على الرغم من كونها المركز الثاني في الأرض الذي وصلت إليه دعوة الإسلام، عندما هاجر إليها عدد من الصحابة الهجرتين الأولى والثانية، وأحسن النجاشي استقبالهم وصدقهم، ثم آمن النجاشي بالإسلام واختلف مع بطارقته وقساوسته الذين أضمروا الحقد والحسد على المسلمين والإسلام، وأصبح هذا الحقد والبغضاء ميراث الكنيسة الحبشية التي يحرص القساوسة والرهبان الأحباش على نقله وتوريثه من جيل إلى آخر، ويتضخم عبر العصور ويزداد مع الزمان، وتشحنه الأحداث، فكلما حقق المسلمون انتصارًا وفتحوا بلدًا، ازدادت عداوة الأحباش وتأججت نار أحقادهم ضد المسلمين.

فعندما تقدم المسلمون في أرض الروم وانتصروا عليهم في مواطن كثيرة، تحركت الأحقاد الحبشية وتربصوا بالمسلمين الدوائر وانتهزوا فرصة ثورة ابن الأشعث بأرض العراق سنة 83هـ، وشجعت الكنيسة الحبشية بعض القراصنة الأحباش على الإغارة على جدة؛ فقاموا بالسطو عليها وتدمير السفن الراسية بالميناء، وقتلوا كل من استطاعوا قتله، ولاذوا بالفرار تحت جنح الظلام، فرد الخليفة عبد الملك بن مروان بإرسال حملة استولت على جزر دهلك في البحر الأحمر وجعلتها قاعدة لها وأقامت فيها حامية لرد أي عدوان حبشي، فارتدع الأحباش ولم يقفوا في وجه التجارة الإسلامية في القرن الأفريقي.

ولم ينته القرن الهجري الأول حتى بنى المسلمون مدينة هرر، والتي غدت مركزًا إسلاميًّا مستقلاً تماما عن الحبشة، وظلت هرر مستقلة عن سلطان الأمهرية الحبشية حتى سنة 1314هـ 1896م، وقامت هرر بدور بارز في نشر الإسلام في القرن الأفريقي خاصة في إريتريا التي أصبحت إسلامية بالكامل في بداية الخلافة العباسية، وخضعت إريتريا للخلافة العباسية وعرفت باسم إقليم باضع، وهاجر إليها الكثير من المسلمين العرب وتأسست مملكة إسلامية صغيرة في شرق إقليم شوا عرفت باسم السلطنة المخزومية، وذلك سنة 283هـ؛ فانتشر الإسلام في أقاليم الحبشة.

ورد الأحباش على هذا المد الإسلامي الجارف في بلادهم بالاضطهاد والتنكيل والقتل لمسلمي الحبشة، ومن شدة الاضطهاد استنجد مسلمو الحبشة بالسلطان أحمد بن طولون في القرن الثالث الهجري، وطلب بطريرك مصر من بطريرك الحبشة الكف عن أذى المسلمين، غير أن إمبراطور الحبشة ازداد في حربه على المسلمين وهدد بقطع مياه نهر النيل إنْ فكر ابن طولون في نجدة مسلمي الحبشة أي أن فكرة قطع مياه النيل ليست وليدة اليوم، إنما هي إرث الكنيسة الحبشية، وكارت الإرهاب الذي ترفعه أثيوبيا في وجه مصر منذ أكثر من ألف سنة.

التطور الطبيعي في تكوين الجماعات المسلمة أن تتحول إلى نظام اجتماعي وسياسي يدير شئونها الداخلية، ويحدد علاقاتها الخارجية مع من حولها، لذلك كان لابد من تطور الجماعات المسلمة من مجرد تجمعات ليست ذات قيادة مركزية إلى وضع مملكة أو سلطنة ذات قيادة موحدة،

وسلطة مركزية وفقاً لمقتضى الشريعة الإسلامية، وتحولات المجتمع المسلم في بنائه الداخلي وترتيباته الإدارية، ومصادماته العسكرية بل والفكرية وقد ظهرت الحاجة إلى دولة إسلامية في فترة مبكرة من تاريخ الإسلام في المنطقة، فقامت إمارة شوا في الهضبة الحبشية في القرن الأول الهجري، مما يعطي مؤشراً واضحاً عن مدى انتشار الإسلام وتغلغله داخل المنطقة وليس فقط على سواحلها الشرقية.

وفي هذه المرحلة تكونت المساجد، ومدارس تحفيظ القرآن الكريم، وتأسست مدن وحضارات علمية تمهد لمرحلة قيام الدولة، وعندها يتحسس المسلمون قوتهم ويشعرون بالانتماء الإسلامي ويجرون الاتصالات شبه المنتظمة مع الصف الإسلامي ويبعثون طلاب العلم إلى المراكز الحضارية العلمية للتزود من العلوم النافعة، إنها مرحلة فاصلة لقيام المجتمع والدولة المسلمة بكيانها الخاص وثقافتها المتميزة.

وكان لابد من ولادة، لكنها كانت عسيرة، ذلك أن المناخ المحيط، والثقافة السابقة الراسخة في المنطقة لابد أن تتحرك ضد هذا الوجود ، القادم من وراء البحار، ولكن كانت العزيمة والقوة التي بثها هذا الدين في نفوس أبنائه هي الترياق المضاد لكل محاولات الإحباط والعراقيل والشغب

أثيوبيا ومحور الشر

وفي القرن العاشر ظهرت القوة البرتغالية البحرية ونجح البرتغاليون في الدوران حول إفريقيا، وهددوا جنوب الجزيرة العربية وهاجموا الموانئ في الخليج العربي والبحر الأحمر وانتصروا على

المماليك، واستولوا على مدينة زيلع الإسلامية وأحرقوها، فأرسلت ملكة الحبشة إلينى برسالة تهنئة وتناصر لملك البرتغال عمانوئيل، وهي رسالة تفيض بالحقد والكراهية على الإسلام والمسلمين، وفيها تعرض إلينى خدماتها على عمانوئيل، وهذا نصها:

السلام على عمانوئيل سيد البحر وقاهر المسلمين القساة الكفرة، تحياتي إليكم ودعواتي لكم، لقد وصل إلى مسامعنا أن سلطان مصر جهز جيشًا ضخما ليضرب قواتكم ويثأر من الهزائم التي ألحقها به قوادكم في الهند، ونحن على استعداد لمقاومة هجمات الكفرة بإرسال أكبر عدد من جنودنا إلى البحر الأحمر وإلى مكة أوجزيرة باب المندب، وإذا أردتم نسيرها إلى جدة أو الطور؛

وذلك لنقضي قضاء تامًّا على جرثومة الكفر ولعله قد آن الوقت لتحقيق النبوءة القائلة بظهور ملك نصراني يستطيع في وقت قصير أن يبيد الأمم الإسلامية المتبربرة، ولما كانت ممتلكاتنا متوغلة في الداخل، وبعيدة عن البحر الذي ليس لنا فيه قوة أو سلطان، فإن الاتفاق معكم ضروري؛ إذ إنكم أهل بأس شديد في الحروب البحرية.

وبالفعل احتلت الحبشة مملكة عدل سنة 927هـ، وشعر العثمانيون وقتها بخطورة التهديدات الحبشية وخطورة الحلف الصليبي بين البرتغال والحبشة، فأسس العثمانيون قاعدة عسكرية بحرية كبيرة في مدينة زيلع، فقويت عزائم المسلمين واستعادوا مملكة عدل، واستعادت الممالك الإسلامية مجدها واتسعت مملكة عدل حتى شملت الصومال والدناقل وهرر،

وأوشكت الهضبة على السقوط، فاستغاثت الكنيسة الحبشية ببابا روما وعرضت عليه التبعية والخضوع لسلطانه، ولكن مع الاحتفاظ بالمذهب الأرثوذكسي وذلك سنة 942 هـ، فأرسل البابا جيشًا صليبيًّا بقيادة كريستوفر دي جاما -ابن فاسكو دي جاما الملاح الصليبي الشهير- غير أن هذا الجيش الصليبي هَزم شر هزيمة أمام جيش سلطنة عدل وقُتل قائده، واستطاع الإمام أحمد بن إبراهيم سلطان عدل أن يفتح إقليم تجرة سنة 945هـ، وأوشكت مملكة الحبشة على السقوط، فأرسلت البرتغال قوات ضخمة لنجدة الأحباش، وجرت معركة رهيبة بين الطرفين عند بحيرة تانا في قلب الحبشة سنة 952 هـ، استشهد فيها أحمد بن إبراهيم وهَزم جيشه، فرد مسلمو هرر بالهجوم على الحبشة سنة 967هـ وقتلوا ملك الحبشة.

الحبشة والدولة العثمانية

كانت أثيوبيا في ذلك الوقت تمر بأخطر فترة من فترات تاريخها السياسي والتي أطلق عليها عصر الفوضى الكبير، والتي هي جزء من عصر الفوضى الذي حدده المؤرخون بنهاية حكم الإمبراطور فاسيلداس في القرن السابع عشر وكان من العوامل المؤدية إلى هذه الفوضى العزلة التي فرضها هذا الإمبراطور على البلاد بعد طرده للكاثوليك وشكه في الأجانب بصفة عامة فضرب سورا حديديا حول أثيوبيا ومنعت الثقافة والمدنية نتيجة لذلك من الدخول إلى البلاد. وزاد من أمر هذه الفوضى الحروب الطويلة التي خاضتها وقاست منها البلاد ثلاثة قرون أنهكتها انهاكا تاما، وزاد الأمر سوءا غزو قبائل الجالا للبلاد وتحكمها في أحوالها وأباطرتها وأخيرا السيطرة القوية لرجال الدين على مظاهر الحياة الأثيوبية وقد أدى ذلك إلى تدهور المستوى الديني في البلاد وانتشار الخرافات والشعوذة

وازدادت ثروات رجال الدين نتيجة لامتلاكهم ثلث الأراضي والإنتاج في البلاد.وقد اختلف المؤرخون على نهاية عصر الفوضى هذا. فذكر بعضهم أنه ينتهي بتولية تيودور الثاني العرش في سنة 1855

وذكر آخرون أن عصري تيودور ويوحنا الرابع كانا محاولات وتمهيدا لخلق أثيوبيا الحديثة في عصر منليك الثاني أي أن عصر الفوضى استمر حتى بداية حكم هذا الإمبراطور الأخير وفي داخل عصر الفوضى هذا حدد المؤرخون فترة زمنية أطلق عليها عصر الفوضى الكبير ويبدأ بنهاية حكم الإمبراطور تكلاهيمانوت في أواخر القرن الثامن عشر وحتى بداية حكم الإمبراطور تيودور الثاني سنة 1855 وهي فترة امتدت إلى أكثر من سبعين عاما وعلى هذا تكون الصورة كالآتي: عصر الفوضى يبدأ من سنة 1665، وينتهي في سنة 1889،

أما عصر الفوضى الكبير فيبدأ من نهاية حكم الإمبراطور تكلاهيمانوت في أواخر القرن الثامن عشر وينتهي ببداية حكم الإمبراطور تيودور سنة 1855.

ولقد بدأ خورشيد باشا ، بعد أن هدأت أحوال السودان الداخلية، في الإغارة على حدود أثيوبيا والتوغل فيها ، فخضع الأهالي شرقي القضارف كما خضع الشيخ ميري Miri زعيم التكارنة في القلابات وكثير من الشيوخ والزعماء على طول الحدود الأثيوبية وكانوا كلهم مطالبين بدفع جزية من الرقيق، وكان هذا يدفعهم إلى الإغارة على المناطق الأثيوبية لصده ولم يكتف خورشيد بذلك بل زاد من غاراته على الحدود الأثيوبية متتبعا القبائل الهاربة من الضرائب نحو الهضبة الأثيوبية وبالرغم من عدم وجود مركز مصري ثابت في ذلك الحين في منطقة التاكة، فقد وصلت

الغارات المصرية في سنة 1832 إلى أبعد من سبدرات **Sabdrat** شرق كسلا ومع أنه هزم في سنة 1834 على يد الهدندوة ، فإن السنوات التالية شهدت استمرار الغارات المصرية طمعا في الماشية والرقيق حتى اعترفت قبائل هذه المنطقة بسيادة باشا مصر عليها واستمر الضغط المصري أيضا فيما بين عطبرة والرهد واعتبرت المتمة في سنة 1834 ضمن الأراضي الداخلية في الإدارة المصرية للسودان .

ونتيجة لنشاط الملك نمر، فقد ركز المصريون جهدهم في منطقة شرق القضارف وما بعدها على الحدود الأثيوبية لمقاطعة مالكتي والتي كان يستخدمها الملك وحلفاؤه من زعماء القبائل السودانية الهاربة، كقاعدة لغاراتهم وكان محمد علي يهتم بهذه الطرق لمكاسبها ولأنها إحدى الوسائل التي تدعم الاستقرار

وتزيد من ميزانية الدولة التي يحتاج إليها لذلك فقد رصدت مكافأة لمن يأتي برأس هذا الملك الذي كان يمثل شوكة في جانب الإدارة المصرية ولكن بدون نتيجة لحماية الأثيوبيين له وفي نهاية سنة **1834** أغار الملك نمر على سنار، فاضطر المصريون إلى الإغارة على ماليكت وطلب المصريون من الحاكم الأثيوبي أوبي تسليم الملك نمر ولكنه رفض ذلك

وفي مايو سنة **1837** دخلت قوات مصرية كبيرة المتمة ومعهم زعيم التكارنة في القلابات وبدأت تتقدم إلى جندر ناهبة وحارقة المناطق التي تعبرها وفزعت العاصمة الأثيوبية وإعتقدت أن نية المصريين نهب المدينة، وبسرعة جمع كيفنو حاكم دامبيا جيشه وحارب المصريين الذين كانوا يتأهبون للعودة إلى القلابات

وهزمهم في موقعة كالنابو بالقرب من رشيد وقتل وأسر الكثير من القوات المصرية وقتل أيضا الشيخ ميري زعيم التاركنة وعادت القوات الأثيوبية بعد انتصارها وعاقبت أهالي المتمة ثم رجعت إلى دامبيا وأعلم كيفنو خورشيد باشا بأنه إذا جرؤ المصريون مرة أخرى على الدخول إلى الأقاليم الأثيوبية فانه سينزل إليهم بجيش ضخم ليؤدبهم وقبل خورشيد باشا هذا التحدي وزحف في النصف الثاني من سنة 1837 إلى المتمة ووكهني على بعد مسيرة ثلاثة أيام أو أربعة من جندر العاصمة الأثيوبية على أنه لم يقابل أي جيش أثيوبي، فرجع إلى القلابات بلا قتال فحصنها وزاد حاميتها وعاد إلى الخرطوم .

واستمرت قوات خورشيد باشا في أعمالها على طول الحدود الأثيوبية وكهني وفازوغلي وطلب من مصر أن ترسل له مددا حربيا ليدعم به قواته فأرسلت له كتيبة ولقد كان من نتائج تصاعد العمليات الحربية بين مصر وأثيوبيا وإرسال مدد إلى السودان في نظر القناصل الأوروبيين في مصر أن الموقف أصبح خطيرا ومهددا بالانفجار مما دعا بريطانيا أن تبلغ محمد علي عن طريق قنصلها في مصر سنة 1837، بأنها قلقة بالنسبة لتصاعد هذه العمليات ولا ترضى عنها حكومة بريطانيا التي تحافظ على استقلال أثيوبيا وكان أوبي حاكم تيجري يحتج لدى أصدقائه الفرنسيين لاعتداءاتهم وبسبب النفوذ الفرنسي الذي كان سائدا في عهد محمد علي، قرر الأخير سحب حكمداره خورشيد باشا من السودان في مارس سنة 1838

وقل النشاط الحربي بين الإدارة المصرية وأثيوبيا في عهد أحمد باشا أبو ودان

الذي خلف خورشيد باشا في حكمدارية السوادن، وأصدر

محمد علي أوامره إلى حكمداره أثناء مغادرته لسنار في بداية سنة 1839 بأن

يهتم بفتح طرق القوافل والتجارة – ولو بالقوة إذا لزم الأمر – بين السودان وأثيوبيا

والتي كانت من قبل تمثل مصدر دخل هام للسودان وكان هذا الطريق قد أصابته

الاضطرابات بسبب غارات الملك نمر وحلفاؤه من رؤساء القبائل الهاربة من الإدارة

المصرية وأيضا بسبب رجال العصابات وقطاع الطرق الأثيوبيين والرؤوس الأثيوبيين

لذلك ففي عامي 184–1841، ركز أحمد باشا جهوده في النيل الأزرق وفي

منطقة السافانا الشاسعة التي تمتد بين النهر والجبال الأثيوبية وساحل البحر الأحمر

ففتحت التاكه

وأسست مدينة كسلا في المعسكر الذي أنشأه أحمد أبو ودان لجيشه لشن الحملات على الحدود الأثيوبية الشمالية وكان هناك نوع من الحروب المتقطعة على الحدود بين الحامية المصرية والقبائل الأثيوبية

وأعاد ضم إقليم التاكه إلى الإدارة المصرية في السودان مشكلة سواكن ومصوع مرة أخرى وكان محمد علي يجدد محاولاته دائما حتى تأذن له الدولة العثمانية في ضمهما للإدارة المصرية بالرغم من انسحابها منها سنة 1826 ولقد أصبحت مصر في أمس الحاجة إلى موانئ على الساحل لتشجيع عمليات النقل والتجارة ،والواقع أنه منذ خروج الإدارة المصرية من مصوع ، والرؤوس الأثيوبيون يتطلعون إلى أن يكون لهم فيها نفوذ قوي أو يحتلونها أو تكون في أيدي صديقة لهم،

وذلك بغرض تسهيل عملية وصول الأسلحة النارية إليهم وكان من أوائل الرؤوس الذين يرغبون في ذلك رؤوس مقاطعة تيجري القريبة من مصوع. وقد حاول سباجاديس حاجم تيجري دعوة إنجلترا لاحتلال مصوع أو إعطائها له وذلك بهدف تسهيل عملية استيراد الأسلحة النارية له والتي ستساعده فى تدعيم مركزه بين حكام أثيوبيا وفي نفس الوقت أرسل إلى محمد علي برسالة يطلب فيها وده، وربما كان يقصد تحذيره أو إبعاده عن ما يرمي إليه وعلى أي حال فقد أرسل إليه محمد علي يشكره على عباراته الرقيقة، وأهداه بعض الأسلحة وخلافه وطلب منه الاستمرار في المراسلة وربما رفض محمد علي محالفته أو مصادقته خشية أن ينتج عنها سيطرة هذا الحاكم الأثيوبي على مصوع أو زيادة نفوذه عليها

مما قد يساعد على فقدان الدولة العثمانية لنفوذها في المنطقة وكان محمد علي يحافظ على دورها وتأييدها في الدور الأول من حكمه والذي ينتهي في سنة 1830 ولأن محمد علي كان مشغولا بحروب المورة والاضطرابات التي في الحجاز، مماجعله لا يركز جهوده في السودان فقد كان يمر بمرحلة دقيقة بعد الاضطرابات التي سببها الدفتردار لينتقم لمقتل إسماعيل بن محمد علي وبذلك نجد أن محمد علي لم يحاول أن يصعد الموقف أكثر من ذلك.

ولقد شعر العثمانيون بعجزهم عن السيطرة على هذه المناطق إزاء نشاط الرؤوس المتكرر مستغلين في ذلك توتر العلاقات بين محمد علي والباب العالي ومحاولين انتزاع حقوق السيادة على ساحل البحر الأحمر الأفريقي لأنفسهم

فساروا يتعدون بين الحين والآخر على استقلال نواب أركيكو وغيرهم من حكام

الشاطئ الصغار ، بل لقد عرض أحدهم وهو أوبي حاكم تيجري على فرنسا أن يتنازل

عن خليج أمفيلا لكن فرنسا رفضت هذا

العرض كما رفضت أن تشمله بحمايتها في مقابل تنازله عن خليج أركيكو وكل

تجارة السهل الساحلي لها مدعيا أن هذه المنطقة كانت خاضعة للرؤوس الأثيوبيين

بينما لم يكن الأتراك يملكون سوى جزيرة مصوع فقط كما حاول أن يبسط نفوذه بنفسه

على الساحل ويحتل جزيرة مصوع نفسها ومن ثم فقد توغلت قواته في إقليم سمهر

وذلك في سبتمبر سنة 1844إلا أنه سرعان ما غادرها عندما وصلت القوات التركية

وأجبرته على ذلك

وبالرغم من ذلك فقد ظلت منطقة الحدود التي تفصل سمهر عن أثيوبيا مسرحا لنفس حوادث الغزو والسلب التي كانت تجري في الماضي لهذا فقد رأى الباب العالي إجابة طلب محمد علي بشأن ضم سواكن ومصوع إليه وكان ذلك في سبتمبر سنة **1846**، فأجرتها له مدى حياته وفي مارس سنة **1847** جاء إسماعيل للاضطلاع بشئون الإدارة في مصوع وسواكن من قبل الحكومة المصرية

كما جاءت قوة حربية مصرية لتتفقد أحوال ساحل البحر الأحمر الأفريقي حتى باب المندب وشرع حاكم مصوع المصري في إعداد إحصاء تقريبي للقبائل المنتشرة على طول الساحل بين سواكن وبرة توطئة للاستيلاء على كل الساحل الأفريقي

حتى رأس غردافوي باسم والي مصر وقد لفت أوبي حاكم تيجري نظر الحاكم المصري الجديد لمصوع إلى أن يتذكر أن الساحل كله ملك لأثيوبيا وأجابه الحاكم المصري بأن مصوع وأركيكو من أملاك السلطان العثماني وأنها أصبحت الآن من أملاك نائبه محمد علي وتبع رسالته هذه بضرب أركيكو بالقنابل من البحر وأرسل أوبي قائده ليغير على ضواحي مصوع ليسلبها .

ومن ثم فقد تعددت الأسباب التي جعلت محمد علي يقرر غزو أثيوبيا وضم الأراضي في ساحل البحر الأحمر الغربي التي كانت للعثمانيين حقوق عليها منذ القرن السادس عشر من ذلك فشل حكومة مصر في إنشاء علاقات طيبة مع حاكم جندر باعتبار أنه صاحب السلطة المركزية في أثيوبيا وكان محمد علي منذ أن تخلى عن فكرة غزو هذه البلاد يرى أن من حسن السياسة توثيق العلاقات الطيبة معها لا سيما

وقد صارت الأراضي المصرية بعد امتلاك مصوع متاخمة لأثيوبيا لذلك فقد أرسل محمد علي إلى هذا الحاكم رسولاً يعرض عليه صداقته إلا أن هذا الرسول لم يصل إلى جندر فقد أوقفه حاكم تيجري، واغتصب الهدايا المرسلة من محمد علي إلى حاكم جندر ثم رد الرسول إلى مصر بعد أن أرسل معه إلى محمد علي قميصا أبيض من القطن وثوبا من ثياب البلاد الوطنية ومبلغا من المال .

وكان محمد علي صادقاً بالفعل في رغبته هذه بتحقيق السلام وتبادل العلاقات الطيبة مع أثيوبيا فقد ذكر للقنصل الفرنسي العام في مصر أن حكمدار السودان سوف يوقع معاهدة سلم وسلام مع الأقاليم الشمالية الأثيوبية وأضاف أن العداوة بين الشعبين المصري والأثيوبي لم تكن جدية ولكن يجب المحافظة على طرق القوافل التجارية ،

فاذا لاقت المتاعب فان حاكم السودان سيرسل إلى الحدود لفتح هذه الطرق التجارية وبذلك فشلت هذه المحاولة

وكان من أسباب توتر العلاقات بين مصر وأثيوبيا ، استمرار اعتداء الملك نمر على الإدارة المصرية في السودان إذ كان يقوم بغاراته من والكيت على حدود السودان الشرقي وإحدى المقاطعات الأثيوبية

ويشجعه أوبي الذي عينه رأسا على هذه المقاطعة. بل إنهم – أي الأثيوبيين – لم يكتفوا بذلك، بل استمروا طوال حكم محمد علي في مهاجمة الحدود السودانية سواء في كسلا أو في القلايات ، ولذلك فقد رأت الحكومة المصرية أن ترسل حملة من سواكن ومصوع لغزو أثيوبيا والاستيلاء على جميع أراضي سواحل البحر الأحمر العربي التي دخلت في حوزة الدولة العثمانية في النصف الأول من القرن السادس عشر على أن ذلك لم يتم بسبب وفاة محمد علي .

العلاقات في عهد عباس الأول

رأي عباس الأول بعد توليه عرش مصر، أنها لا تستطيع أن تقوم بالإشراف على مصوع وسواكن وتعزيز السيادة المصرية العثمانية على طول ساحل البحر الأحمر الأفريقي حتى رأس غردافوي، وذلك بسبب خروجها من صراع طويل مع الباب العالي أدى إلى إنهاك قواها ومواردها، وبالتالي أصبحت في حاجة إلى فترة استجمام تستعيد فيها نشاطها وتصلح أحوالها لذلك اتخذ خطه تتفق مع قدرة مصر على تحمل عبء الحكم الإداري في هذه المناطق فأعاد مصوع وسواكن إلى الدولة العثمانية، وعلل ذلك بأن هذين الميناءين يبعدان كثيرا عن مركز الحكومة المصرية في الخرطوم والقاهرة، وبالتالي يصعب إرسال النجدات إلى هذه المناطق البعيدة بسرعة، فضلا عن أنه كان يخشى حدوث احتكاك بين السلطان المصرية وقناصل الدول هناك وفي أثيوبيا .

وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان الأثيوبيون يشعرون بأن لهم حقوقا قديمة على جميع ممتلكات مصر الواقعة جنوب أسوان، لذلك تخلى عباس عن مصوع تجنبا للاحتكاك معهم وان كان قد عمل على توطيد سلطة الإدارة المصرية في السودان وتأمين حدودها، وذلك ليمنع الأثيوبيين من الاعتداء عليها أي بمعنى آخر تخلى مصر عن غزو أثيوبيا والاحتكاك بها، وفي نفس الوقت صد اعتداءاتها بقوة على حدود السودان الشرقية.

وكانت الحدود بين السودان وأثيوبيا غير متفق عليها، وذلك بالرغم من محاولات مصر في عهد محمد علي للوصول إلى اتفاق بشأن تحديدها، لأن أثيوبيا لم تكن تعترف بشرعية امتلاك مصر لبعض مناطق الحدود وقد أدى ذلك إلى اضطراب العلاقات بين مصر وأثيوبيا، وساعد على ازدياد اضطرابها، أن مناطق الحدود هذه كان يسكنها قبائل رحل لا يسهل بقاؤهم في مكان واحد،

ولا يسع مصر السيطرة عليهم، بل كان الأثيوبيون يشجعون شيوخ الجهات المجاورة لهم من السودان على الخروج على سلطان الإدارة المصرية وإعلان العصيان كما اعتاد حكام أثيوبيا على الإغارة على الأقاليم المجاورة لهم ونهبها ، مما أدى إلى اهتمام الإدارة المصرية بتدعيم حامياتها حتى تستطيع صد هذه الغارات ، بل شنت هي أيضا غارات على الحدود الأثيوبية .

وقد زاد من تدهور العلاقات بين الإدارة المصرية في السودان وأثيوبيا واضطراب الحدود بينهما غارات الملك نمر وأولاده ففي حكمدارية عبد اللطيف باشا في عهد عباس، ثار تكارنة القلابات من جراء تعديات هذا الملك وأولاده، فأعدوا حملة قوية لقتالهم، إلا أنهم لقوا هزيمة قاسية على

يد هذا الملك وحلفائه من القبائل الأخرى الهاربة من الإدارة المصرية وقد شارك الرأس عالي في غنائم هذه الموقعة، حيث كان يأخذ دائما عشر الغنائم، كما كان يضفي حماية على الملك وأولاده وانتشر خبر هذه المعركة في جميع أنحاء السودان، مما نتج عنه ازدياد عدد الفارين من الأهالي إلى الملك نمر وكان يدفعهم إلى ذلك الضرائب الباهظة المفروضة عليهم والقسوة التي اتبعت في جبايتها ، وقد أخذ هؤلاء الفارون، ومعهم الملك نمر وأولاده، في إثارة الفتن والقلاقل على الحدود السودانية الأثيوبية، مما أدى إلى سعي الإدارة المصرية في السودان إلى الاتصال بالرأس عالي والد جزماتش كاسا حاكم إقليم كوارا، لإعادة هؤلاء الهاربين إلى أوطانهم ، على أن شيئا مما سعت إليه الإدارة المصرية لم يتحقق، بل لم تخف حدة الاعتداءات على أراضي السودان، وإنما تكررت عدة مرات،

وازداد هرب الأهالي وبعض الزعماء السودانيين ، وإزاء ذلك طلب حكمدار السودان سليم باشا الجزايرلي من حكومة القاهرة، تدعيما حربيا من الجنود والذخيرة لتقوية مناطق الحدود وصد الغارات الأثيوبية .

وبالرغم من مساهمة الرأس عالي في اضطراب الحدود السودانية، إلا أنه كان على علاقة ودية مع عباس الأول والي مصر فقد أرسل مندوبا يدعى احكيبي مسره مريم إلى مصر في أكتوبر 1852، لحل بعض المسائل المتعلقة بين البلدين وكان أهم هذه المسائل اثنتين: الأولى ما يتعلق بدير السلطان وبرغبة الرأس عالي في استرجاعه، على أنه نتيجة لعدم وجود بطريريك للأقباط في ذلك الوقت، أرجأ عباس بحث هذا الموضوع وكتب إلى الرأس عالي بذلك والثانية، تتعلق بالبطريرك الجديد واختياره

وكان هناك اتجاه لتعيين القس داود خلفا للبطريرك الراحل بطرس السابع وكان هذا القس قد أرسله البطريرك الراحل مندوبا له لحل بعض المشاكل الدينية في أثيوبيا، كان من نتائجها أن اتخذ هذا القس موقفا عدائيا تجاه الرأس عالي ووالدته والأتشيجي وما يمثلوه من هرطقة دينية مؤيدا في ذلك الأنبا سلامة الثالث مطران أثيوبيا ضدهم وقد أثار ذلك حنق الرأس عالي عليه، مما جعله يرسل مندوبه هذا لكي يحول دون تعيين القس داود بطريركا ويهدد بقطع العلاقات الدينية بين مصر وأثيوبيا في حال تعيينه وبالفعل فقد تأثر عباس الأول بما عرضه المندوب، وعارض في بداية الأمر تعيين هذا القس بطريركا، ولم يوافق إلا بعد انتهاء حكم الرأس عالي وتدخل القنصل العام الإنجليزي في مصر، وأصبح داود بطريركا باسم كيرلس الرابع .

وبالرغم من هذه العلاقات الطيبة السلمية وحرص عباس الأول على الحفاظ عليها فان العلاقات المتدهورة بين أثيوبيا والإدارة المصرية في السودان ظلت كما هي فقد استمرت اعتداءات الحدود يشجعها حكام أثيوبيا مؤيدين لأعمال أولاد الملك نمر وذلك بالرغم من أن عباس الأول كان يأمر حكمدارييه في السودان بالعمل على إزالة أسباب التوتر على هذه الحدود بالطرق السلمية .

وقد ظل هذا الوضع المضطرب على حدود الإدارة المصرية في السودان مع أثيوبيا طوال حكم عباس الأول وبداية حكم سعيد باشا، عندما روعت السودان، بسبب انتصار كاسا على منافسيه من حكام أثيوبيا

الآخرين، ونشره برنامج مشروعاته وإصلاحاته ومنها غزو السودان حتى الخرطوم والوصول بحدود إمبراطوريته إلى القدس

العلاقات في عهد سعيد باشا

في الوقت الذي كان كاسا يضع اللمسات الأخيرة لتوحيد أثيوبيا تحت حكمه، إذ لم تحل هذه السنة إلا وكان حاكما على جندر وجوجام بعد أن هزم الرأس عالي وحاكم جوجام، ولم يكن يناصبه العداء سوى حاكم تيجري وعاهل سوا فقط، ولكن كاسا سرعان ما تغلب على أوبي حاكم تيجري، وتوج في 7 فبراير سنة 1855، إمبراطورا على أثيوبيا باسم تيودور الثاني

وكان سبب اختياره هذا الاسم، أسطورة أثيوبية قديمة ظلت متداولة حتى عهده، واعتقد الناس أن الوقت قد حان لتحقيقها، وقد آمن تيودور بها إيمانا شديدا حتى اعتقد أنه اختير لتحقيقها وكانت هذه الأسطورة تقول، أنه سوف يظهر ملك أثيوبي من سلالة سليمان، ويعترف به كأعظم شخص على الأرض،

وتمتد سطوته على كل أثيوبيا ومصر، وسيكون سيفا مصلتا على الكافرين خارج فلسطين ويطهر القدس ويخلصها من المسلمين، ويحتل عرش سليمان الحكيم، ويدعى تيودوروس ولذلك فقد كان تيودور يطمح إلى أن يوقع هزيمة ساحقة بالمصريين في السودان، ثم يحول مياه النيل إلى مجرى آخر ليتم له خراب مصر واخضاعها كذلك يرغب في الاحتلال الدائم لمنطقة القلابات وإخضاع مديرية سنار كما كان يبدي

استياءه من احتلال الأتراك لموانئ أثيوبيا البحرية (سواكن ومصوع)، للدول الأوروبية ومندوبيها، ويرغب في طردهم منها .

ولتحقيق آماله هذه، كان عليه أن يوحد أثيوبيا، لذلك فقد انشغل في بداية عهده بتوطيد حكمه في تيجري وشوا، التي استولى عليها في نوفمبر سنة 1855، ثم بعد ذلك يحارب المصريين وربما كان هذا تفسيرا منطقيا للعلاقات الطيبة التي كانت موجودة بين مصر وأثيوبيا في بداية عهده، إذ ليس من المعقول أن يفتح جبهة جديدة قوية ومركزه ما زال مهددا في أثيوبيا ومما يؤكد ذلك أن الإمبراطور تيودور أرسل في يونيو عام 1855 رسالة مصحوبة بالهدايا ومعها رسالة من مطران أثيوبيا سلامة الثالث، بقصد إقامة علاقات طيبة مع مصر وقد رحب بها سعيد باشا وأمر حكمداره بأن يعمل على حل مشاكل الحدود وهروب سكانها، عن طريق تبادل الرسائل الودية بينه وبين حكام أثيوبيا المجاورين للحدود، أي أن يتبع طريق المفاوضة السلمية بدلا من شن الحرب وذلك تمشيا مع رغبة تيودور في السلام .

ويبدو أن تيودور اتخذ هذه السياسة المزدوجة تجاه مصر، لعدم استطاعته مواجهتها في ذلك الوقت لذلك قرر تدعيم قواته ومدها بالأسلحة الحديثة المتطورة، وفي نفس الوقت شجع العمليات الحربية العدوانية على الحدود وطلب من الدول الأوروبية أن تمده بالفنيين العسكريين لتصنيع السلاح وتطويره في بلاده، هذا في الوقت الذي أظهر لمصر النوايا الحسنة

وفي ضوء هذه السياسة، استمرت غارات الملك نمر وبعض الرؤوس الأثيوبيين بل انتشرت في القاهرة أخبار تقول أن تيودور بدأ يعد لهجوم كبير على الحدود الشرقية للسودان، وقد كانت هذه الشائعة من الأسباب التي جعلت سعيد يفكر في زيارة السودان لوضع حد لهذه المشاكل التي ثارت بين الإدارة المصرية في السودان وأثيوبيا وأن الهدف الأول لرحلته إلى السودان هو التحضير لهذا الغزو

ولكن السلطان العثماني هو الذي منع سعيد من غزو أثيوبيا، ونصحه بإرسال بطريرك الأقباط ذي المنزلة الرفعية في أثيوبيا إليها، لعله ينجح في الوساطة ويعيد العلاقات الطيبة بين البلدين .

سافر البطريرك مزودا من سعيد باشا بهدايا ثمينة للإمبراطور الأثيوبي وبرسالة إلى حكمداره بالسودان، أدعى فيها أن سفر البطريرك هذا جاء بسبب مرض مطران أثيوبيا وعدم استطاعته القيام بواجباته الدينية، مما دعا البطريرك إلى السفر بنفسه إلى أثيوبيا للإشراف على الكنيسة الأثيوبية، وعلى ذلك طلب منه أن يسهل مهمة البطريرك في الذهاب والإياب .

كما أن سعيد لم يذكر الهدف الحقيقي لمهمة البطريرك وذلك حرصا منه على سريتها وضمانا لنجاحها، حتى لا يفهم خطأ أن مصر لا تستطيع محاربة تيودور، أو أنها لجأت إلى التهدئة والمفاوضات مما قد يثير التساؤلات في السودان وينتج عنها استهتار السودانيين بالسلطة وازدياد اضطرابات الحدود وهجرة المزيد من زعماء وقبائل السودان إلى الحدود

وإلى أولاد الملك نمر وبذلك نجد أن سعيد باشا فعل كل ما هو مناسب وملائم لهيبته وهيبة مصر، لكي يحافظ على السلام والأمن .

ومع ذلك فقد احتاط سعيد من نتائج فشل مهمة البطريرك وأعد العدة للحرب في حالة فشل البطريرك في مهمته، فعزم على السفر إلى السودان ليشرف بنفسه على الشئون الحربية،

وتظاهر بأن الغرض من رحلته إلى السودان هو الوقوف على حالة أهله وبالفعل قام سعيد برحلته، وصحبه عدد من الأجانب من بينهم فرديناند دليسبس وعدد من النبلاء، بالإضافة إلى قوة ضخمة من القوات المصرية .

وعندما علم الإمبراطور تيودور بوصول البطريرك إلى حدود بلده، خف إلى لقائه مرحبا به وسار معه حتى دخل عاصمة ملكه مجدالا معه في ديسمبر سنة 856. وشاع الخبر في أطراف البلاد فعم الفرح وأقيمت الصلاة في جميع الكنائس الأثيوبية وتفاوض البطريرك مع الإمبراطور بشأن وقف عمليات اعتداء الجنود الأثيوبيين على الحدود السودانية، وتحديد الحدود بصفة نهائية بين أثيوبيا والسودان، وأحرز البطريرك نجاحا في مفاوضاته هذه ، وطلب الإمبراطور أن يقوم بتتويجه فوافق البطريرك ،

وهذا يعني اعتراف الحبر الأعظم للكنيسة الأثيوبية به إمبراطورا للبلاد مما يقوي مركزه ويدعمه إزاء مناوئيه فكانت فرصة لأن يدعو الإمبراطور جميع حكام أثيوبيا وأمرائها وقوادها إلى حفل تتويجه الثاني على يد البطريرك ، ليظهروا التفافهم حول الإمبراطور ويقسموا يمين الطاعة والولاء .

وقد رأى البطريرك في احتياج الإمبراطور إلى عمال فنين متخصصين في صناعة الأسلحة وتدريب جيوشه، فرصة لتوثيق العلاقات المصرية الأثيوبية، فعرض عليه مساهمة مصر في إمداده بكل ما يحتاجه في تكوين جيش قوي حديث فطلب البطريرك من الإمبراطور الموافقة والتوقيع على مشروع خطاب موجه منه إلى سعيد باشا ، ليرسل له ضباطا وعساكر مصريين وأسلحة لتدريب وتدعيم جيشه وذكر بلودون في كتابه، أن بعضهم،

ربما يكون من المبشرين البروتوستانت الذين جاءوا إلى أثيوبيا لنشر الدين المسيحي على مذهبهم تحت ستار أنهم حرفيون في صناعة السلاح، وهو ما كان يطلبه تيودور ويلح في طلبه من الدول الأوروبية، اعتقدوا أن طلب البطريرك هذا يهدد وجودهم ومهمتهم في البلاد، ولذا فقد بدر منهم ماجعل الإمبراطور يثور ويغضب على البطريرك

وبالرغم من حاجة تيودور للمعونة العسكرية ، فإنه لم يكن يريدها من البلاد الإسلامية وذلك بسبب تعصبه الديني الأعمى، وقد أدى هذا إلى تصديقه هذه الوشاية، التي ادعت أن البطريرك ليس إلا جاسوسا أرسله سعيد باشا وليس مبعوثه وأنه مسلم في قلبه ،وجاء إليه ليخدعه حتى لا يستعد لمقابلة والي مصر الذي زحف على السودان لهذا الغرض، وبذلك يتمكن من الاستيلاء على بلاده

وذكروا له أيضا أن البطريرك أحضر معه كساء مسمم النسيج يقضي في الحال على من يلبسه، وذلك كهدية له وبالفعل كان ضمن الهدايا التي أحضرها البطريرك برنس من الجوخ الأحمر المزركش بطراز الذهب والفضة والحرير الملون فانزعج الإمبراطور، وأرسل من يستكشف له خبر

مجئ سعيد باشا إلى الخرطوم فجاءه الخبر بوصول جيش عظيم من المصريين، وبذلك تأكدت هذه الوشاية، فأمر بسجن البطريرك في مقره، وأحاط به الحراس من الجند ، ومنع الدخول عنده. ووضعه تحت الرقابة الدقيقة ، بل كاد يقتله لولا تدخل الإمبراطورة والشيوخ وأقنعوا الإمبراطور أن يبقيه حيا حتى يتحقق من صدق الخبر أو كذبه، فإذا ما ثبت قتلوه، وإلا فيكون قد قتل ظلما وعدوانا .

ومن جهة أخرى تقدم القنصل الفرنسي إلى سعيد باشا، وأكد له أن كلا من البطريرك والإمبراطور تيودور اتفقا على غزو مصر وسوف يقدم لهما أقباط مصر كل مساعدة وكانت فرنسا لا تعترف بتيودور إمبراطورا، وتؤيد منافسه نيجوسي حاكم تيجري وتريد أن توليه عرش أثيوبيا بدلا منه، لذلك فقد اعتقدت أنها إذا نجحت في إثارة الحرب بين البلدين ، وإثارة الاضطراب الذي يحدث في أثيوبيا نتيجة للحرب، فإنها ربما تستطيع أن تحقق غرضها هذا بالإضافة إلى أنها كانت تنظر بعين الريبة والشك في البطريرك نتيجة محاولاته في تحقيق الوحدة بين الكنائس الأرثوذكسية والكنيسة الأسقفية الإنجليزية مما قد يؤدي إلى تدهور نفوذها في مصر في عهد سعيد باشا .

وقد أدت هذه الظروف إلى تدهور الموقف تماما بالنسبة للبطريرك وللعلاقات بين البلدين، ولم ينقذ الموقف سوى الإمبراطورة والقنصل الإنجليزي وتدخلهما في تهدئة ثورة الإمبراطور وفي نفس الوقت استطاع البطريرك أن يرسل من سجنه من يبلغ سعيد باشا بأنه كان على وشك النجاح في مهمته السياسية لولا حضوره ومعه الجيش، وطلب منه إرجاعه

وقد رد سعيد باشا على ذلك بأنه لا يفكر في محاربة أثيوبيا، وأن سبب رحلته هذه تمدين السودان وحل مشاكل أهله وطلب توجيه رسالته هذه إلى الإمبراطور ليعلم حقيقة زيارته للسودان وتوضيح نواياه الطيبة نحوه وبالفعل عاد سعيد باشا إلى القاهرة مباشرة وعندما علم الإمبراطور تيودور بعودة والي مصر إلى بلاده، ودحضت أكذوبة الكساء المسمم رد للبطريرك اعتباره واعتذر إليه

وقد انتهت مهمة البطريرك في أثيوبيا وعاد إلى بلاده ويصحبه وفد أثيوبيا من قبل الإمبراطور حاملين هدايا ثمينة ورسالة لسعيد باشا مضمونها السلام والمحبة وقد رحب بهم سعيد باشا ترحيباً كبيرا، وحملهم رسالة إلى إمبراطورهم يؤكد فيها ميله إلى السلام معه ورغبته في تدعيم التجارة بين البلدين، وقدم له هدايا عبارة عن مدافع وذخيرة وخيام ومستلزماتها، وأرسل مع الوفد الأثيوبي هذا مندوبا من قبله لكي ينوب عنه في تبليغ الإمبراطور صدق مشاعره نحوه .

وكان مع رسالة المجاملة هذه رسالة أخرى يعرض له فيها الاضطرابات التي تحدث على الحدود السودانية ، وتتمثل في هروب بعض المشايخ والعربان القاطنين على الحدود إلى أثيوبيا، من الضرائب المقررة وأيضا فرار المجرمين من القصاص،

وساق سعيد باشا أمثلة على ذلك، فذكر ولد ميرية شيخ القلابات الذي عثر في أوراقه على ورقة كتب فيها أن تيودور أعطاه الدار لحد سنار وفازغلي، وأن هذه الدار من حق الإمبراطور الأثيوبي، كما أشار إلى خطورة ما يسببه أولاد الملك نمر من اضطرابات على الحدود، وقد دعى سعيد باشا الإمبراطور تيودور إلى وضع حد لهذه

المشاكل، وأنه أمر حاكم السودان بعدم التعدي على أية منطقة أثيوبية، وحث تيودور على أن يعمل مثله مع رؤوسه التابعين له حتى تستقر البلاد وتأمين الحدود ويطمئن الأهالي ويتجهون إلى تنمية بلادهم

وبالرغم من رغبة سعيد باشا الصادقة في السلام مع الإمبراطور الأثيوبي فإن الأخير أوضح مدى سوء نيته ، أنه كان يتبع سياسة مزدوجة مع مصر، فمع أن رسالته التي أرسلها مع الوفد الأثيوبي، توحي برغبته في السلام، فإن أعماله كلها تناقض ذلك

ولقد شعر سعيد باشا بفشل البطريرك ، أوكما حاول الملتفون حوله من المناوئين للبطريرك أن يصوروا له أن هذا الفشل يرجع إلى عدم لياقة هذا البطريرك لهذه المهمة والواقع أن فشل مهمة البطريرك إنما يعود إلى شخصية تيودور الصليبية نفسها، وهو ما لم يدركه سعيد باشا أو ربما أدركه وتجاهل رغبة منه في السلام معه ولذلك أرسل له عبد الرحمن بك التركي يحمل هدايا ثمينة، لكي يستعيض بها عن الأخطاء التي نتجت بسبب عدم فطنة رجل الدين السابق

وقد وصل هذا المبعوث المصري إلى دمبيه في سنة 1859، حيث أكرمت وفادته وقبلت الهدايا واحتفي به أولا ثم ما لبث أن انقلب تيودور عليه واحتجزه سنتين في مجدلا وأخيرا وبعد ورود جملة رسائل شديدة اللهجة وتهديدية من الحكومة المصرية، سمح له بالسفر، بعد أن أمر تيودور بنهب ما معه وفي طريق عودته وقبل أن يتجاوز حدود أثيوبيا وبعد قيام عبد الرحمن بك عائداً إلى مصر، كتب تيودور للحكومة المصرية يتهم الرسول باقترافه عدة جرائم، ولما علم عبد الرحمن بها خشى ألا يستطيع الاتيان بالأدلة التي تؤكد ما فعله به هذا

الإمبراطور من جرائم فظيعة، ففضل أن ينتحر بالسم حتى لا يواجه النتائج والتهم التي قد تنسب إليه في مصر من سعيد باشا، وما قد ينتج عنها من إذلال وتعذيب له .

وهكذا اتضحت نوايا الإمبراطور تيودور تجاه مصر، وأنه كان يفعل ذلك حتى يستعد لمحاربتها وأن احتجازه للبطريرك وللمبعوث المصري، يعطيه الوقت لكي يدعم جيشه ويقويه ليعتدي به على السودان ومصر وكان تيودور يتوقع خطأ أن يهاجمه المصريون، سواء كان يهدف الحصول على أراضي جديدة، أو لتدمير العناصر الإسلامية في أثيوبيا وكان الأوروبيون يتوقعون الحرب بين تيودور والمصريين أو الأتراك. سواء نتيجة لمشاكل الحدود أو للحصول على مصوع أو بسبب العنصر الصليبي الكامن في شخصية تيودور ذاتها وبالرغم من صدق مصر في السلام فإنه كان متخوفا من هجوم مصري مفاجئ في مرحلة لم يكن فيها مستعدا للحرب، لذلك أرسل مبعوثيه إلى مصر مع البطريرك بخطاب ودي، وكان هذا مجرد تغطية لما كان ينويه وذرا للرماد في أعين المصريين عن هذه النوايا الخفية.

وباختفاء نيجوسي المناوئ لتيودور، والذي كانت تؤيده فرنسا، بدأ تيودور يتجه إلى صراعه المقبل مع المصريين فبعث في أكتوبر سنة 1862 – مبتدئا خطته الهجومية التي طال انتظارها – برسائل إلى كل من انجلترا وفرنسا والقوى الأوروبية الأخرى يطلب فيها إقامة علاقات وثيقة معها هدفها تدعيم أثيوبيا ضد – ما اعتقده وتصوره – أنه التهديد المتزايد من الاعتداءات المصرية على أراضيه وأيضًا مده بالخبرة الصناعية

المتقدمة وقد أصرت فرنسا في ردها على الإمبراطور على أن يعيد للمبشرين الكاثوليك ومعتنقي المذهب الكاثوليكي حقوقهم أولا ولما كان هذا ضد معتقدات تيودور الدينية ، فقد صرف النظر عن مساعدة فرنسا له وسمح للقنصل الفرنسي بمغادرة أثيوبية أما بريطانيا فلم تهتم بخطابه كثيرا ، وذلك لرفضها من قبل الموافقة على أي من خططه السياسية ،

أي أنها ترفض تأييد مشروعاته العدائية ضد مصر ومصوع وتؤكد رسالته إلى انجلترا وفرنسا نظرته التعصبية وأطماعه التوسعية، فقد ذكر فيها أن آباءه الأباطرة نسوا الله، فمكن الجالا والأتراك من التسلط على بلادهم ولكنه خلقه وعهد إليه بهذه الإمبراطورية ليحكمها، وبقوة الله طرد الجالا،

أما بخصوص الأتراك فقد طلب منهم أن يغادروا أرض أسلافه إلا أنهم رفضوا، ولذلك فإنه الآن على وشك الدخول في صراع معهم لقد منعه الأتراك المحتلون لساحل البحر الأحمر من أن يرسل سفارته إلى بريطانيا وفرنسا عندما كان في شدة وعبر تيودور عن خوفه من سقوط سفرائه في أيدي الأتراك، عندما يرسلهم إلى هذه الدول، لذلك فهو يناشدهم أن يتكفلوا بسلامة مرور سفرائه في كل مكان،

وأبدى الإمبراطور رغبته في أن يتلقى رداً عن خطاباته هذه ، واختتم رسائله قائلا انظرو ا كيف يضطهد المسلمون المسيحيين وذلك لإثارة حميتهم الدينية فيساعدوه على إشعال حرب صليبية، في زمن انتهت فيه هذه الحروب منذ أمد بعيد

وفي نفس هذا العام عقد تيودور تحالفا مع أولاد الملك نمر، أيد فيه غاراتهم على الحدود السودانية التي تصاعدت وازدادت حدتها وخطورتها بسبب تدعيم وتأييد الإمبراطور لهم، مما دفع مصر إلى أن ترسل إمدادات

قوية يرأسها موسى حمدي لتعزيز القوات المصرية في السودان ولم يكتف تيودور بذلك بل أرسل رسالة إلى حكمدار السودان موسى حمدي ذكر فيها أنه ليس من حق المصريين البقاء في الخرطوم، ورسم له حدود أثيوبيا الطبيعية التي هي منطقة التقاء النيل الأزرق بالنيل الأبيض حتى شندي شمالا،

وهي بلاد الملك نمر وأولاده الأصلية – ومن تلك البلدة وفي خط مستقيم إلى عطبره وأوضح له ، أنه لما كانت هذه المنطقة صحراوية ولا توجد بها أية علامات محددة فانه سوف يرسل شعبه ليحفر أخدودا من النيل إلى العطبره، وأشار إلى أن حدود مصر يجب أن تكون شمال هذا الأخدود

وإزاء هذه التهديدات قام موسى حمدي بعدة حملات تأديبية استطاع أن يستعيد القلابات من الأثيوبيين الذين كانوا قد استعدوا للزحف على الخرطوم ولكن عندما علموا بقدوم القوات المصرية ارتدوا بسرعة ولم يتبعهم موسى حمدي خوفا من تدخل الدول الأوروبية، ولأن سعيد باشا كان قد سمح له بالتفتيش على هذه المناطق وعمل بعض الإجراءات التنظيمية لاستعادة الهاربين من المشايخ والأهالي وتأديبهم،

ثم العودة إلى مقر حكمه وألا يتعرض للقوات الأثيوبية ما دامت لم تعتد هي عليه، بل حذره من أن يكون سببا في وقوع تصادم من جانبه قد يؤدي إلى الحرب مع أثيوبيا

وقد نفذ موسى حمدي هذه التعليمات، فبعد أن طرد الأثيوبيين من القلابات وطاردهم بعض الشئ، عاد إلى الخرطوم ومعه العربان وشرع في تحصين القلابات بالمدافع والجنود، وعين آدم بك قائدَا عليهم، ثم أرسل جيشًا إلى أولاد الملك نمر فأكتسح بلادهم، وذهب إلى إقليم التاكه ليؤمنه

فمكث مدة ثم رجع إلى مقر حكمه ولقد استطاع موسى حمدي بنشاطه الحربي على الحدود مع أثيوبيا، أن يعيد الهدوء إليها ويلقي الرعب في قلب تيودور، ويقضي على فكرة غزو السودان وعاد الإمبراطور مرة أخرى إلى تدعيم قوته في بلاده وتقوية جيشه

ومما ساعد على تخلي تيودور عن غزو السودان، خيبة أمله في الحصول على تأييد فرنسا وبريطانيا، وبالذات من الأخيرة، وانشغاله لما نتج عنها ذلك أن القنصل الإنجليزي كاميرون الذي خلف بلودن، قد اقترح على تيودور أن يبعث إلى بريطانيا يطلب عقد اتفاقية صداقة جديدة مع الملكة، ولعل ما كان يقصده كاميرون لم يكن يعدو التبادل الرسمي للمجاملات، ولكن تيودور انتهز الفرصة وأرسل رسالته يطلب فيها التحالف ضد مصر والمسلمين، وكلف كاميرون بحملها إلى ملكة بريطانيا وبينما كان كاميرون في طريقه إلى مصوع، تلقى رسالة من الخارجية البريطانية بأن يقوم بزيارة الحدود السودانية الأثيوبية، ويكتب لها عن مدى امكان زراعة القطن فيها وكانت انجلترا في ذلك الوقت تبحث عن منطقة جديدة لزراعة القطن، وذلك بسبب الحرب الأهلية في أمريكا

وطلب كاميرون من نائبه في مصوع أن يحذر كل زعماء الحدود من عمل غارات على القرى الأثيوبية الواقعة على هذه الحدود ، وبعد أن أتم كاميرون رحلته هذه عاد إلى أثيوبيا

ويلاحظ أن رحلة كاميرون هذه كانت أيضا تخدم مصالح تيودور وأثيوبيا ومع ذلك فقد كان الإمبراطور الأثيوبي يسم بالخيانة كل أثيوبي

أو أي حليف يتصل بحاكم السودان الإسلامي أو يقوم بزيارته ومع أن كاميرون كان يعلم ذلك، وأنه لم يأبه به وانطلق في مهتمة السابقة ومضت بضعة شهور قبل أن يعلم تيودور بذلك وكان يخيل له أن كاميرون قد غادر أثيوبيا إلى ساحل البحر الأحمر في طريقه إلى انجرتا بينما كان هو في كسلا والقلابات،

أي في السودان، مما أدى إلى غضبه وهياجه وشكه في هذا القنصل بل وفي بريطانيا، وتصور أنها تدبر حملة على أثيوبيا تنطلق من السودان.

ومما زاد من غضبه، أن القنصل لم يأته برد خطابه من ملكة بريطانيا، بل أن الخطاب الذي وصل كاميرون بعد ذلك لم يشر مطلقا إلى خطاب تيودور الأخير واعتبر الإمبراطور هذا الصمت الطويل إهانة له، فوضع القنصل الإنجليزي والمبشرين البروتستانت التابعين له في السجن واعتقد الإمبراطور أن انجلترا تؤيد مخططات المصريين ضده وتباركها، وأيد ذلك سحب الحماية البريطانية عن الأثيوبيين في القدس والواقع أن بريطانيا في ذلك الوقت قد أرادت أن تحد بل وتنسحب من تحالفها مع أثيوبيا وطلب لورد راسيل وزير خارجيتها من كاميرون الكف عن التدخل في شئون أثيوبيا الداخلية والعودة إلى مقره في مصوع

وبذلك نجد أن انجلترا لم توافق على تحركات قنصلها كاميرون، كما أن مصر شكت في تحركاته هذه واتهمته بأنه يدبر غزو الأراضي المصرية، وأصر إسماعيل والي مصر الجديد على سحب هذا القنصل من أثيوبيا وكانت نتيجة تطور هذه الحوادث، أن تحول انتباه تيودور عن غزو

السودان ومصر حتى بيت المقدس – امنيته القديمة – واشتغل بصراعه مع مناوئيه في أثيوبيا والأسرى الإنجليز.

العلاقات في عهد إسماعيل باشا

بالرغم من تخلي تيودور عن فكرة غزو السودان ومصر، إلا أن ذلك لم ينتج عنه هدوء الحال في الحدود السودانية الأثيوبية، فقد ظلت مضطربة بسبب تهرب القبائل النازلة في هذه المنطقة من دفع الضرائب مما نتج عنه استمرار وقوع الاشتباكات بين مصر وأثيوبيا على طول الحدود الممتدة من المتاكة حتى القلابات وفازوغلي

ولقد حافظ إسماعيل في بداية عهده على السلام مع أثيوبيا، فطلب من حكمداره في السودان تجنب الاحتكاك والعمل على توطيد الأمن والسلام على طول الحدود بين البلدين وتوطين الفارين الأثيوبيين على الحدود،ومعاملتهم معاملة حسنة فلا يطردهم أو يعيدهم إلى بلادهم،

وهو بذلك لا يحاول أن يزيد من مشاكل تيودور الداخلية، بل يوطد حكمه بطريقة غير مباشرة، كما أنه عدل نهائيا في هذه الفترة من حكمه عن ارسالة أية قوات عسكرية إلى أثيوبيا لقتال شعبها.

ومع ذلك استمرت الاضطرابات على الحدود يدعمها ويزيدها حكام الحدود الأثيوبية وقد شهد إقليم التكأة العديد من غارات دجاج هايلو حاكم إقليم هماسين وولدمراج حاكم عدى – أبو Adi – Abu لدرجة أن إسماعيل أصدر أوامره إلى وكيل حكمدار السودان جعفر مظهر أن يهتم بنقطة كوفين الواقعة شرقي كسلا، ويقيم بها حامية حربية قوية تحت

رياسة أحد كبار الموظفين ممن لهم خبرة بالإدارة لتكون بمثابة درع يقي الأهالي من هذه الغارات كما نجح الحكمدار فى أن يقيم اتحادا بين قبائل الحدود في إقليم التاكة ضد غارات الأثيوبيين وبالفعل فعن طريق تدعيم كوفييت حربيا وتكوين هذا الحلف، توقفت غارات الأثيوبيين ولم تتكرر إلا في عهد يوحنا الرابع وبذلك هدأت المنطقة إلى حين.

كذلك استطاع موسى حمدي هزيمة أولاد الملك نمر ، وأسر أعداد كبيرة منهم ، ومن تبقى منهم قضى عليهم جوباز المناوئ لحكم الإمبراطور تيودور، بسبب حنقه عليهم، لعدم مساعدتهم له ضد تيودور، وهكذا انتهت مشكلة الملك نمر وأولاده .

حملة بيسون:

كانت نتيجة الاضطرابات في الحدود في منطقة إقليم التاكة وبوجوس، أن رحبت مصر باقتراح بيسون Count Bisson ربما بقصد إنشاء دولة حاجزة في هذه المنطقة مثلما فعلت أثيوبيا عندما تبنت الملك نمر وأولاده، حتى يحين الظرف المناسب ليغزو إسماعيل أثيوبيا وإذا لم يكن هذا مبررا لحملة بيسون هذه فما هو الواقع وراء قبول إسماعيل لها، وهو لا يعلم شيئا عنه سوى ما عرضه بيسون نفسه من إقامة مزرعة كبيرة لزراعة القطن تحميها مصر؟

وصل بيسون إلى مصر في سبتمبر سنة 1863 ، وأخبر إسماعيل بأنه ينوي القيام بمشروع زراعي صناعي في السودان الشرقي بالقرب من حدود أثيوبيا، وكان هناك اعتقاد بأن بيسون يقوم أيضا بمهمة سياسية.

وهي الإفراج عن القنصل الفرنسي ليجيان الذي قيل أن تيودور قبض عليه، وقد وافق إسماعيل على سفر بيسون وأتباعه إلى حدود أثيوبيا عن طريق مصر والسودان .

والواقع أن إسماعيل لم يوافق على مشروع بيسون إلا بعد أن أعلن في مصر هدفه الحربي، وهو إقامة مركز حربي على حدود السودان مع أثيوبيا، وقدمت مصر له المساعدات الفعالة وأمر إسماعيل حكمداره في السودان بضرورة تقديم العون الكامل لبيسون وتأييده في حالة حربه مع أثيوبيا وكان إسماعيل يعتقد أن تأييده لبيسون خدمة تنتقم بها فرنسا من تيودور الذي قبض على قنصلها وأهانه

ومما يؤكد ذلك أنه عدل عن أوامره، عندما أنكرت فرنسا صلتها به، فأمر حكمداره بأن لا يصحبه إلى الحدود الأثيوبية ولا يسمح له بإقامة تحصينات قريبة من الحدود، وفي حالة إغارته على أثيوبيا يقدم له الذخيرة فقط دون الجنود، أو بعبارة أخرى تتحول هذه المنطقة – منطقة بيسون – إلى منطقة حاجزة تخفف من إعتداءات الأثيوبيين على حدود السودان وكان السبب في تحول إسماعيل هذا هو خوفه من أن تتهمه الدول الأوربية بأنه يعمل على التحرش بأثيوبيا ومحاربتها بعد إعلان فرنسا تخليها عن بيسون، وعليه فقد أمر حكمداره في السودان باحتجازه في الخرطوم أطول فترة ممكنة إلى حين صدور تعليمات أخرى.

وبوصول بيسون وجماعته إلى السودان – بدأت تنكشف حقيقته، فادعى أن الحكومة المصرية وعدته بالقيام على رأس حملة ضد أثيوبيا

يتولى قيادتها وأنها أسندت إليه الإشراف على الأعمال الحربية في جميع أنحاء السودان وأشار على موسى حمدي أن يبعث إلى مصر باقتراح فتح أثيوبيا في العام التالي سنة 1864، على أن يبدأ هو بتدريب القوات

المصرية طبقا للأسلوب الفرنسي،وأوضح له أن ظروف غزو أثيوبيا قد أصبحت مهيئة بفضل البعثة التبشيرية الكاثوليكية، التي أرسل رئيسها إلى الأب ستيللا في بوجوس برسالة ذكر فيها أنه اتفق مع سكان تيجري على القيام بثورة ضد تيودور ، وذكر بيسون أنه يعلق الآمال على الجيش الفرنسي فيما إذا أحجمت مصر عن غزو أثيوبيا فان فرنسا سوف تقوم به وأضاف أن انجلترا تعارض غزو مصر لأثيوبيا وقد سببت تصريحات بيسون هذه ارتباكات شديدة للحكمدار، الذي لم يكن يعرف شيئا مؤكداً عن حقيقة أمرها فأرسل إلى القاهرة يستوضح منه هذه الحملة والغرض منها وأهدافها

ويتضح مما سبق مدى تورط الإرسالية الكاثوليكية في بوجوس في هذا الموضوع وكان سبب وجود الإرسالية التبشيرية الكاثوليكية في هذه المنطقة، هو افتقادها الأمان الديني والسياسية في تيجري مما دفعها إلى الاتجاه شمالا والاستقرار في بوجوس وقاد الإرسالية إلى منطقتها الجديدة هذه كل من سابيتو وستيلا وذلك في سنة 1852 ، حيث نقلوا مركز الإرسالية من عدوة إلى أكلاجوزيه **Akakal Gusay**.

وبدأت الإرسالية تمارس نشاطها التبشيري وتدعم وجودها بإنشاء كنيسة أثيوبية كاثوليكية بعيدة عن التيارات السياسية التي كانت موجودة في أثيوبيا في ذلك الوقت

وظلت هذه الإرسالية في حمى أوبي ونيجوسي من بعده وكانت فرنسا تؤيد الأخير وتعترف به إمبراطورا على أثيوبيا بدلا من تيودور

غير أن الأخير استطاع أن يقضي عليه ويقتله، وبذلك فقدت الإرسالية الكاثوليكية حاميها وقضي على أحلامها بالعودة إلى أثيوبيا لأن تيودور كان لا يسمح بممارسة نشاطها التبشيري في بلاده وإزاء ذلك كان لابد للإرسالية أن تبحث عن قوة تساندها في التخلص من تيودور ويساعدها في العودة إلى أثيوبيا ولهذا فليس من المستبعد أن تقف وراء بيسون الفرنسي الكاثوليكي وأن تستغل رغبة مصر القديمة، وتحثها من جديد على غزو أثيوبيا فتنشب الحرب بين البلدين، وقد ينتج عنها التخلص من تيودور أو إضعافه، وبالتالي يسهل عليها العودة إلى أثيوبيا والمعروف أن النفوذ الفرنسي كان سائدا في مصر في عهدي سعيد وإسماعيل من بعده وبالتالي فان نسبة نجاح هذه الخطة كانت كبيرة.

وقد اهتمت بريطانيا بأنباء هذه الحملة عندما علمت بها وأمرت قنصلها العام في مصر بالتحري عنها عندما طلبت من سفيرها في فرنسا الاتصال بالخارجية الفرنسية بهذا الخصوص وقد أنكرت الخارجية الفرنسية معرفتها ببيسون، بل قالت أن الإمبراطور الفرنسي لا يعلم عنه شيئا، أما القنصل الإنجليزي في مصر، فقد قابل الخديوي وأخبره بأن حكومة بريطانيا لا تسمح بأي اعتداء على أثيوبيا أو تأييد بيسون لنفس الغرض وبالفعل أرسلت الحكومة المصرية تعليماتها إلى حكمدارها في السودان بألا يقدم له أي مساعدات ويعامله كأي سائح عادي ولا يقيم وزنا لما يدعيه لنفسه، وفي حالة مطاردة الأثيوبيين له في داخل الحدود المصرية عليه أن يطردهم بالقوة، ويعمل على إضعاف قوة الأب ستيلا بفض أنصاره من حوله،

وأكدت له حكومة مصر عدم النية في غزو أثيوبيا، ولكنها ستوالي إرسال الأسلحة والجنود إليه للمحافظة على الحدود وتوطين الأمن

أما بيسون فقد وصل إلى كسلا، والتقي بالأب ستيلا الذي عرض عليه محاربة أثيوبيا والقضاء على حكم تيودور بواسطة القوات المصرية، وعليه فقد حصل بيسون على سهل ستث، وهو جزء من بوجوس على الحدود مع تيجري عن طريق الحصول على تنازلات من الأهالي، ثم استمر بعد ذلك في إلحاق باقي إقليم بوجوس والاستعداد، لإرسال حملات إلى داخل المناطق المجاورة له لكي يستولي على الماشية والعمال وأراد أن يورط السلطات المصرية مع أثيوبيا بأن أرسل إلى حكمدار السودان مهولا له من شأن الخطر على السودان من جيش أثيوبيا

وأن الإمبراطور يحشده ليخترق الحدود السودانية ولذلك يجب عليه أن يستعد لما سيترتب على ذلك من نتائج وقد أثارت أعمال بيسون هذه الإدارة المصرية في السودان التي توقعت أن استمرار وجوده على الحدود سوف يعجل بالحرب بين مصر وأثيوبيا ومما أيد ذلك أن بيسون عدل عن الذهاب إلى مستعمرته المقترحة بناء على نصيحة الأب ستيلا بالبقاء في نقطة كوفيت شرقي كسلا لقربها من الحدود الأثيوبية ولأنها من الأملاك المصرية مما يضمن استمرار ضيافة مصر له كما أنه يستطيع القيام بحملاته الحربية على أثيوبيا، وبالتالي يورط موسى حمدي فيضطر إلى التدخل وبذلك يحقق الأب ستيلا هدفين أولهما الحرب بين مصر وأثيوبيا وزعزعة حكم تيودور ثم إبعاد بيسون عن بوجوس مقر الإرسالية الكاثوليكية حتى لا تجلب المشاكل ويعرضها للخطر إذا قام تيودور بصد بيسون، وبالتالي يعرف دورها فيطردها ويعرف الأهالي حقيقة دور الإرسالية في هذا الموضوع فينصرفون عنها

غير أن حملة بيسون هذه لم تنجح، وذلك لعدم تعاون الإدارة المصرية في السودان معه تنفيذا لأوامر إسماعيل باشا التي أرسلها إلى حكمداره موسى حمدي كما رفض الجنود الذين أرسلوا من قبل الحراسة القيام ببناء الاستحكامات بعد أن هجره العمال بسبب عدم دفعه لأجورهم، بل انه سحب هؤلاء الجنود وترك بيسون دون حراسة، ولم يأبه مدير التاكة لشكواه، ووضعه تحت المراقبة الدقيقة وأخذ يضيق عليه الخناق حتى تخلى عنه بعض المتعاقدين معه، كما أن قبائل المنطقة أعلنت معارضتها له حينما وجدت السلطات المصرية لا تؤيده. كل هذه العوامل دفعت بيسون إلى التخلي عن مشروعه والعودة في صيف سنة 1864 إلى مصر ثم الرحيل بعد ذلك إلى فرنسا

ولم يكن لهذه الحملة من نتاج سوى أنها زادت من تدهور العلاقات بين مصر وأثيوبيا، وأثر هذا التدهور على العلاقات بين أثيوبيا وانجلترا، فقد اعتقد الإمبراطور خطأ أن رحلة كاميرون إلى كسلا إنما هي للاتصال بأعدائه ومناوئيه ولمعاونتهم في غزو أثيوبيا والقضاء على حكمه مما دفعه إلى القبض على كاميرون في 3 يناير سنة 1864 ، مع أن وصول بيسون إلى هذه المنطقة كان بعد هذا التاريخ ورفضت مصر طلب مغامر آخر فرنسي كاثوليكي كان هدفه غزو أثيوبيا، وذلك حتى لا يؤول على أنه عمل عدائي استفزازي ضد تيودور، وهذا ما كانت تتجنبه مصر وهكذا استفادت مصر من ذلك بأن أوضحت للعالم عامة وانجلترا خاصة أنها لا تفكر في غزو أثيوبيا وأنها رفضت مساعدة بيسون وأمثاله،

وإرضاء لانجلترا عندما طلب قنصلها من الحكومة المصرية ذلك. اعتقد تيودور أن بريطانيا تتواطأ مع مصر على غزو بلاده لذلك قبض على قنصلها وعلى المبشرين البروتوستانت ، مما أثار قلق الحكومة البريطانية على رعاياها حتى أنها خافت عليهم من الحشود المصرية على الحدود الأثيوبية السودانية والتي كانت مصر قد أرسلتها عن طريق ميناء سواكن، بعد ضمه إليها – للحفاظ على الأمن والسلام داخل مقاطعات الحدود الخاضعة للإدارة المصرية في السودان وكانت هناك شائعات تقول أن هذه القوات أرسلت لتضيف مناطق أخرى في هذه الجهات لمصر .

خافت بريطانيا من هذه الحشود على قنصلها ورعاياها أسرى تيودور من أن يؤكد ذلك اعتقاده بأن بريطانيا ومصر تعتزمان معا غزو البلاد وكانت هناك شائعة تقول أن شركة إنجليزية ستنفذ مشروع مد خط حديدي من سواكن إلى كسلا لنقل هذه القوات المشتركة التي ستغزو أثيوبيا

وقد أدت هذه الشائعات إلى إعادة القيود على القنصل البريطاني والأسرى الآخرين لذلك كانت بريطانيا تخشى من أية حركة معادية من جانب مصر تجاه أثيوبيا مما قد يهدد رعاياها بالخطر وقد استجابت مصر لبريطانيا بل وتعاونت معها في تهدئة الأحوال على الحدود مع أثيوبيا فلم تنتهز فرصة أتيحت لها لضم تيجري إليها،

فقد عرض جوباز حاكم لاستا المناوئ للإمبراطور تيودور وشعب تيجري ضمها لمصر إلا أنها رفضت لسببين أولهما أنها كانت مشغولة

بحرب كريت ولم يكن لديها الإمكانيات الحربية لكي تناصر أحد المناوئين ضد الإمبراطور وتتحمل ما قد ينتج من ذلك من نتائج، وثانيهما أنها كانت تأخذ في الاعتبار خوف بريطانيا على حياة الرعايا وأن أية حركة معادية من جانب مصر قد ينتج عنها القضاء على هؤلاء الأسرى .

وبالرغم من حرص مصر هذا، فقد كان الإمبراطور تيودور يحاول التحرش بها فتحالف مع أحمد شنا أحد زعماء دارفور ، على أن يزحف على الخرطوم في الوقت الذي يزحف فيه أحمد شنا وحاكم جبل الداير على كردفان، ولكن هذه الخطة لم تنجح لأن تيودور انشغل بمقاومة الحملة الإنجليزية التي قضت عليها وكان من حرص مصر على هدوء الأوضاع بينها وبين أثيوبيا، أنها لم تتخذ أي إجراء حربي أو معادي لتيودور، بل كل ما فعلته أن كلفت حكمدار السودان بأن يتفحص أحوالهم ويقف على حقيقة أمرهم ويوافي الخديوي بتفاصيل هذا الموضوع .

كذلك قدمت مصر بقدر استطاعتها، تسهيلات لكل المحاولات السلمية التي قامت بها بريطانيا لإنقاذ قنصلها والمبشرين البرتوستنات وكانت الحكومة البريطانية قد بدأت تدرس الوسائل الواجب اتخاذها لإطلاقهم وكان أمامها أحد طريقين، أما اللجوء إلى القوة أو إتباع الطرق الدبلوماسية، فآثرت أولا استخدام الوسائل الدبلوماسية فاختار ستانتون القنصل العام البريطاني في مصر مستر وليام جيفورد بلجراف مبعوثا إلى تيودور لكي يتفاوض معه بشأن إطلاق سراح الأسرى وذلك بعد أن طال انتظاره في مصوع واتصل بالحكومة المصرية التي اتخذت في الحال إجراءات هامة تتعلق برحلة بلجراف السريعة إلى أثيوبيا في النيل فوضعت

باخرة تحت طلبه وصدرت الأوامر إلى السلطات في أعالي البلاد بتسهيل هذه الرحلة حتى حدود أثيوبيا غير أن ظهور هرمورد رسام في السويس وضع حدا لرحلة بلجراف إذ كلف رسام مرة أخرى بالذهاب إلى مصوع

وكانت الحكومة البريطانية قد كلفت رسام بالتفاوض مع تيودور بشأن إطلاق صراح أسراها وعندما وصل رسام إلى مصر مع زملائه، بعث بعدة رسائل إلى الإمبراطور يستأذنه في الدخول إلى بلاده ولكن تيودور تجاهل هذه الرسائل مدة عام يوليو 1864- أغسطس 1965ثم سمح أخيرا له بالحضور إليه وحالت دون وصوله إلى الإمبراطور الثورة في تيجري وموسم الأمطار في طريق كسلا القلابات ولذلك كتب إلى تيودور يستأذنه في الانتظار حتى ينتهي موسم الأمطار وفي أثناء ذلك جاء رسام إلى مصر لإجراء الاتصالات التلغرافية مع لندن بشأن مهمته، ولشراء الهدايا النفيسة للإمبراطور، ثم عاد إلى مصوع ليبدأ رحلته إلى مقر الإمبراطور تيودور غير أنه فشل في مفاوضاته مع الإمبراطور لاعتقاد الأخير أنه إذا أطلق سراحهم سيفقد الوسيلة التي يتصل عن طريقها مع الحكومة الإنجليزية .

وعندما فشلت الوسائل الدبلوماسية في الإفراج عن الأسرى، قررت بريطانيا استخدام القوة لتخليص رعاياها من أسر تيودور فأصدرت أوامرها إلى حاكم عدن الكولونيل ميروزير ليتقصى أحوال أثيوبيا الداخلية ولدراسة الطرق التي تربط ساحل البحر الأحمر الأفريقي بالهضبة الأثيوبية، وبالفعل قام في يناير سنة 1867 بجولة في ساحل البحر الأحمر الأفريقي فمر

بمصوع وطاف بساحل سمهر وخليج انسلي لتقصي أحوال أثيوبيا الداخلية ومعرفة الأماكن المناسبة لنزول قوات الحملة البريطانية التي تقرر إرسالها إلى أثيوبيا ووقع اختيار ميروزير على طريق أمفيلا – عدوه .

ولقد أثار نشاط الإنجليز هذا على ساحل البحر الأحمر الأفريقي، شكوك حاكم مصوع المصري، الذي أرسل إلى القاهرة يخبرها بهذا النشاط، فكلفت حكمدارها في السودان جعفر مظهر باشا بالقيام بجولة تفتيشية على طول ساحل البحر الأحمر حتى باب المندب وبالفعل قام الحكمدار بهذه الجولة التفتيشية حيث وزع الهدايا والأعلام على شيوخ القبائل ودعاهم إلى الاعتراف بسيادة الحكومة المصرية وقد وجد ترحيباً كبيرا منهم ودعا جعفر مظهر في تقريره حكومة مصر إلى ضم أثيوبيا إليها منتهزة فرصة الفوضى الناشبة في أنحائها، وعدم تضامن رؤسائها مع إمبراطورهم، وأنهم لن يقاوموا أي تغيير في الحكم، كما أن السكان النازلين بالقرب من الحدود المصرية متضامنون مع مصر ولذلك فإن فرص نجاح مصر في ضم أثيوبيا كبيرة موفقة أي أن جعفر مظهر أراد أن تقوم مصر بالحرب بدلا من انجلترا وذلك خوفا على السيادة المصرية على هذه المناطق.

كذلك فقد أثار قرار إعلان انجلترا الحرب على أثيوبيا اعتقاد بأن بريطانيا لن ترضى بمجرد انزال العقاب بالإمبراطور تيودور ولكنها ستحاول اقتطاع منطقة من أثيوبيا على الأقل واحتلالها بل أشيع أن انجلترا تطمع في الاستيلاء على جزيرة مصوع واحتلال مصر نفسها بعد هزيمة أثيوبيا.

ولقد أثارت هذه الشائعات مخاوف حكومة مصر التي لم تجهر بها وقد رأت الحكومة الإنجليزية ضرورة تكذيب هذه الشائعات في تبديد مخاوف مصر ، فأمر قنصلها في القاهرة أن يؤكد للخديوي أن القوات الإنجليزية سوف تغادر أثيوبيا بعد إطلاق سراح الأسرى وأنها لا تنوي غزو هذه المنطقة من البحر الأحمر ومع ذلك فقد أعرب الخديوي لحكومة لندن رغبته في التوسط بينها وبين تيودور فوافقت بريطانيا على اقتراحه، وبالفعل بعث الخديوي برسالة إلى تيودور ، حثه فيها على إطلاق سراح الأسرى

حتى يتجنب الحرب مع بريطانيا ويجنب بلاده ويلاتها وعرض عليه في حالة موافقته على إطلاق سراح أسراه أن يرسلهم إلى مصوع وحذره من إن تمسكه باحتجاز الأسرى سوف يدفعه – أي الخديوي إسماعيل – إلى أن يسمح للقوات البريطانية بالمرور في أملاكه إليه وان كان هذا لا يبغيه ولكنه سيضطره إزاء تمسكه إلى أن يفعل هذا ودعاه إن يسمع صوت العقل ويعمل بنصيحته

وقد حمل أحد رجال الدين الأقباط هذه الرسالة، ورسالتين أخريين من بطريرك الأقباط والأخرى من بطرك الأرمن الأرثوذكس وبالإضافة إلى هذه الرسائل أرسلت رسالة إلى عبد القادر باشا الذي عين مندوبا فوق العادة في مصوع بسبب ظروف الحملة الإنجليزية ، جاء فيها بأنه في حالة الإفراج عن الأسرى يرحب بهم ويسلمهم إلى القنصل الإنجليزي، ويخبره في الحال، أما في حالة لم يفرج عنهم،

فيعمل على توصيل القس القبطي حامل هذه الرسائل إلى الحدود ، على أن تيودور لم يهتم بهذه الرسائل واستمر في سجنه لهائولاء الأسرى

وبالرغم من تأكيدات الحكومة البريطانية بقصر هدف الحملة على إطلاق سراح الأسرى، فإن الخديوي احتاط لذلك، فسعى عند الباب العالي لإحضار قواته المشتركة لإخماد ثورة كريت، وأرسلها إلى الحدود الأثيوبية حتى تكون مستعدة لما قد تتطور إليه الأمور في هذه المنطقة وبعد ما فعل إسماعيل هذا لم يجد أمامه شيئا سوى أن يقدم معاونته للحملة البريطانية التي قررت انجلترا إرسالها وعينت سير روبرت نابيير قائدًا عليها

وحصلت الحكومة البريطانية في أغسطس سنة 1867 على موافقة الباب العالي بمرور القوات البريطانية بمصر والنزول في ميناء زولا بالقرب من مصوع على شاطئ البحر الأحمر الأفريقي كما وافق على منح كل مساعدة ممكنة للحملة الإنجليزية كذلك حصلت بريطانيا على موافقة إسماعيل على مرور القوات الإنجليزية بمصر، ورحب بتقديم كل مساعدة ممكنة لها كما صرح لها بأن تنشئ خط تلغرافيا بين مصوع وسواكن، وأمر حكمدار السودان بتقديم كافة التسهيلات اللازمة لهم وعين حكمدار السودان مشرفا عاما على هذه المنطقة حتى يضمن سرعة حصول الحملة الإنجليزية على ما تحتاجه لنجاح مهمتها ولم يكتف إسماعيل بذلك بل عين عبد القادر باشا مندوبا فوق العادة وحدد مقر إقامته في مصوع واخضع له كل السلطان العسكرية في هذه المنطقة وذلك لتسهيل مهمة الحملة الإنجليزية في إطلاق سراح الأسرى

وبالرغم من هذه المساعدات التي قدمتها مصر للحملة الإنجليزية، فإن إسماعيل باشا لم يستفد منها شيئا، كما أن انتحار تيودور لم يفد مصر أيضا إذ أن الحملة الإنجليزية اختارت قبل رحيلها من أثيوبيا رجلا متعصبا

آخر يتلاءم في الواقع مع السياسة الإنجليزية في المنطقة ولا يقل تعصبا عن تيودور ، إذ كان هو الآخر يرغب في طرد المصريين من كل السودان ومن ساحل البحر الأحمر الأفريقي، فتركت له كمية ضخمة من السلاح والذخيرة. وأحد العسكريين الكبار في الحملة وهو الجنرال كيركهام **Kirkham** في خدمته لتدريب جيشه، وكان الدافع إلى ذلك هو الخوف من التقدم المصري واحتمال الاعتداء على أثيوبيا إذ كانت في ذلك الوقت حملة صمويل بيكر إلى أعالي النيل وخوف الأثيوبيين منها. وما قد تمثله من تهديد لبلادهم.

كما أن مصر لم تستفد من منشئات الحملة ومهماتها وأدواتها التي تركتها بميناء زولا، لأنه ثبت عدم صلاحية المدينة كمركز لمحافظة مصوع

ومع ذلك فقد أوجدت هذه الحملة لمصر ظروفا استطاعت أن تؤكد أمام بريطانيا حقوق سيادتها على ساحل البحر الأحمر الأفريقي حتى باب المندب بالإضافة إلى إتباع سياسة أكثر تحديداً وإحكاما من السياسة التي كانت تتبعها من قبل في ساحل البحر الأحمر الغربي وفي السودان الشرقي ، فقد اتجهت مصر إلى التوسع بضم أقاليم أخرى إلى سيادتها – وساعد على ذلك أن بريطانيا لم تعد تهتم كثيرا بأثيوبيا بعد أن أصيبت بخيبة أمل كبيرة في صنيعتها تيودور، كما أنها أرادت أن تحد من تدخلها في الشئون الأثيوبية واكتفت بتدعيم كاسا الذي أختير كخليفة لتيودور

وتركت له خبيرا عسكريا مما جعله من أقوى الزعماء في البلاد والدليل على ذلك أنها لم تحاول أن تمنع إسماعيل من شن الحرب على أثيوبيا كما كانت تفعل من قبل ولم يفهم إسماعيل هذه السياسة الجديدة وسرعان ما تورط في حروب مع أثيوبيا. انتهت بهزيمته وقضت على عهده في مصر واستقلالها بعد ذلك.

علاقة مصر برؤوس أثيوبيا المتنافسين على عرش تيودور

نتج عن انتحار الإمبراطور تيودور، أن حلت بأثيوبيا الفوضى وصراع الرؤوس للوصول إلى العرش وكان المتنافسين ثلاثة هم كاسا في تيجري، وواجشوم في جوباز في أمهرا، ومنليك في شوا وكان إسماعيل يتابع هذا الصراع ولكنه لم يتدخل فيه والدليل على ذلك أنه استقبل وزيرا أرسله كاسا بصحبة القساوسة والرهبان، وتقبل هداياهم ووافق على إرسال مطران إلى كاسا ليقوم بتتويجه كما أرسل حكمدار السودان بطلب آخر أنباء الصراع مع أنه لم يكن يعرف أحدا منهم فكان يميز كاسا الذي أرسل إليه مطرانا من مصر كما أنه لم يعلم بما قام به نابيير قائد الحملة الإنجليزية من ترك أسلحة كثيرة وخبير حرب فلو كان يعلم لما سأل هل هو غالب أم مغلوب

والواقع أن إسماعيل لم يكن له سياسة معينة إزاء رؤوس أثيوبيا المتنافسين فهو يستقبل مبعوثي كاسا، ومبعوثي منافسه جوباز ويرفض مساعدة كاسا عندما طلب منه ذلك عن طريق النائب محمد عبد الرحيم أمير مصوع وناظر سمهرويكتفي بتهنئة تكلا جورجيس عندما أرسل إليه يخبره بأنه أصبح ملكا على أثيوبيا ، ويوافق في نفس الوقت تقريبا على سفر وفد مرسل قبل كاسا إلى ملكة انجلترا ويكرمهم عند نزولهم في مصر ويقبل هداياهم المقدمة من كاسا إليه

ولماذا لم يفعل إسماعيل كما فعلت بريطانيا مع كاسا؟ والسبب في ذلك أنه لم يكن يعلم شيئا عن أثيوبيا سوى أن هناك رأسين من رؤوسها يتنازعان على العرش بعد موت تيودور، لأنه لو كان يعلم لأيد تكلا جورجيس ضد كاسا الذي دعمه نابيير بالأسلحة والعتاد الحربي

ولكانت النتيجة المنتظرة لذلك على أسوأ الفروض هي ازدياد الاضطرابات والصراع بينهما مما يضعهما معا، ولأزداد بالتالي فترة الصراع بينهما مما يسهل لإسماعيل باشا الاستيلاء على البلاد أو على الأقل الأجزاء الشمالية من أثيوبيا المتاخمة لأملاكه في شرق السودان أما إذا أراد أن يتخلى عن سياسة التوسع، ويحافظ على العلاقات الطيبة مع أثيوبيا فعليه أن يؤيد كاسا، وبذلك يكسبه إلى جانبه ويحافظ على سلامة وأمن حدوده. ولما حدث بعد ذلك حروب بينهما، على أن إسماعيل لم يكن لديه هذه الخلفية عن أثيوبيا في ذلك الوقت أو عن هذه السياسة، واختار أن يبقى على الحياد بينهما على أمل أن يزيد من ضعف أثيوبيا مما يساعد على تحقيق توسعاته وأطماعه وفي هذا أثبت إسماعيل قصر نظره إذ سرعان ما استطاع كاسا أن يهزم تكلا جورجيس بفضل الدعم العسكري الإنجليزي وينتبه إلى الخطر المصري الجاثم على حدوده، بل استغله كما سنرى في تدعيم حكمه وسيادته على كل أثيوبيا .

وعلى أية حال لم تدم طويلا هذه العلاقات الطيبة الظاهرة بين مصر وأثيوبيا لأن إسماعيل كان يرغب في تدعيم سيادته على السودان الشرقي ويتطلب ذلك ضم منطقة بوجوس الواقعة بين إقليم التاكة ومصوع إلى مصر وقد تصادفت هذه الرغبة مع تطور الأحوال في المنطقة، ذلك أن

بوجوس هذه أصبحت موطن الإرسالية الكاثوليكية وكان كاسا قد اتبع أسلوبا عدائياً تجاهها، بسبب مساعدتها لجوباز منافسه، وحاول منزنجر قنصل فرنسا في مصوع أن يثني كاسا عن ذلك إلا أنه فشل ومن ثم فقد شجع الزعماء المناوئين لكاسا في طلب الحماية الفرنسية وذلك لخلق توزان مع موقف كاسا وكان من بين هؤلاء ولد ميكا بيل حاكم هماسين الذي اتصل بنابليون الثالث إمبراطور فرنسا وعين هنزنجر حاكما على كيرين وذلك لحماية المبشرين الكاثوليك ولما علم كاسا باتصالات ولدميكا بيل السرية وتصرفاته هذه عزله وسجنه في عدوة بضع سنوات

وتصاعدت الأزمة بين الكاثوليك وكاسا عندما ثبت تواطؤهم في إثارة الثورة بين الزعماء الأثيوبيين واكتشاف رسالة من الأسقف توفير في ممتلكات جوباز بعد هزيمته تذكر أنه إذا وافق على إعطاء المبشرين حرية العمل في أثيوبيا فإنهم سيمدونه بالمدافع والبنادق وكل ما يحتاجه من السلاح والذخيرة وقد أدى ذلك إلى أن يرسل كاسا قواته إلى قرى بوجوس حيث حرقوا الكنائس والمنازل وبيوت المبشرين ونهبت القرى، فهرب المبشرين الكاثوليك وكان لتصاعد هذا العداء بين كاسا والمبشرين ، أن تقابل قنصل فرنسا في مصر مع الخديوي إسماعيل وطلب منه الوساطة في هذا الموضوع وقد وعده الخديوي بذلك، وبأنه سوف يقنع البطريرك بأن يرسل تعليماته إلى مطرانه في أثيوبيا فيما يتعلق بهذه المسألة

وإرسال قس مصري إلى كاسا لاقناعه بالكشف عن كل أعمال الاضطهاد وترك المبشرين الفرنسيين يواصلون أعمالهم وقد وجد القنصل الفرنسي أن إسماعيل كان ميالا بشدة نحو البعثة الفرنسية وكتب منزنجر

إلى مصر بأن الكاثوليك يتطلعون إلى أن يصبحوا رعايا مصريين ويريدون الحماية والمساعدة المصرية

ولقد أرسل الخديوي إلى كاسا برسالة مع أحد رجال الدين الأقباط، حثه فيها على التسامح الديني المذهبي ويتضح من هذه الرسالة أن إسماعيل لم يعرف الدور ألعدائي الذي قام به هؤلاء المبشرون ضد كاسا، إنما انساق وراء ميوله الفرنسية وأطماعه وربما إرسال إسماعيل هذه الرسالة بهذه اللهجة ، بداية لتدخله في هذا الإقليم تمهيدا لضمه وهو ما حدث فعلا.

وقد تسلم كاسا هذه الرسالة بعد احتفالات تتويجه إمبراطورا على أثيوبيا في يناير سنة 1872 باسم يوحنا الرابع، واعتقد أنها مجرد أوامر صادرة من حاكم إلى أحد أتباعه، وأنها رسالة تهديد إذ كان يطلب فيها إعادة بناء الكنائس وعودة وجودة الكاثوليك ورد أملاكهم ومعاملة المبشرين معاملة حسنة، ولذلك رفض يوحنا الرابع رسالة الخديوي، وبالتالي تأزم الموقف بين البلدين

بدأ ظهور بوجوس كعامل مؤثر في العلاقات بين البلدين، ومنذ أن تدخل إسماعيل إلى جانب الإرسالية الكاثوليكية ضد يوحنا الرابع، كما كانت لغارات ولد مراج الأثيوبي على بوجوس أثر كبير في تدهور العلاقات بين مصر وأثيوبيا، إذ طلب مشايخ هذه المنطقة الحماية المصرية ووافق إسماعيل على طبلهم هذا وأمر منزنجر بتنفيذه وكان الأخير قد استقال من وظيفته كقنصل لفرنسا في مصوع. والتحق بخدمة مصر في أبريل سنة

1871 وعينه الخديوي محافظا لمصوع وفي أواخر يونيو سنة 1872 غادر منزنجر مصوع على رأس قوة مصرية متوجها إلى بلاد بوجوس وضمها إلى مصر كما ضم ايليت أيضا الواقعة بين هماسين ومصوع

حدث هذا في الوقت الذي كان يوحنا مشغولا بالقضاء على ثورة الجالا في الجنوب غير أنه عاد بسرعة إلى عاصمته عدوة وأرسل قوة حربية أثيوبية إلى حدود أثيوبيا الشمالية لحمايتها والواقع أن يوحنا لم يكن في حالة تسمح بإعلان الحرب وذلك بسبب ثورة الجالا وخروج بعض الرؤوس عن طاعته بل والتجائهم إلى مثل ها يلو ولد جورجيس وولد ميكائيل لذلك لم يكن هناك من سبيل أمام يوحنا سوى أن يرسل مبعوثا من طرفه إلى الخديوي إسماعيل يدعي محمد ناصب الجبرتي في 31 يوليو سنة 1872 حاملاً رسالة منه يوضح له فيها أن بوجوس هي أرض أثيوبية منذ زمن بعيد تعين حكامها، وهاجم الذين يحاولون الإيقاع بين مصر وأثيوبيا

وأشار إلى أن الإمبراطورية الأثيوبية كانت تضم المنطقة الساحلية وشكا من أعمال منزنجر التي قد تؤدي إلى إفساد العلاقات بين البلدين، وطلب منه أن يسحب القوات المصرية من بوجوس كمقدمة لتحسين العلاقات لكن إسماعيل احتجز هذا المبعوث الأثيوبي لمدة تقرب من عام، إذ ظل في مصر حتى أغسطس سنة 1873.

وفي نفس الوقت أرسل الإمبراطور يوحنا الرابع مستشاره العسكري كيركهام إلى بعض الدول الأوروبية (النمسا – روسيا – ألمانيا – فرنسا – بريطانيا) في نهاية شهر أغسطس سنة 1873 بهدف أن تقنع هذه الدول إسماعيل بالانسحاب من بوجوس ومساعدة أثيوبيا في الحصول على ميناء أمفيلا وسهول الملح، وكلاهما مؤثر في الأحوال الاقتصادية الأثيوبية غير أن الدول الأوروبية لم تهتم بهذا الموضوع.

بل وقفت إلى جانب مصر أما بريطانيا فكانت أقل اهتماما ، إذ كان رد ملكتها على وزير خارجية حكومتها على الإمبراطور فيما يتعلق باعتداءات المصريين على بلاده، أن حكومة إسماعيل قد أخبرت بريطانيا أنه ليس في نيته ضم أي جزء من أراضي أثيوبيا في المستقبل، ولذلك فالملكة ووزير خارجيتها يعتقدان أن مخاوف يوحنا غير ذات موضوع وكانت انجلترا منذ أن حدثت الاعتداءات في بوجوس، قد أرسلت مستر ستانتون لكي يستطلع الأمور والتطورات التي حدثت بهذه المنطقة،

وقد أخبره الخديوي بأنها ليست صراعا على الحدود لأن يوحنا غزا منطقة كانت تنتمي إلى إقليم التاكة منذ أن غزا محمد علي السودان، ولا أساس لما يطالب به يوحنا بممتلكات على الساحل لأنه خاضع كله – من السويس إلى بربرة – للسيطرة المصرية

وأن انجلترا نفسها استأذنت الباب العالي عندما أرسلت حملتها في عهد تيودور لكي يسمح لها بالمرور عبر أراضيها إلى أثيوبيا وأوضح له أنه إذا كان يوحنا لا يعترف بسلطة الباب العالي فان الخديوي قد يضطر إلى الحرب مع أثيوبيا لينتقم من الاعتداءات التي تقع على أقاليمه وإذا لم يتراجع خلال ثلاثة أشهر عن كل الأراضي

والممتلكات التي استولى عليها، ودفع تعويضات إلى من تضرروا ، فإنه سوف يحتل بوجوس وعندما علم جرانفيل بهذا القرار الخطير، أمر ستانتون بأن يخبر الخديوي أن هذا العمل المقترح ضد أثيوبيا سوف يعتبر أمرا مرضي عنه من جانب بريطانيا، وحث الخديوي على تلمس حل وسط لصراع الحدود هذا كذلك أمر جرانفيل سفيره في القسطنطينية بالتوصية بأن يحاول حث الباب العالي على إصدار الأوامر بوقف مشروع الخديوي إسماعيل الحربي هذا، حتى يبحث عن حل منصف لهذه المشكلة .

على أن إسماعيل أرسل مذكرة إلى الباب العالي شرح فيها أسباب فتحه لمنطقة بوجوس وذلك ليقدم الحماية الواجبة لأتباع السلطان في هذه المنطقة وأوضح أنه ليس للحكومة المصرية الحق في أن تضع شرعية خضوع هذه المنطقة للدولة العثمانية في وضع يسمح بقبول حل وسط من أية قوة أجنبية أخرى وهكذا أستطاع إسماعيل أن يقرن المصالح المصرية بالمصالح العثمانية وفي أنه يحافظ على أملاكها وأوضح أن قواته لن تتخطى الحدود الأثيوبية وأن مصر ليست لها أطماع توسعية فيها وأنه يبغي تنشيط التجارة والزراعة بين البلدين .

كما قابل الخديوي أخيرا المندوب الأثيوبي وهكذا استطاع إسماعيل أن يهدئ من الموقف العالمي ضده وأن يقنع بريطانيا بأنه لا ينوي الاعتداء على أثيوبيا كما وضع عدم اهتمام بريطانيا بتطور الأحداث بين مصر وأثيوبيا وربما كان سبب هذه اللامبالاة من جانبها معرفتها تماماً بأن النتيجة هي وقوع الحرب بين الدولتين وتورط إسماعيل في مشاكل مالية.

وبعد أن تم احتلال بوجوس، أراد إسماعيل أن يؤكد ضمها بتحديد الحدود بين مصر وأثيوبيا وذلك بالطرق السلمية، فاستدعى منزنجر من مصوع لأخذ رأيه في هذا الموضوع ، واتفق على إجراء مفاوضات في هذا الشأن مع الإمبراطور يوحنا

إلا أن هذه المفاوضات لم تسفر عن شئ بسبب اشتغال يوحنا بمقابلة الرؤوس الخارجة على حكمة وكذلك لأن كيركهام أرسل إليه من أوروبا يقول له بأن بعض الدول الأوروبية ستؤيده كما شاع في مصوع أنه سيجد معاونة من بعض الجهات وساعد على تدعيم هذه الشائعة زيارة وكيل قنصل فرنسا في مصوع له وايهامه إياه بأن فرنسا تؤيده بالرغم من موقفه تجاه المبشرين الكاثوليك .

لذلك فقد صرف يوحنا النظر عن التفاوض مع منزنجر ودفع بمجموعة كبيرة من الخيالة والمشاة المسلحة إلى الهجوم على ايماسا السودانية الواقعة على بعد يوم من كوفيت المركز العسكري، فقتلوا عدداً من الأهالي

ومن ضباط هذه المنطقة وأسروا عدداً من النساء والأطفال وسرقوا الماشية

وتكررت الغارات الأثيوبية على القرى السودانية، مما أدى إلى وقوع اصطدامات بين

القوات المسلحة المصرية والقوات الأثيوبية،

وبالتالي إلى ازدياد التوتر بين مصر وأثيوبيا وإزاء ذلك عين إسماعيل منزنجر،

في فبراير سنة 1873، مديرا لعموم شرقي السودان ومحافظاً لسواحل البحر الأحمر

من سواكن إلى رهيطة، بما في ذلك إقليمي بوجوس والتاكة كما أرسل في أبريل سنة

1873 إمدادات حربية وعسكرية إلى مصوع لتدعيم القوة المصرية العسكرية في هذه

المنطقة وكان الهدف من ذلك توحيد هذه المناطق تحت قوة وسلطة واحدة

لكي تستطيع مواجهة الغارات الأثيوبية والرد عليها وأوضح أن إسماعيل آلى على نفسه تأديب يوحنا على ما يرتكبه من أعمال عدائية ضد مصر، وهكذا أصبح الصلح والسلام بعيدا عن البلدين والواقع أن منزنجر لم يكن يعمل على استقرار الأمر بين البلدين، وذلك بسبب عدائه الشخصي ليوحنا واستغلاله طبيعة إسماعيل الطموحة التوسعية فزين له احتلال هماسين زيادة على بوجوس، مما زاد من توتر العلاقات بين البلدين وتصعيدها

كان هذا موقف مصر إزاء أثيوبيا، أما موقف الأخيرة فقد بلوره يوحنا الرابع برفضه الاستجابة للرغبة في السلام الذي عرضها عليه إسماعيل في رسالته بشرط رد الماشية والأسرى فبعد ثمانية أشهر من رسالة إسماعيل، بعث يوحنا إلى الخديوي برسالة يرفض فيها مطالبه وتمسك بالمناطق التي استولى عليها إسماعيل (بوجوس-ايليت)،

وذكر أنها أقاليم أثيوبية ، كما أدعى ملكية أثيوبيا لمواني ساحل البحر الأفريقي وقد عدد إسماعيل باحتلال هماسين حتى يتمكن من إطلاق سراح الأسرى والتعويض اللازم للأهالي نتيجة للخسائر التي تكبدوها من جراء الغارات الأثيوبية وبذلك وضح أن تحقيق السلام بينهما أصبح مستحيلا فبالإضافة إلى توتر العلاقات كان احتلال مصر لبوجوس قد وضع في يدها معبرا سهلاً لشمال أثيوبيا إذ كانت كيرين قاعدة صالحة للهجوم على إقليم هماسين الخصب، وجهات أثيوبيا الشمالية كما أن سكان إقليم هماسين أرسلوا إلى منزنجر أثناء فتح بوجوس يبدون له رغبتهم في الدخول إلى ا لحكم المصري وبالطبع كان موقف يوحنا إزاء هذا هو موقف الغاضب،

وقرر أن يحارب المصريين حتى النهاية وذلك بالرغم من فشل رحلة كيركهام إلى أوروبا ورفضها مساندته بطريقة عملية فعالة، ورسالة ملكة بريطانيا التي ظهر منها أنها بجانب إسماعيل ضمنا

والواقع أننا لو نظرنا إلى كل من الطرفين نجد أن كليهما مسئول عن تدهور الأمور بينهما وذلك لأن إسماعيل، بالرغم من أن هناك من يقول أنه كان يريد السلام مع أثيوبيا، كان بتوسعه في شمال أثيوبيا وغربها لا يوحي بذلك، بل اتخذ ذلك وسيلة لتحقيق طموحه وأحلامه، كما أن يوحنا لم يسع من أجل السلام بين البلدين كما حاول البعض أن يصوره، لأن خلفيته الدينية التعصبية التي تعد استمرار لسياسة تيودور السابقة، ومحاولة كل منهما القضاء على المصريين والأتراك، كل ذلك جعل السلام بين البلدين مستحيلا ، ولذلك فالسنوات التالية قد شهدت قمة تدهور العلاقات السياسية بين البلدين وأدت في النهاية إلى حرب بينهما.

ولما كان يوحنا لا يستطيع أن يشن حربا كبيرة ضد مصر في ذلك الوقت بسبب الاضطرابات والثورات التي قامت ضده، فقد أثار عن طريق كيركهام مسألة عدم وجود ميناء لأثيوبيا، ومدى احتياجها إليه وأوضح لبريطانيا أن المصريين بتحكمهم في الساحل الأفريقي للبحر الأحمر ، يتحكمون في تجارة أثيوبيا عن طريق مضاعفة الرسوم عن البضائع مما يضاعف أثمانها في الأسواق الأثيوبية، كما أنهم يمنعون اتصال أثيوبيا بالخارج وهذا يحرمها من تحقيق التقدم والازدهار

وقد أدى ذلك إلى توسط القنصل البريطاني في مصر لدى الحكومة المصرية واقترح إلغاء الضرائب الجمركية بين مصر وأثيوبيا مما يسمح للأخيرة بالتجارة الحرة مع العالم الخارجي، وقد وعده نوبار بعرض اقتراحه هذا على الخديوي وانتهت الأمور بأن عرض الخديوي على مبعوث يوحنا الذي لم يكن قد غادر مصر بعد، أنه على استعداد لعقد اتفاق تجاري مع أثيوبيا ينظم الضرائب الجمركية .

غير أن هذا لم يرضي يوحنا الذي كان يهدف من وراء حصوله على ميناء على البحر الأحمر إلى تسهيل استيراده للأسلحة والذخيرة التي تساعده ضد الثائرين عليه ولقد اعتقد يوحنا أن توريط بريطانيا عن طريق غير مباشر، قد يساعده في الحصول على هذا الميناء لذلك فقد كانت الحركة المضادة منه إزاء توسع المصريين ، أن أنشأ ولاية جديدة ملاصقة للحدود المصرية، بل وضم إليها بعض الأجزاء الخاضعة لمصر وعين عليها كيركهام، وسميت بولاية جندا وتضم ميناء زولا المصري والقبائل النازلة حوله .

وقد بدأ كيركهام يطالب أهالي زولا وجيندا وأمفيلا وملاحة اسالة بدفع الضرائب له وقد أدركت مصر محاولات يوحنا هذه للحصول على ميناء على البحر الأحمر، وبالتالي يسهل له الحصول على الأسلحة اللازمة له

فيشدد غاراته على الحدود المصرية لذلك أحكمت مصر رقابتها على سواحل البحر الأحمر لمنع دخول الأسلحة بجميع أنواعها إلى أثيوبيا حتى ولو كانت للصيد وامتدت هذه الرقابة حتى جمرك السويس والإسكندرية ولم يكتف إسماعيل بمنع السلاح بل حاول منع اتصال يوحنا بالدول الأجنبية

على أية صورة كانت ، وذلك خوفًا من تدخل هذه الدول فيما يحدث من صراع الحدود بين الدولتين، وكان يوحنا ينتهز فرصة وجود الرحالة الأجانب في بلاده فيبلغهم بمتاعبه مع مصر

كذلك شجع إسماعيل على التمرد ضد يوحنا، بجلب المتمردين إليه فوافق على تعيين منزنجر لاثنين من كبار أعداء يوحنا معه كما تبع هذه السياسة مع باقي الرؤوس الثائرين على يوحنا في غرب ووسط وجنوب أثيوبيا

فكانت ترسل إليهم الهدايا وقد أثار هذا الإجراء من جانب إسماعيل، غضب يوحنا على أنه نجح في إخضاعهم وضمهم إلي بجنودهم وأسلحتهم حتى تجمع له جيوش ضخمة أثارت مخاوف المصريين، مما جعل مدير عموم قبلي السودان يطلب من مصر امدادات عسكرية، و أعلنت حالة الطوارئ على الحدود إزاء تحركات يوحنا بجنوده الضخمة هذه، غير أن يوحنا لم يهجم على الحدود المصرية في ذلك الوقت .

ومع أن يوحنا استطاع أن يخضع كل الرؤوس الخارجة عنه تقريبا، إلا أن منليك استطاع بدهائه أن يفلت من الخضوع ليوحنا، بإرساله أحد رجال الدين في شموا ومعه مبلغ كبير من المال مؤكدا ولاءه له وكان منليك في ذلك الوقت يبحث عن قوة تساعده ضد يوحنا ، كما أن مصر كانت تسير على سياستها في جذب المناوئين لحكم الإمبراطور،

لذلك فقد تقابل الطرفان معا، وكانت البداية عندما استولت مصر على بوجوس، فقد ذهب أحد كبار الأثيوبيين إلى منليك ونصحه بالتعاون مع المصريين لمصلحته، فاتجه منليك إلى أبناء الشيخ أبو بكر باشا حاكم زيلع وأوفده إلى مصر لاقتراح نوع من التحالف مع الخديوي ضد يوحنا الذي رحب بتقوية

علاقات مصر مع شوا حتى لا ينضم ملك شوا مع يوحنا ضد مصر وحاول منليك أن يحصل من مصر على بعض الحرفيين والفنيين لتمدين بلاده. غير أن ذلك لم يتم بالرغم من استمرار الاتصالات بين مصر وشوا، كما أن إسماعيل لم يستثن منليك من حظر السلاح الذي فرضه على أثيوبيا في ذلك الوقت .

وقد أدت سياسة التوسع التي اتبعها إسماعيل في شرقي إفريقيا، إلى زيادة التوتر بين مصر وأثيوبيا، فقد شعر يوحنا بأن المصريين قد حاصروا بلاده من جميع الجهات، فبدأ يستعد للحرب مع المصريين

ولذلك فقد بدأت مصر ترسل الإمدادات العسكرية، كما طلبت من حاكمها في شرقي السودان حماية الأهالي وصيانة شرف الحكومة وبالرغم من حالة التأهب هذه ، فإن يوحنا لم يهاجم الحدود المصرية ولم يعلن الحرب على المصريين وربما يعود ذلك للحالة المضطربة التي كانت تعم بلاده وخاف أن يبدأ هو بالهجوم على مصر، فينتج عن ذلك ازدياد التوترات ضده مما يهدد حكمه لذلك آثر أن يدفع المصريين أن يبدأوا بالهجوم حتى يستغله في إثارة النصرة الدينية والقومية عند المسيحيين الأثيوبيين ضد اعتداء المصريين على بلادهم وهذا ما حدث بالفعل بعد ذلك

واستمر يوحنا في حشد قواته وتدريبها على الأسلحة التي تركها له نابيير وذلك بهدف تدعيم الاعتقاد لدى مصر بأنه سوف يشن الحرب ضدها، وبذلك تستمر حالة الطوارئ في القوات المصرية وما يتبعها من زيادة المصروفات، كما استولى على مداخل الطرق المؤدية إلى داخل بلاده

القريبة من الحدود المصرية وحشد فيها قواته وذلك لإجبار مصر على إعلان الحرب أو على الأقل استمرارها في إعلان الطوارئ بين قواتها وبالتالي يكون ضررها عظيما على الحكومة المصرية كما بدأ يمهد الطرق ويصلحها وبالذات الطرق التي تربط عاصمته بكل من هماسين والمناطق المجاورة لحدود مصوع وجندر في الجنوب

وذلك لمساعدته على الانسحاب في حالة الهزيمة أو لضرب مناوئيه بسرعة بعد انتهائه من الانتصار على المصريين هذا بالإضافة إلى أنه قام بشن غارات محدودة على الأهالي حتى يبث الفزع فيهم ويؤكد لهم أن حكومة مصر لا تملك القدرة على حمايتهم، وقد نتج عن ذلك ازدياد شكوى السكان من رعايا الحكومة المصرية القريبين من أراضي أثيوبيا .

حملة أرندروب

بدأ إسماعيل ينفذ خطته ، فقلد الكولونيل أرندروب الحملة الأولى في 17 سبتمبر وكانت التعليمات الصادرة إلى أرندروب تقضي ببحث الآثار التي نجمت عن تحركات وغارات جيوش يوحنا على الأهالي في كل من مصوع وبوجوس، وألا يحارب يوحنا إذا تقهقر بجيوشه، ويبقى بعيداً عن أراضي أثيوبيا، على أن يكون مستعداَ لصد أي عدوان

وبمجرد أن وصل أرندروب إلى مصوع، أرسل رسالة إلى الإمبراطور أوضح فيها أن هدف الحملة هو تحديد الحدود بين مصر ,أثيوبيا ، وأن مصر لا تنوي غزو أثيوبيا غير أن يوحنا لم يرد على رسالته.

وعلى ذلك فقد زحف أرندروب على أسمرة في إقليم هماسين وأخذ يتقدم. في هذا الإقليم يغريه على ذلك انسحاب يوحنا السريع غير أن يوحنا استطاع أن يثير النعرة الدينية والقومية عند الأثيوبيين ويحولها إلى حرب صليبية أخرى فنجح في أن يجمع الرؤوس المعادين له وجعل مطران أثيوبيا يعلن الحرب المقدسة وأعلن أن المصريين يعتدون عليه

وفي 18 نوفمبر وقعت في كمين أعده يوحنا لها وفي أثناء الاشتباك وصل أراكيل بك بالامدادات المطلوبة واشترك في القتال ، إلا أن معركة كهندت انتهت بهزيمة ساحقة للقوات المصرية وقد كان لهزيمة حملة أرندروب أثر سيئ في سنهيت ومصوع حيث ساد الفزع بين الأهالي الذين اعتقدوا أن يوحنا سيزحف على هذه المناطق ويستولي عليها لذلك دعمت الحكومة المصرية حامياتها المنتشرة في هذه المناطق وأرسلت إحدى السفن الحربية المصرية إلى مصوع لحماية المدينة من الأثيوبيين

كما منعت الحكومة المصرية حضور أي شخص كان من الذين اشتركوا في هذه الموقعة إلى مصر وذلك لمنع الشائعات المزعجة بين شعب مصر . أما يوحنا، فقد رفض الاستمرار في الحرب ودخول مصوع

وفي أثناء حملة أرندروب، أمر إسماعيل منزنجر باشا بأن يقود حملة عسكرية تتجه إلى أثيوبيا وقد غادر منزنجر طاجوره، مبتدئا رحلته إلى أوسا وذلك في 27 أكتوبر سنة 1875 غير أن كل من محمد ولد

العيطة و محمد هنفري، اتحدا معاً في القضاء على حملة منزنجر هذه ، وبالفعل نجحا في ذلك

حملة راتب باشا:

أحدثت هزيمة الجيش المصري في جندت والقضاء على حملة منزنجر تأثيرا سيئاً في مصر وباتت الحكومة المصرية تخشى أثر هذه الهزائم التي ألمت بقواتها على نفوذها في السودان كله لذلك فقد اتخذت بسرعة الترتيبات اللازمة لإرسال حملة جديدة، وبالفعل تكونت حملة ضخمة في عددها ومعداتها وأسندت قيادتها إلى راتب باشا قائد الجيش المصري، وكانت الأوامر الصادره له أن يعيد الهيبة للجيش والحكومة المصرية في نفوس الأهالي، وأن يحقق الهدف الأساسي لحملة أرندروب، أي تأمين الحدود المصرية وهزيمة يوحنا واحتلال عدوة وإجباره على عقد اتفاقية يحترم فيها حدود مصر ثم الانسحاب والعودة إلى مصوع .

وبالرغم من انتصار حملة راتب في 9 مارس، فإنها لم تحقق هدفها في القضاء على حكم يوحنا، ذلك لأن إسماعيل لم يحقق للحملة القيادة الواحدة المسئولة المتجانسة.

المفاوضات مع الإمبراطور يوحنا

وبدأت المفاوضات،وافق فيها الأخير على عودة جميع الأسرى من حملة أرندروب ومعركة 7 مارس، وعقد معاهدتين للتجارة، والبريد مع مصر على غرار ما هو جاري بين الدول الأخرى، أما مسألة الأسلحة ،

فقد أشار يوحنا إلى صعوبة جمعها من جنوده غير النظاميين ويطلب من الخديوي اعتبارها بمثابة هدية منه له ، غير أن إسماعيل تمسك بإرجاع السلاح أولا ثم بعد ذلك يتفق على المسائل الأخرى مثل الحدود والتجارة .

وقد أخذت مشكلة إرجاع السلاح هذه حيزاً كبيرا من المفاوضات بين راتب باشا ويوحنا لدرجة أنها كادت توقف سيرها، مما دفع راتب باشا إلى الانسحاب إلى قلعة جورا وهدم استحكاماتها والانتقال إلى قلعة قياخور، وذلك لدفع مفاوضات الصلح إلى الأمان، واثباتاً لحسن نية مصر في الوفاق والسلام وأخيرا حلت مشكلة السلاح، عندما اقترح إسماعيل على قائده قبول ما يقدمه منها، كما طالبه بأن يعمل على استرداد جميع الأسرى المصريين والعرب، وقد نقل راتب باشا رغبة الخديوي إلى يوحنا عن طريق مندوبه وقد ذهب المندوب الأثيوبي

ومعه علي الروبي وأخبر يوحنا برغبة الخديوي بعودة الأسرى جميعهم، وعقد المعاهدات التي تنظيم التجارة والبريد بين البلدين وقد وافق يوحنا على هذه الرغبة، فعاد كل من المندوب الأثيوبي والمصير إلى راتب باشا حيث أخبراه بموافقة الإمبراطور هذه .

ولكنه احتجز نسختي المعاهدة، وذلك لأن توقيعها يتعارض مع بقاء الجنود المصريين في مواقعهم، وأنه إذا حدث شقاق بعد التوقيع بسبب بقاء هذه، القوات في مواقعها، فإن هذا سوف يؤدي إلى النزاع مع يوحنا مرة أخرى بأي صورة كانت، لذلك أرسل يسأل ما إذا كان الخديوي ينوي إبقاء القوات المصرية في النقط الهامة، فيجب من الآن التوقف عن التوقيع حتى يتم الاتفاق على الحدود بين البلدين وعلل راتب باشا عدم توقيعه بأن يوحنا

لم يرسل الأسلحة وباقي الأسرى، وقد وافقه الخديوي على ذلك وكان راتب باشا يخاف على جيشه من توقيع المعاهدة وما زالت قواته في أثيوبيا لم تنسحب تماما خاصة وأن يوحنا بقواته لم يكن بعيدا عنها وتوقفت المفاوضات.

ولما كان يوحنا يرفض التفاوض مع عثمان رفقي لاعتقاده أنه ينتهج سياسة عدائية توسعية مخالفة تماما لسياسة إسماعيل والتي ظن خطأ بأنه لا يبغي العداء أو التوسع، كان لابد من شخص جديد يقوم بالتفاوض فسعى القنصل الإنجليزي إلى تعيين جورج تشارلس جوردون حاكما عاماً للسودان ليتولى هذه المهمة وبالفعل تم ذلك ووصل جوردون إلى مصوع في 26 فبراير سنة 1877، وكان الهدف الهام والعاجل هو حل المشاكل القائمة بين مصر وأثيوبيا وعقد معاهدة سلام مع يوحنا وقد أخبر عثمان رفقي الإمبراطور يوحنا بهذا التعيين وأنه لا مانع من استئناف المفاوضات معه إذا كان يرغب في ذلك .

وقد أرسل جوردون إلى يوحنا بمجرد وصوله إلى مصوع، يطلب منه إرسال مبعوثه للتفاوض معه، واعتقد جوردون خطأ بأن يوحنا سيكون سعيداً لإجراء مفاوضات السلام معه، إلا أنه لم يكن مصيبا، إذ كانت مطالب يوحنا كشرط لاستقرار دائم مع مصر منحه ميناء مصوع وبلاد بوجوس وتسليم ولد ميكاييل أو على الأقل إجباره، على الكف عن الإغارة على أثيوبيا ولما كان من الصعب على مصر التخلي عن صديقها المخلص هذا، فإن جوردون قد عرض عليه أن يحكم بعض الأقاليم في المناطق المصرية بعيداً عن الحدود الأثيوبية وحاول جوردون لكي يكسب ثقة يوحنا،

أن طلب من مصر تعيين المطران الذي يطلبه وذلك ليدفعه إلى إبرام الصلح واستقرار الأمور بين البلدين .

لكن الحكومة المصرية رفضت طلب جوردون هذا، لأن يوحنا لم يطلب هذا المطران بصفة رسمية، وتخاف من إرساله فيقتل بسبب اضطراب الأمور في أثيوبيا نفسها، وبينها وبين مصركما ألمحت إلى أهمية وجود المطران المصري في أثيوبيا وتأثيره في تدعيم حكم يوحنا، مما قد يؤدي إلى زيادة غاراته على الحدود المصرية وبالتالي فشل المفاوضات معه على أنه في حالة الصلح معه فإن مصر على استعداد لإرساله إليه، بل ينص عليه في شروط هذا الصلح وقد اقتنع جوردون برأي الحكومة المصرية هذا، بل طلب عدم تعيينه حتى ولو طلبه الإمبراطور الرسمي إلا بعد فترة من الوقت وربما ساعد على اقتناع جوردون بهذا، أن يوحنا لم يرد عليه عندما دعاه للمفاوضة.

وأرسلت مصر إلى عثمان رفقي بأن لا يتعرض ولا يتدخل في شئون ولد ميكاييل ولا ينفذ أوامر جو ردون بالقبض عليه أو إرجاعه إلى منطقته كما أمر إسماعيل بأن لا يتدخل في هذا الموضوع ما دام ولد ميكاييل يحارب يوحنا من تلقاء نفسه دون تدخل مصر وقد بررجوردون عمله هذا بأن اعتداء ولد ميكاييل هذا قد يؤدي إلى الحرب مع يوحنا، ولا يعلم رد الفعل الأوروبي إذا نشبت هذه الحرب، إذ من السهل تفسيرها بأن مصر حرضت ولد ميكاييل ضد أثيوبيا لكن انتصار ولد ميكاييل هذا قد انقلب إلى هزيمة على يد ألولا الذي أرسله يوحنا وقد نتج عن ذلك هروب ولد ميكاييل إلى ايليت، وطلب من السلطات المصرية في مصوع تزويده بالمؤن، فرفض جوردون،

مصر و أثيوبيا

أرسل إلى مصر يطلب مددا حربياً لحماية مصوع من هجوم قد يقوم به ولد ميكاييل، واقترح في حالة تعذر وجود قوات كافية أن يطلب من قنصل بريطانيا في مصر أن يراسل حاكم عدن ليرسل باخرة حربية إلى مصوع مؤقتا لهذا الغرض .

وعندما استقر الأمر ليوحنا، أرسل إلى جوردون بطلب منه أن تبدي حكومة مصر وفي أثناء ذلك عزلت الدول الأوروبية إسماعيل عن حكم مصر في يونيه 1879 وعندما علم جوردون ذلك قدم استقالته وهكذا انتهى حكم إسماعيل وحكمدارية جوردون للسودان وأملاك مصر في شرق السودان وشمال أثيوبيا مهددة من الإمبراطور يوحنا ورؤوسه بعد أن كانت مصر تهدد أ ثيوبيا وحكم يوحنا، وذلك بفضل جوردون وسياسته.

اشتد التدخل الأوروبي في الشئون الداخلية لمصر على أيدي ممثلي الدول ووكلاء المرابين الدوليين وسماسرتهم مما أدى إلى نشوب صراع بين حكام مصر والوصاية الدولية بلغت إلى أوجه سلطتها عندما عزلت الخديوي إسماعيل وقد أصاب التدخل الأوروبي بعزل إسماعيل وتعيين توفيق مركز الخديوي بالضعف، مما نتج عنه اعتماد حكومة الخديوي الجديدة على مؤازرة هذه الوصاية الدولية، وتدهور الأوضاع الداخلية في مصر والسودان وثورة شعبيهما بعد ذلك على هذا التدهور والتدخل الأوروبي .

بدأ جوردون بعد أن أعيد تكليفه بمهمة رسول السلام مع يوحنا، يقوم بنشاطه السياسي في القاهرة في ظل الوصاية الدولية على مصر،

أي أنه يعمل لصالحها ولمصر بعد أن كان يعمل في حكمداريته السابقة ضد مصر بتوطيد حكم يوحنا لذلك كتب إلى القنصلين العامين لفرنسا وانجلترا في مصر بضرورة تدخلهما للحصول على ما سماه بالأشياء الحلوة، وتجنب الأشياء المرة ، أي أنه ما دامت مصر قد أصبحت في مثل هذه الحالة الضعيفة، فإنه آن لهما أن يحافظا على أملاكها معا ولا داعي للتنافس، وأن يعملوا على إبعاد يوحنا عنها وبالفعل استجاب قنصلا فرنسا وانجلترا لتوجيهات جوردون هذه. وهو شئ لم يحدث من قبل بل كان يحدث العكس فجعلا دولتيهما متحدتين معا في إرسال برقيات إلى الإمبراطور يوحنا يأمرانه بالتخلي عن مطامعه في حدود الحكومة المصرية، وإنهما سيهاجمانه، إذا قام بغاراته على هذه الحدود كذلك أصدرت فرنسا تعليماتها إلى قنصلها في مصوع بالتوجه إلى ولد ميكاييل ورأس ألولا، ويأمرهما بوقف غاراتهما على حدود مصر

ولم يكتف جوردون بذلك بل أرسل إلى عدن وجدة يطلب إرسال مراكب مدفعية إلى ميناء مصوع .

وكتب الخديوي توفيق إلى محافظ مصوع وسواكن، يطلب منه أن يحرر رسائل إلى ولد ميكاييل ورأس ألولا والإمبراطور، بأن فرنسا وانجلترا تحذرهم من الاعتداء على حدود مصر، وأن جوردون سيحضر لمقابلة الإمبراطور، ويطلب – أي الخديوي – وقف هذه الغارات حتى يصل حكمدار السودان، وشدد الخديوي على محافظة مصوع وسواكن بأن يكون مستعدا لأي تطور قد يطرأ حتى يصل جوردون ويتسلم مهامه .

وقد غادر جوردون معسكر الإمبراطور في 8 نوفمبر ومعه خطاب يوحنا إلى الخديوي متجها إلى القلابات أقرب بلاد السودان إلى معسكر الإمبراطور في دبراطابور على أن الإمبراطور الأثيوبي غير خط سير جوردون إلى مصوع لا إلى القلابات ولم يفهم السبب في جعل يوحنا يغير طريق جوردون هذا بعد أن وصل على بعد يوم واحد من حدود السودان. واعتقد جوردون أن السبب هو رغبة الإمبراطور في مصالحته لأنه غادر معسكر يوحنا متكدرا ، على أن يوحنا لم يقابله مرة أخرى وربما كان السبب في ذلك، خوف الإمبراطور على حياة جوردون بسبب وجودة ثورة زعيم جداسي.

وجوردون نفسه ذكر أنه لم يكن مرتاحا وهو في هذه المنطقة لذلك أرسل إلى القلابات يطلب إرسال قوة حربية مكونة من 200 رجل إليه. وبينما هو في هذه المنطقة جاءه رجال الإمبراطور ليعودوا به إلى طريق مصوع

والواقع أن يوحنا يسوءه بالطبع مقتل جوردون في بلاده ويؤدي إلى تدهور علاقاته بصفة عامة مع الدول الأجنبية وبريطانيا بصفة خاصة، كما أن ذلك يكشف بجلاء مدى الفوضى السائدة في بلاده، وأن الإمبراطور لا يستطيع السيطرة عليها وبالتالي لا تهتم بمطالبه بل ربما يكون هناك نتائج أخطر من ذلك لو قتل جوردون.

وقد أرسل جوردون بمجرد وصوله إلى مصوع في 9 ديسمبر 1879 رسالة إلى القاهرة لم يشر فيها فشله، وإنما حاول تغطيته بأن ذكر أن حكم يوحنا الاستبدادي لن يستمر طويلا لأن الأهالي سيقضون عليه، بسبب المظالم التي ارتكبها ضدهم. وأن جميع الرؤوس في أثيوبيا

لا يريدون محاربة مصر وأن بعضهم مستاء من يوحنا. وطلب من مصر أن ترسل أورطة عسكرية تصل قبل قيامه من مصوع عائدا إلى القاهرة، وذلك لتدعيم المحافظة عليها في مواجهة أي عدوان قد يقع عليها من الأثيوبيين أرسلت هذه الأورطة، وأرسلت أورطة أخرى إلى إقليم التاكة وذلك وبالفعل لصد أي هجوم أثيوبي على أي من المنطقتين .

وأخيرا اعترف جوردون بفشله في مفاوضاته مع يوحنا، وأنه لا يعرف نواياه تجاه مصر، لذلك يقترح تدعيم كافة المراكز والنقاط المصرية المنتشرة في شرق السودان، ولكي تتغلب مصر على المشكلة المالية التي تترتب على هذا التدعيم والتي قدرها جوردون بأربعين ألف جنيه وهو مبلغ كبير لا تتحمله ميزانية السودان،

عرض على حكومة مصر التنازل عن ميناء زولا القريب من مصوع إلى إيطاليا فتحل محل مصر في صراعها مع يوحنا وذكر أنه لن يمضى أكثر من ستة شهور إلا وتقع الحرب بين إيطاليا وأثيوبيا .

على أن مصر رفضت اقتراح جوردون هذا كما رفضته بريطانيا التي كانت تؤدي السياسة المصرية في البحر الأحمر في ذلك الوقت ضد القوى الأوروبية الأخرى وعندما شعرت مصر بمدى خطورة عدم الاتفاق مع يوحنا أرسلت سفينتين حربيتين ترابطان بصفة دائمة في مصوع لمساعدة حاميتها في الدفاع عنها ضد أي عدوان أثيوبي يقع عليها واستدعت الحكومة المصرية جوردون إلى القاهرة لكي تتفاوض معه في آرائه واقتراحاته وبمجرد وصوله إلى القاهرة قدم استقالته وغادرها إلى

لندن في أوائل شهر يناير سنة 1880 وترك العلاقات بين البلدين متدهورة كما كانت إن لم تكن أسوأ مما كانت عليه قبل مجيئه.

وقد أخبر الإمبراطور الأثيوبي قائده ألولا بفشل المفاوضات مع مصر، وأطلق سراح ولد ميكاييل للاستفادة من معرفته بطرق سنهيت وهماسين والبلاد المجاورة للحدود الأثيوبية، وسمح له بأن يقوم بغاراته ونهب هذه المناطق. وأمر الإمبراطور قائده ألولا بوضه حامية عسكرية في أسمرة على الحدود لحين حضوره بنفسه لكي يدرس معه أمر الهجوم على مصوع، هذا وقد أغار رأس ألولا على خور بكرة التابع للتأكد بقصد نهب مواشيه وبعد ذلك نهب عربان جهة مصوع وقد أثارت هذه الأعمال العدوانية للأثيوبيين الرعب في نفوس الأهالي في هذه المنطقة

فتركوا أماكنهم وانتقلوا إلى بندر مصوع، وسارع محافظ مصوع وسواكن يستنجد بحكومة القاهرة لكي ترسل له مددا عسكريا قويا ليستطيع به المدافعة عن حدود مصر ضد اعتداءات الأثيوبيين ويطمئن الأهالي ويهدئهم .

ولقد أسرعت حكومة القاهرة ، إزاء تدهور الأوضاع في هذه المناطق، وأرسلت توجيهاتها إلى سنهيت بأن تأخذ كافة احتياجاتها من الجنود والذخيرة من حامية أميديب القريبة منها سرا، وأرسلت إلى مصوع أورطة جنود وسفينة حربية وأشارت على محافظها أن يأخذ احتياجاته الحربية من حامية سواكن حتى تصل إليه الإمدادات الحربية من القاهرة كما عينت حكومة مصر حسن باشا حلمي في منصب الحكمدارية، وأمرته بالتوجه إلى منطقة شرقي السودان لمراقبة تحركات الأثيوبيين وأعطته صلاحيات مطلقة لكي يتخذ ما يراه إزاء هذه التحركات على الحدود

كما أنها في نفس الوقت لفتت نظره إلى تجنب إثارة المشاكل مع أثيوبيا كما شددت على مدير التاكه بأن يهتم بتقوية مراكز المديرية الواقعة على الحدود وتدعيم الحاميات المصرية الموجودة فيها بصورة تجعلها قادرة على التصدي لهجوم الأثيوبيين عليها وأبدت استعدادها له بتلبية احتياجاته الحربية سواء منها – حكومة مصر – أو الإدارة المصرية في الخرطوم

وبالفعل قام كل من محافظ مصوع وسواكن ومدير التاكه باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتدعيم هذه المناطق، وطلب مدير التاكه من حكومة مصر مده بالجنود لكي يسد العجز الموجود في حاميات سنهيت وأميديب والقلابات بل وكسلا والفراديب التي تواجه منطقة غورة الأثيوبية وحدد مدير التاكه احتياجاته بألف جندي مدعمين بذخيرتهم ومهماتهم الحربية لكي يسد هذا العجز الواضح في هذه الحاميات

وقد حققت مصر مطالب محافظ مصوع، وأرسلت إليه إمدادات عسكرية وحربية ولفتت نظره إلى أن يعتبر حاميات بعض النقاط غير الهامة مثل طوكر وسواكن احتياطيا له يستدعي منها ما يحتاجه عند الضرورة أما بالنسبة لمدير التاكه، فنتيجة لعدم استطاعة مصر تجهيز هذا العدد الضخم من الجنود، طلبت منها الاستفادة بعربان الحدود التابعين لمصر وبالفعل قد تم ذلك ووضع العربان للتصدي لما قد يقع على هذه المناطق من غارات الأثيوبين هذا وقد قام حسن باشا حلمي بمهام وظيفته الجديدة على طول الحدود مع أثيوبيا .

وهكذا نستطيع القول أنه مع بداية سنة 1880 كانت العلاقات المصرية الأثيوبية في قمة تدهورها وأصبحت أراضي حكومة القاهرة مهددة بالأثيوبيين الذين كانوا يواصلون غاراتهم واعتدائهم عليها على أن الأثيوبيين لم ينظموا حرباً شاملة على جميع النقاط المصرية المنتشرة على هذه الحدود، وذلك كما ذكر جوردون بأنهم غير قادرين عليها، بل على الإغارة فقط وبالرغم من غاراتهم هذه وسيطرتهم الفعلية على سنهيت ، فشل الإمبراطور في تحقيق أهدافه عن طريق المفاوضات، مما جعله يلجأ إلى الدول الأوروبية ومنها بريطانيا يطلب منها التوسط في العلاقات بينه وبين مصر. وفي أثناء ذلك عملت بريطانيا بفشل مفاوضات جوردون وأن يوحنا أصدر أوامره إلى راس ألولا بالتقدم نحو مصوع، فأسرعت ملكتها

وأرسلت خطابات إلى يوحنا ومنليك في ديسمبر 1879 تطلب الامتناع عن الهجوم على المناطق التي يحتلها المصريون، وتعرض التوسط في هذا الصراع المصري الأثيوبي .

وفي يوليو سنة 1880 أبلغ القنصل الإنجليزي العام في مصر سير ادوارد مانيت لورد جرانفيل بأني يوحنا يقبل عرض بريطانيا ببذل مساعيها الحميدة في هذا الصراع حتى يتم التفاهم بين البلدين. وقد عرض ذلك على رئيس الوزراء المصري رياض باشا وقد نتج عن هذا التدخل الإنجليزي أن خفت حدة الصراع بين البلدين، وأعيد فتح باب المفاوضات مرة أخرى بينهما في نهاية سنة 1880 وبعد أن ظل مغلقا منذ مفاوضات جوردون الأخيرة في ديسمبر سنة 1879 .

وكان يوحنا في الواقع يريد الاتفاق مع مصر لكي يحصل منها على مطران لكنيسته يساعده في سياسته الدينية التي بدأ ينفذها في أنحاء البلاد في ذلك الوقت وكانت مصر لا تقل عنه رغبة في السلام مع أثيوبيا، ويتضح ذلك في فرمان توالية محمد رءوف باشا الذي خلف جوردون في

حكمدارية السودان في مارس سنة 1880، فقد أكد هذا الفرمان رغبة مصر القوية في السلام مع أثيوبيا كما أن يوحنا أعاد العلاقات التجارية بين البلدين، كذلك استجابت مصر وأعادت العلاقات التجارية مع أثيوبيا وكان لهذا القرار المتبادل أثر كبير في تهدئة الصراع بين البلدين وقد سر يوحنا عندما علم بأن الأوامر صدرت إلى السلطات المصرية على طول الحدود المصرية بتسهيل العمليات التجارية بين مصر وأثيوبيا .

وقد انتهز يوحنا هذا التقارب مع مصر، وطلب منها إرسال مطران وثلاثة أساقفة، وقد استقبل الخديوي بعثة يوحنا التي أرسلها مصحوبة بهدايا ثمينة للخديوي والبطريرك، واستقبالا طيبا، ووافق على طلب يوحنا الخاص بإرسال المطران والأساقفة الثلاثة إليه

وبالرغم من تحسن العلاقات بين مصر وأثيوبيا نسبيا، فإن مصر كانت تخاف دائما من أن يغير الرأس ألولا أو غيره من الرؤوس الأثيوبيين على المراكز والحاميات المصرية المنتشرة في هذا المناطق. لذلك فقد كانت مصر تراقب تحركات جيوش رؤوس أثيوبيا وعلى رأسهم رأس ألولا ، وكانت حكومة مصر تستفسر عما تفعله حامياتها المنتشرة في حالة هجوم يشترك فيها الإمبراطور مع رؤوسه وكانت النتيجة أنه في حالة النجاح في منعهم ، فإن الأثيوبيين سيتمكنون من نهب وسلب الأهالي الخاضعين للحكومة المصرية،

وقد يؤدي ذلك إلى ميل الأهالي إليهم لحماية أنفسهم من القتل ومع ذلك لم يتم شئ من هذا إذ أن بريطانيا احتلت مصر في سنة 1882 .

وربما كان السبب وراء بطء المفاوضات وعدم إحرازها أي تقدم، أن مصر انشغلت بالثورة العرابية، وعندما وصلت إلى الحكم انشغلت بنفسها وبالأخطار المحدقة بها، ولم يكن لديها من الوقت ما يسمح لها بالتفرغ لشئون السودان، واستقرار الحدود بينه وبين أثيوبيا ولذا وجد محمد رؤوف حكمدار السودان نفسه في موقف لا يحسد عليه، فالحكومة العرابية لم تهتم به كما أنه لم يكن لديه الإمكانيات اللازمة سواء من الجنود أو الذخيرة أو المال لكي يدعم الحكم المصري في السودان

وكان نشوب الثورة المهدية وتفاقهما جعله يصرف كل جهده للقضاء عليها بعد أن وصلت إلى مرحلة هددت فيها الحكم المصري في السودان تهديدا خطيرا، لذلك لم يحاول أن يدفع بعجلة المفاوضات مع يوحنا مباشرة، بل ظل التفاوض كما رأينا عن طريق بريطانيا وقنصلها في مصر وبالرغم من جهد محمد رؤوف باشا في علاج الثورة المهدية فإن الحكومة العرابية اعتبرته عاجزًا عن إخماد ثورة المهدي وعزلته، وعينت عبد القادر باشا حلمي حكمداراً على السودان في 21 فبراير سنة 1882 وألحقت تحت حكمداريته كل السودان وملحقاته

مصر و أثيوبيا

لم يستمر طويلاً الهدوء النسبي الذي ساد الحدود المصرية الأثيوبية منذ أن حدث التقارب بين مصر وأثيوبيا في سنة 1880، إذ أنه في سنة 1883 بدأت العلاقات بين البلدين تتوتر من جديد، وكان يوحنا قد دعم حكمه في أثيوبيا التي تمتعت بهذا الهدوء النسبي، واهتم بتحسين أحوال بلاده السياسية والدينية والاقتصادية ويبدو أن يوحنا أراد أن يدفع بريطانيا بعد أن احتلت مصر إلى حل المشاكل المتفاقمة بينه وبين الحكومة

المصرية، لذلك بدأ يتجه إلى الاستيلاء على كل المناطق الشمالية حتى سواكن وفي الغرب إلى الخرطوم، وأصدر أوامره إلى قواده ورؤوسه وراس ولد ميكاييل في تيجري وحدودها القريبة من الحدود المصرية وتكلاهيمانوت في الغرب في بجة مدر، وهكذا عاد التوتر على الحدود المصرية .

وقد شعرت السلطات المصرية على الحدود الأثيوبية بالاستعدادات الحربية التي يقوم بها الإمبراطور يوحنا فأخبرت بها حكومة القاهرة. وأدى ذلك إلى إخلاء سكان قرة حطملو وأم كلوا والبرمي واماتري وترحيلهم إلى مصوع، وتدعيم حاميات هذه القرى.

وكان أحد الرؤوس الأثيوبيين وهو بلاتاقبرو يتجول بجيشه في أيليت يستطلع أحوال الحاميات المصرية، وشاهد عملية إخلاء هذه القرى وقام بقطع أسلاك التلغراف في هذه المنطقة واشتبك مع إحدى الدوريات المصرية مما أدى إلى قتل رئيس هذه الدورية ومعه خمسة وجرح اثنان وأسر ثلاث من أفرادها كما استولى على أسلحتهم ومهماتهم. وقد نهب بلاتاقبرو ماشية هذه القرى وحرق منازل سكانها، وان كان بعض الأهالي هجموا عليه وأخذوا منه بعض ما نهبه.

وقد نتج عن هذه الغارة العنيفة اضطراب عظيم في هذه المنطقة دفع سكان القرى إلى الهرب منها إلى مصوع كذلك تكشف هذه الغارة عن مدى ضعف الكيان العسكري والاداري المصري في هذه المنطقة ومدى تغلغل الجيوش الأثيوبية فيها حتى أنها وصلت إلى مصوع نفسها المركز الرئيسي للنفوذ والجيش المصري.

وقد أدى ذلك إلى إيقاف ترحيل الأورط، كما أن حكمدار السودان علاء الدين باشا توجه إلى مصوع للتحقيق في كيفية نزول بلاتاقيرو ووصوله إلى ساحل البحر الأحمر وهي الحالة الأولى من نوعها، إذ لم يسبق أن وصل أحد القادة الأثيوبيين إلى ما وصل إليه هذا القائد .

ولما كانت مصر مشغولة بالثورة المهدية وبالاحتلال البريطاني في مصر وسلبيته إزاء ما يجري في السودان وحدوده، كما أنها لم يكن لديها القدرة الكافية للرد على هذه الغارة، لذلك أرسلت مندوبا من جهتها إلى بلاتاقبرو ليستطلع أسباب هذه الغارة العنيفة وقد عاد المندوب ومعه مبعوث من بلاتاقبرو يحمل رسالة من هذا القائد الأثيوبي موجهة إلى حكمدار السودان، يذكر فيها بأن غارته هذه كانت غارة انتقامية لما حدث من قبل من المصريين حيث أغاروا على مقاطعة هذا القائد ومعهم أحد الأثيوبيين الخارجين عن طاعة الإمبراطور يوحنا ويدعى كيفلا، وادعى ادعاءات كاذبة ليبرر بها غارته هذه

ونتيجة لوجود جيش أثيوبي في هذه المنطقة أرسلت فرقة حربية من القضارف غلى نقطة الجيرة لتدعيمها فأصبح عدد جنودها يزيد على أربعمائة جندي بالإضافة إلى أفراد القبائل الموجودة بها وذلك استعداد لما قد يقوم به هذا الجيش الأثيوبي من اعتداءات على الحدود المصرية، وفي نفس الوقت صدرت الأوامر إلى سلطات الجيرة بأن تعمل إذا أمكنها بالطرق السلمية إقناع قادة الجيش الأثيوبي هذا بإخلاء منطقة الحدود ورد ما نهبوه

واستمرارا لسياسة يوحنا التي اتبعها منذ أن احتلت مصر وهي العمل على توتر الحدود المصرية الأثيوبية حتى يجبر بريطانيا على التدخل في المشاكل الواقعة بين البلدين وحلها حلا يرضي يوحنا، رفض رأس الولا عرضا من حكمدار شرق السودان يهدف إلى استقرار الحدود المصرية الأثيوبية وتأمين الطرق وتنمية التجارة،

ويقضي بوضع نقط مشتركة من الجنود المصريين والأثيوبيين على طول الحدود بهدف وقف الغارات الأثيوبية وإحلال السلام. واضطر راس ألولا على أن الهدوء لن يستتب إلا إذا حصل على مالية سنهيت دون تدخل من جنودها المصريين، والتخلي عن ملكيتها مع جملة جهات أخرى.

كما طلب تسليمه الجواسيس الذين أرسلهم للتجسس على النقط المصرية وذلك بالرغم من محاولة إقناعه بعدم أحقيته في ذلك مما جعله يهدد بتخريب المنطقة. واستعد لذلك فعلاً كما رفض رأس ألولا عرضاً آخر من الأهالي وقد حاول قنصل فرنسا بمصوع لعلمه الظروف التي تمر بها مصر، أن يساهم في إقرار السلام على الحدود فعرض على ألولا أن يحصل على مالية سنهيت بواسطة رجاله ولكن سرا، أي بدون علم الحكومة المصرية أو تتغاضى عنه،

وذلك حتى يتم الاتفاق بين البلدين بشأن الحدود بينهما، ويبدو أن حكمدار شرق السودان وافق ضمناً على هذا الاقتراح إلا أنه لم يثق في الأثيوبيين لذلك فلو سلم لهم بما يريدوه فربما زاد طمعهم وبذا يصلون إلى أقصى أهدافهم. وبالطبع فان التسليم بمطالب الأثيوبيين سيؤدي إلى ارتماء جميع القبائل في هذه المنطقة في أحضان الأثيوبيين وبذا يتعذر على

الحكومة المصرية السيطرة عليهم. وبالرغم من محاولات التوفيق هذه فقد استمرت غارات كل من رأس بلاتاقبرو ورأس ألولا على الحدود والقرى المصرية، وعندما لم يجد يوحنا أي اهتمام لدى بريطانيا، أمر رؤوسه بتصعيد غاراتهم، فأغاروا في أغسطس 1883 على عربان بني عامر النازلين بشرق خور بركة

ومما يؤكد هذا التصعيد عدم الرغبة في الاتفاق والتعايش السلمي مع المصريين بل طردهم من هذه المناطق والاستيلاء عليها رسميا وفعليا

أن رأس ألولا قال لحكمدار شرق السودان ارجعوا إلى بلادكم فأنتم ضيوفنا وها أنا قائم لننهب حسب العادة وبالفعل فقد قام بنهب ربع قرى سمهر وكذلك جهات حرقيقو الخارجية وأنه أي ألولا – أعطى هذا الحكمدار ورقة مكتوبة باللغة الأثيوبية وأوهمه بأنها شرط من شروط الصلح ولم يكتف رأس ألولا بذلك بل وضع جنوده على كل الطرق الموصلة إلى مصوع وما يجاورها بهدف منع السكان الهاربين منه من دخول المدينة.

وبالرغم من أن السلطات المصرية في مصوع أبلغت حكومة القاهرة بخطورة الموقف وبعجز الحاميات المصرية عن صد أي هجوم قد يقوم به رأس ألولا ، فإنه لم يمض أسبوع على ورود هذه البرقية إلى مصر إلا وكان ألولا قد هجم بجيشه على سآتي Saati وهي خارج مصوع مباشرة وطرد المصريين منها وقتل عددا كبيرا من حاميتها وبالرغم من خطورة هذه الحالة واستنجاد محافظ مصوع بضرورة إرسال إمدادات عسكرية وذخيرة، فإن حكومة مصر بدلا من أن ترسل تعزيزات حربية لسد

النقص وتدعيم الحاميات فإنها لم تفعل سوى أن استبدلت بلوكين بآخرين أي أن النقص ظل قائما وضعف الحاميات المصرية مازال مستمرا.

ومع زيادة التوتر المؤيد من الإمبراطور يوحنا، فإنه كان طوال هذا التوتر يراسل ملكة بريطانيا أكثر من مرة، مطالبا بريطانيا بالتوسط في استقرار السلام مع مصر وأخيرا قررت بريطانيا أن ترسل بعثة إلى مصوع لدراسة أوضاع الحدود والحاميات المصرية في هذه المناطق وكانت بريطانيا في الواقع بعد أن احتلت مصر في سنة 1882، إن لم يكن قبل ذلك، تعمل على تصفية الإمبراطورية المصرية التي كونها إسماعيل وجيش وأبناء مصر لذلك فقد اتبعت بعد احتلال مصر سياسة تقوم على عدم التورط في أي عملية عسكرية ضد الثورة المهدية والاهتمام فقط بالدفاع عن حدود مصر وأمنها وعدم تحمل مسئولية تعيين أي شخص سواء لحكمدارية السودان أو للقوات والنجدات المصرية المرسلة للسودان لإخماد ثورة المهدي ذلك خوفا من فشل أي إجراء اتخذ بناء على مشورة بريطانية،

كما أنها ليس لديها أي استعداد لإرسال أية حملات للسودان ولكن ترحب بوصول التقارير الوافية عن الأوضاع فيه والأخطار التي قد تتعرض لها مصر نتيجة تطور هذه الأوضاع،

وذلك عن طريق إرسال فرد أو أفراد يقوموا بدراسة الحالة هناك دراسة وافية وذلك ليمدوا المسئولين البريطانيين بالمعلومات التي أدعوا أنهم لا يعلمونها، هذا بالإضافة إلى محاولة إقناع مصر بالتخلي عن السودان أو جزء منه، ولما كان هذا يعتبر مرفوضا من جانب حكومة مصر فلا أقل من أن تكون الخدمة العسكرية في السودان هي المنفى لكل عناصر الفتن والاضطراب في مصر من الضباط والجنود المتذمرين من أيام الخديوي إسماعيل والمطرودين في الخدمة بعد إلغاء جيش عرابي،

والذين يمكن بهم مواجهة المواقف في السودان وكانت هذه السياسة نابعة من تصريحات رئيس الوزراء البريطاني والمسئولين الإنجليز بأن احتلالهم لمصر هو احتلال مؤقت وأنه ليس لبريطانيا أي مطامع في مصر وأنها ستجلو عنها بعد تأمين مسند الخديوية والاطمئنان إلى الاستقرار الداخلي

لذلك فقد كانت الاستجابة لرغبة يوحنا في التدخل، لا يتسق مع سياسة بريطانيا وأهدافها في الفترة الأولى من عهد احتلالها لمصر. ومما يؤكد ذلك أن المستشار العسكري الإنجليزي سير تشارلس ويلسون قد مذكرة إلى لورد جرانفيل عن طريق القنصل الإنجليزي في مصر في 2 أكتوبر سنة 1882 ذكر فيها أن السودان كان دائما مصدر ضعف ومكلفا لمصر ويرجع ذلك إلى الفتوحات التي لم يكن منها فائدة

مما أدى إلى تصدع العلاقات المصرية الأثيوبية. لذلك يقترح أن تتخلى مصر عن بوجوس والقلابات لأثيوبيا وتحويل ميناء مصوع إلى ميناء حر بالإضافة إلى التخلي عن كردفان ودارفور، ومنع استيراد السلاح وتسهيل تعيين المطران المصري لكنيسة أثيوبيا وإقرار السلام بهذه الشروط، وأن يقوم بالمفاوضات المصرية مع أثيوبيا إنجليزي

أخذت حكومة بريطانيا بتوصية قنصلها ماليت بإرسال بعثة بريطانية لدراسة وكتابة تقرير عن أحوال السودان، ويبدو أن يوحنا كان على علم بذلك لأنه زاد من ضغطه على الحدود وأظهرها بحالة من التوتر الشديد مع استمراره في إرسال رسائله إلى ملكة بريطانيا لحل هذه المشكلة وتحقيق مطالبه.

وربما كان ذلك هو السبب الذي جعل يوحنا يغير على الحدود المصرية بهذه الصورة المكثفة منذ فشل مفوضات جوردون ومن قبلها، حتى يوحي للبعثة المقترح إرسالها مدى خطورة الحالة على الحدود وبالتالي تميل إلى التسليم بمطالبه بعد أن يضعها أمام الأمر الواقع. وبالرغم من ذلك فقد أكدت حكومة بريطانيا عندما تم اختيار كولونيل ستيوارت والإيطالي مسيداليانك (28)، أن مهمة هذه البعثة لا تعدو وضع تقرير عن أحوال البلاد وأن يكون مفهوما بأنهم يعملون بأية صفة أهلية أو عسكرية. وفي هذا توضيح لمدى سلبية الحكومة البريطانية في أن تتحمل أية مسئولية للأحداث التي تجري في السودان وذلك حتى تدفع أي تفسير خاطئ لخطوة إرسال هذه البعثة بأنها تمهيد للتدخل من جانب بريطانيا في شئون السودان .

وكان هذا ضد رغبة يوحنا في دعوته لبريطانيا للتدخل والضغط على مصر ولحل مشاكله في الحدود مع مصر، وفي ديسمبر سنة 1882 وصل ستيورات إلى الخرطوم عن طريق سواكن وبربر، وبعد أن انتهى من دراسة أوضاع السودان وكتب تقريره، غادره في مارس سنة 1883 عائدا إلى القاهرة عن طريق سناروكسلا ومصوع. وعندما وصل إلى مصوع، كتب تقريرا آخر، غير تقريره الأول عن السودان، وبعث به من مصوع في 18 أبريل سنة 1883 إلى القنصل الإنجليزي ماليت بين فيه الحالة في السودان ومضنه توصياته عن اصلاح الإدارة والحكم في هذا الجزء من السودان، وقد أوصى سيتورات بعودة بوجوس إلى أثيوبيا وأوضح أنه بالرغم من خضوع هذه المنطقة لمصر في بداية السبعينات فإن الإمبراطور يوحنا لم يعترف بتاتا بهذا الضم،

كما أوصى بمنح أثيوبيا ميناء على البحر الأحمر، على أنه لم يوصي بمصوع وإنما أشار إلى بعض الموانئ الجنوبيه منها، وبالرغم من هذين التقريرين فإن حكومة جلادستون لم تحاول التدخل في فرض ما أوصى به ستيوارت على حكومة مصر، وذلك تطبيقا لما سبق أن ذكرناه بعدم التدخل في شئون السودان الداخلية أو التورط فيها ، وكل ما فعله هو إبلاغ الحكومة المصرية بالتوصيات التي تضمنها تقريرا ستيوارت .

وهكذا ظلت مشاكل الحدود بين مصر وأثيوبيا على ما هي عليه. إذ أن ما أوصى به ستيوارت لم تأخذ به مصر فلا عادت بوجوس إلى الإمبراطور يوحنا ولا منح ميناء على البحر الأحمر جنوبي مصوع، وكان ستيوارت قد وعد الوفد الأثيوبي الذي قابله في مصوع بمنح أثيوبيا هذا الميناء، لذلك

فعندما لم يتحقق هذا الوعد شدد الأثيوبيين غاراتهم على المناطق الخاضعة لمصر، فأغاروا على ميناء زولا وصلوا إلى البحر الأحمر كما ذكرنا من قبل، وربما قصد يوحنا بغارته هذه أن تسلم مصر هذا الميناء إليه. والمعروف أن هذه الغارة أثارت الحكومة المصرية، فأرسلت تطلب التحقيق في كيفية وصول الأثيوبيين إلى البحر الأحمر .

وبالرغم من ذلك فقد ظل الموقف كما هو وحتى نهاية سنة 1883 تقريبا، على أن الموقف قد بدأ يتغير في نوفمبر سنة 1883 بسبب هزيمة حملة هيكس – التي وجهتها مصر ضد المهدي – في موقعة شيكان في 5 نوفمبر سنة 1883 ولقد كان لهذه الهزيمة أثر كبير على تطور الأحداث في شرق السودان وفي العلاقات بين مصر وأثيوبيا فقد نتج عنها أن تمتع المهدي بنفوذ كبير وسيطرة تامة جنوب الخرطوم

واحتشد حوله ألوف السودانيين في الأبيض، وأرسل المهدي دعاته يحملون أنباء انتصاراته إلى مختلف جهات السودان، كما أرسل جيوشه لإخضاع الحاميات المصرية في دارفور وبحر الغزال وبربر ودنقله والسودان الشرقي. وكانت المنطقة الأخيرة حتى هذه الهزيمة بعيدة عن الثورة المهدية ويسودها الهدوء، وعندما علمت بهذه الهزيمة وفد إلى المهدي زعماء القبائل في سواكن ومنهم عثمان دقنه الذي عين من قبل المهدي داعيته الجديد على سواكن وطركر وكسلا. وقد بويع عثمان دقنه بالإمارة من جانب قبائل السودان الشرقي، ثم رفعت راية الثورة في هذا المنطقة

وإزاء ذلك نصحت بريطانيا مصر بإخلاء السودان بأكمله ما عدا سواحل البحر الأحمر، وذلك حتى لا تتيح الفرصة أمام الدول الأوروبية المنافسه لها وخاصة فرنسا من السيطرة على هذه المناطق وتهديد قاعدتها البريطانية في عدن وخط مواصلاتها البحري الرئيسي إلى مستعمراتها عبر البحر الأحمر. ولهذا رأت أن تحافظ على سلطة الحكومة المصرية في سواكن، وأرسلت وحدتها البحرية إليها لكي تحتفظ بها بأي ثمن خوفا من أن تستولي عليها إحدى الدول الأوروبية المنافسة وتتوسع في السودان حتى تصل إلى النيل فتهدد مصر والسلطات الإنجليزية بها، هذا بالإضافة إلى إبقاء وساكن في حوزة مصر قد يفيد عندما تستخدم كقاعدة حربية لاسترداد السودان عندما يحين الوقت لذلك .

وقد أرسل شريف باشا برغبته في تدخل بريطانيا في حل مشاكل مصر مع أثيوبيا إلى سير ايفلين بارنج المعتمد البريطاني وذلك في مذكرة مرسلة في 24 نوفمبر سنة 1883، ذكر فيها أيضا أنه في حالة قبولها التدخل عليها أن تعين الضابط الذي يتعاون مع المندوبين الأثيوبيين والمصريين لرسم حدود البلدين في منطقة بوجوس وقد أوصى بارنج حكومته عندما رفع إليها مذكرة شريف باشا هذه بأن لا تضيع الوقت وعليها أن تقوم بها في أقرب فرصة ممكنة. ورحب الحكومة البريطانية بقيامها بالوساطة اللازمة ولكنها اشترطت أن تقبل حكومة مصر لكل ارتباط وتعهد يهدف إلى إرضاء الإمبراطور يوحنا وذلك قبل تدخلها في المسألة

وواضح أن قبول بريطانيا الوساطة في هذا الفترة هو معرفتها تماما أنها أصبحت في موقف قوة وتستطيع فرض شروط يوحنا على مصر منتهزة الظروف السيئة التي تعانها في السودان، كما أن ذلك يحقق أهداف بريطانيا أيضا في إخلاء السودان وتدعيم النفوذ البريطاني في أثيوبيا ومصر، أي أن الوقت المناسب قد جاء لتحقيق أهدافها التي تتسق مع مطالب أثيوبيا.

وكان شريف باشا قد عرض الأسس التي تستعد مصر للتفاوض بشأنها مع أثيوبيا، وتشمل تعديلات الحدود بشكل يرضي الإمبراطور يوحنا، على أن تحتفظ مصر بأي نقط هامة على خط الحدود الجديد الفاصل بين البلدين، وكذلك ترفض مصر منح أثيوبيا أي ميناء على البحر الأحمر

وان كانت على استعداد لكي تتخذ الإجراءات التي تسهل حركة التجارة والاتصال بين أثيوبيا والعالم الخارجي، كما أنها ستحصل رسوما مخفضة على البضائع الأثيوبية، واشترطت مصر منع استيراد السلاح لأثيوبيا، وهكذا فعندما استعلم وزير خارجية بريطانيا عما إذا كانت مصر مستعدة لأن تقبل مقترحات سير تشارلز ويلسون والتي ضمنها تقريره في 29 سبتمبر سنة

1882 أتضح أن مصر تقبل عودة بوجوس إلى أثيوبيا وترفض التنازل عن القلابات كما أنها تقدم كافة التسهيلاة لتعيين المطارنة، وتعارض في تحويل ميناء مصوع إلى ميناء حر، وتصر على تحصيل الضرائب المعقولة على البضائع الأثيوبية المارة بهذا الميناء وفي أثناء قيام بريطانيا باستطلاع آراء الحكومة المصرية حول ما تقدمه من تنازلات لأثيوبيا، قامت بإخبار الإمبراطور يوحنا رسميا بأنها قبلت التوسط بينه وبين الحكومة المصرية وقد رحب الإمبراطور بذلك .

الفصل الثالث

العلاقات المائية المصرية الأثيوبية:

العلاقات المائية المصرية الأثيوبية:

تعتبر أثيوبيا أهم دول المنابع نظرا لحجم الإيراد المائي الوارد منها في إطار الحوض الشرقي لنهر النيل سنويا, وعلي الرغم من ذلك فإن

أثيوبيا لاترتبط بمصر بأي اتفاق أو تنظيم إقليمي بإستثناء اتفاقي بريطانيا (المسئولة عن السودان آنذاك) وإيطاليا(المسئولة عن الحبشة آنذاك) في عام**1902**, وهي اتفاقية خاصة بالحدود الأثيوبية السودانية والتي تقضي في مادتها الثالثة عدم قيام أثيوبيا بأية أعمال علي النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السودان مما يؤثر علي كمية المياه المتدفقة في نهر النيل ولم تتجاوب أثيوبيا من هذا التاريخ مع أي محاولات مصرية لتنظيم العلاقة المائية مع دول حوض نهر النيل.

ومن الجدير بالذكر أنها لم تلتزم بهذا الاتفاق, كما اعترضت علي اتفاقيتي1959,1929 الخاصتين بمصر والسودان.

غير أن ذلك لم يمنع وجود مظاهر تعاون, حيث وقع الرئيس مبارك وميليس زيناوي رئيس وزراء أثيوبيا عام1993 إطارا للتعاون بين مصر وأثيوبيا تتضمن في مادته الرابعة أن يتم تناول موضوع إستخدام مياه نهر النيل تفصيلا من خلال الخبراء علي أساس الإطار الاتفاقي للمجاري المائية الدولية المؤسس علي الاستغلال الأمثل والمنصف وعدم الضرر والتعاون بين دول النهر, وعلي الرغم من ذلك قامت أثيوبيا وتقـ وم حاليا بتنفيذ أعمال مائية علي النهر دون التشاور مع مصر والسودان لقد قامت أثيوبيا تاريخيا بهذه الأعمال علي مياه نهر النيل وبشكل منفرد ولم يمثل ذلك أزمة لضعف تأثير هذه المشروعات علي مصر والسودان.

مصر ودول البحيرات العظمي

يضم إقليم البحيرات العظمي كلا من كينيا . رواندا . بوروندي . الكونغو . وأوغندا وبرغم أن هذه الدول متشاطئة نيليا إلا أن النيل لا يشكل لها أهمية رئيسية من حيث الإمداد بالمياه.

وتسهم منطقة البحيرات العظمي بنحو22 مليار م3/ سنويا وتكمن أهمية هذه المنطقة في كونها تستقبل1660 مليار متر مكعب من مياه الأمطار سنويا حيث تصل السعة التخزينية لبحيرة فكتوريا نحو500 مليار م3 وألبرت نحو150 مليار م3 وتأتي علاقات مصر مع دول البحيرات العظمي في شكل مشروعات مشتركة وعلاقات سياسية وثقافية واقتصادية علي نحو ما هو قائم مع أوغندا

وفي مجال المياه الجوفية واستصلاح الأراضي مع كينيا وبرامج الأمن الغذائي مع تنزانيا ومشروعات الربط الكهربائي مع الكونغو وغير ذلك

ومن هذا الاستعراض لعلاقات مصر المائية بدول حوض نهر النيل يأتي تطور مواقف الدول علي غير اتساق مع الخط الذي تلتزم به مصر تاريخيا وهو التعاون والحفاظ علي علاقة حسن الجوار, وكذلك ما تقوم به من علم وخبرة بتقديم مبادرات متتالية لاستغلال الفاقد لصالح دول حوض النهر بما يحقق مصلحة الجميع في مقابل مواقف لا تتماشي مع قواعد الجغرافيا والهيدرولوجيا الإطار الاتفاقي الذي وقعته الأمم المتحدة بأغلبية أعضاء الجمعية العامة عام1997 والذي لاقي إعتراضا من أثيوبيا وكينيا بوروندي

وفي المقابل تتحفظ مصر علي الإصرار من جانب دول المنابع علي عدم الاعتراف بما يقره المجتمع الدولي والقرارات الدولية من توارث المعاهدات والاتفاقات.

إن هذا الموقف المتأزم الذي نرجو أن يكون طارئا وعارضا وقابلا للتغيير والتوافق مع قواعد المنطق خلال الشهور القادمة سوف يؤدي إلي توقع حدوث ضرر علي كل من مصر والسودان بل وحدوث ضرر علي كل دول الحوض نتيجة عدم التعاون المحقق لمصلحة الجميع, وعلي دول الحوض أن تتعاون وأن تحقق السيطرة علي إيرادتها لمياه حوض نهر النيل بما يحقق صالحها فالتعاون والتفاهم هما الطريق للتقدم وصنع النهضة.

أزمة مياه نهر النيل..

البابا شنودة الثالث، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقصية، يعتزم السفر إلى أثيوبيا للقاء بطريرك الكنيسة الأثيوبية الأرثوذكسية الأنبا بولس، لبحث كيفية إعادة أثيوبيا إلى طاولة المفاوضات مع مصر، بشأن أزمة النيل وترتبط الكنيستان الأثيوبية والمصرية بعلاقات تاريخية وروحية ذات جذور، إذ كانت الكنيسة الأثيوبية جزءاً من المصرية وتابعة لها على مدى مئات السنين حتى استقلت عنها عام **1959**.

وقالت مصادر كنسية في القاهرة لصحيفة الجريدة الكويتية، إن البابا شنودة يعلق آمالاً كثيرة على قوة الكنيسة الأثيوبية التي ترعى نحو **40** مليون مسيحي أرثوذكسي، وإنه يسعى إلى دفع الكنيسة الأثيوبية

لإقناع حكومة أثيوبيا بعدم التصعيد مع كل من مصر والسودان والعودة للمفاوضات حول حصص مياه النيل وتجنب أي صدام مع مصر.

وتأتي مبادرة شنودة بالتنسيق مع أجهزة الدولة المصرية التي تسعى إلى تفعيل كل أدواتها ومنها الكنيسة لمواجهة الأزمة.

وكان البابا قد صرح بأنه تجري منذ ثلاثة أشهر اتصالات مكثفة مع كنيسة أثيوبيا لبحث ما يمكن أن تقدمه الكنيسة الأثيوبية بهذا الشأن، ولكن الكنيسة الأثيوبية صرحت له بصعوبة الأمر في ظل الحكومة الأثيوبية العلمانية، موضحاً أنه سيرى ما يمكن عمله.

وقال وزير الموارد المائية والري المصري محمد نصر الدين علام إن ما يثار عن إمكانية توصيل مياه النيل من أثيوبيا إلى إسرائيل عبر أنابيب أمر غير وارد علمياً، لأنه يعني أن سعر متر المياه سيكلف أكثر من اليورانيوم، مشيراً إلى أن ما تقوم به أديس أبابا مع مصر هو ضغط سياسي - أكثر من كونه احتياجاً مائياً - على حد تعبيره.

إسرائيل تمول سدود أثيوبيا

أن الكيان الصهيوني كان ولا يزال يطمع بمياه النيل، ولم يخف هذه الأطماع في يوم من الأيام حيث طالب مصر بتحويل مياه النهر من مصبه في البحر الأبيض المتوسط إلى صحراء النقب، وعندما باءت مطالبه بالفشل، لجأ إلى إثارة الضغائن والأحقاد لدى الدول الأفريقية ضد مصر،

وأوعز لهذه الدول بمطالبة مصر بإعادة النظر في الاتفاقيات التاريخية الموقعة بينها والخاصة بتقسيم مياه النهر.

والمعلوم من متابعة الأخبار والتقارير الصحفية أن ثلاث شركات متعددة الجنسيات تقوم حالياً بإقامة سبعة سدود علي بحيرة تانا الأثيوبية التي تمد مصر بنحو 85% من حصتها السنوية من مياه النيل، وذلك في الوقت الذي أكد فيه الدكتور أحمد فوزي، خبير المياه بالأمم المتحدة، أن إقامة أي سدود في منابع النيل ستؤثر في حصة مصر السنوية من المياه، مؤكداً أن أحداً لا يستطيع أن يحدد بشكل دقيق مقدار النقصان الذي سيحدث في حصة مصر السنوية نتيجة إقامة هذه السدود.

ونقلت صحيفة الدستور المستقلة عن مصادر وصفتها بـ المسئولة في وزارة الخارجية المصرية قولها، إن الشركات التي تقوم بتنفيذ هذه السدود تضم شركاء من أكثر من دولة مثل الصين وإيطاليا وإسرائيل، مضيفة أن العمل بهذه السدود بدأ منذ ما يقرب من أربعة أشهر، وأن هذه الشركات تستخدم تقنيات متقدمة في إقامة السدود لمقاومة الطبيعة الصخرية لهذه المنطقة.

كانت مصادر سيادية أكدت في وقت سابق أن إسرائيل تدير فعليا معركة مع مصر في منطقة حوض النيل تستهدف في المقام الأول إضعاف مصر، وتضييق الخناق عليها. إضافة إلى استهداف العمل على تقسيم السودان وتغذية مطالب الانفصال لدى عدد من أقاليمه.

70 سداً في 10 سنوات

كشفت مصادر حكومية رفيعة المستوى عن أن سد تانا بليز الأثيوبى الجديد تموله الحكومة الإيطالية، بالاشتراك مع الحكومة الأثيوبية،كما أن رئيس قطاع مياه النيل والأجهزة الفنية التابعة له في مصر ليس لديهم أي معلومات عن السد الأثيوبى، وهو ما جعلها تقلل من أهميته وذلك في التقرير الذى عرضته على الدكتور محمد نصر الدين علام، وزير الموارد المائية والرى.

و أوضحت المصادر لصحيفة المصري اليوم المستقلة، أن السد يقع على أحد روافد النيل الأزرق ويستمد مياهه من بحيرة تانا، وتصل طاقته التخزينية إلى 7 مليارات متر مكعب من المياه، ويساهم فى زراعة 250 ألف فدان، مشيرة إلى أن أثيوبيا تستهدف إقامة أكثر من 70 سداً جديداً لتوليد الكهرباء وتخزين المياه خلال السنوات العشر المقبلة.

قال مستشار وزير الرى السابق، إن إقامة أى مشروعات للسدود من شأنها التأثير على كمية المياه الواردة إلى مصر، بغض النظر عن إمكانياتها التخزينية، مؤكدا أن ما هو غير مقبول أن تعمل كل دولة فى منابع النيل لمصالحها دون مراعاة لمصالح الآخرين.

أضاف أن مصر لديها من النماذج الرياضية ما يجعلها قادرة على حساب كل قطرة مطر تسقط على الهضبتين الأثيوبية والاستوائية، وهو ما يستدعى ضرورة متابعة المشروعات المائية المزمع إقامتها فى أعالى النهر للوقوف على أضرارها على الأمن المائي المصري.

وأكد أن السماح بترك جولة المفاوضات لأي طرف يعد خطأ تفاوضيا لا يجب أن يحدث، مشيرا إلى ضرورة قيام مصر باستيعاب كل الاختلافات حتى لا يترك أى طرف طاولة المفاوضات

كما أكد الدكتور وزير الموارد المائية والرى، أن مصر مستعدة للمساهمة فنياً وماديا ًفى التنمية الكهربائية فى أثيوبيا، لأنها دولة شقيقة.

وقال إن مصر تتابع بشكل دقيق جميع المشاريع الأثيوبية التى قد تؤثر على تدفق نهر النيل عبر الأقمار الصناعية والتقنيات الحديثة.واضاف إن مصر ستلجأ إلى قواعد القانون الدولي لمنع أى محاولة للتعدي على مصالحها المائية، فى حال فشل مفاوضات لحل هذه الأزمة.

يذكر الدكتور مغاوري شحاتة دياب –أستاذ المياه والرئيس الأسبق لجامعة المنوفية– أن إنشاء هذه السدود بكل من تنزانيا ورواندا سيؤثر بالسلب في حصة مصر السنوية من مياه النيل، مشيراً إلي أن القاعدة العلمية تقول إن إنشاء سدود تخزين المياه في منابع النيل سواء المنابع الاستوائية أو الحبشية يؤثر بالسلب في حصتنا المائية.

كما أن هذه الدول أقدمت علي إنشاء سدود لتخزين المياه دون موافقة مصر وإخطارها مسبقاً بهذه المشروعات المائية.

ويعتبر الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل أقوي من الوجود المصري في هذه الدول، مضيفاً أن وجود إسرائيل في هذه الدول لا يصب إطلاقاً في خدمة المصالح المصرية، بل إن الوجود الإسرائيلي في دول الحوض يمثل عامل إزعاج لمصر، مضيفاً أن إسرائيل إذا لم تنجح في

الضغط علي دول الحوض لتخفيض حصة مصر السنوية من مياه النيل فإنها ستنجح علي الأقل في منع زيادة حصة مصر السنوية من مياه النيل.

كما أن الأقمار الصناعية ترصد حالياً إقامة مشروعات مائية في دول حوض النيل دون علم مصر،و أن مصر تتعامل مع هذه الأزمة من خلال غض الطرف عن بعض المشروعات المائية التي تري أنها لا تؤثر بالسلب في حصة مصر من مياه النيل، رغبة منها في احتواء دول حوض النيل.

ويقع حوض النيل بنسبة (64.6%) من مساحته في السودان، و(10%) في مصر و(11.7%) في أثيوبيا وبقية الدول تقل عن مصر كثيراً فيما جميع دول حوض النيل عدا مصر والسودان تملك حاجتها من المياه وزيادة لكثرة البحيرات العذبة والأنهار، ونسبة لهطول الأمطار المتواصلة، بينما يعتمد السودان على (77%) ومصر (97%) على مياه النيل،

منظمات دولية تضغط على أثيوبيا :

صعدت منظمات دولية وإقليمية من ضغوطها على الحكومة الأثيوبية لتجميد المشروع الضخم الذي تقوم أديس أبابا بتنفيذه، وهو استكمال أكبر سدودها المائية ويطلق عليه جيبي 3.

وفي ظل أزمة تمويل خانقة تهدد المشروع، فإن السيناريو الأثيوبي للحصول على حصة أكبر من المياه يظل محفوفاً بالصعاب داخلياً وخارجياً.

وتمارس عدة منظمات غير حكومية أنواعاً مختلفة من الضغوط على أديس أبابا، منها الإلكتروني عبر حشد التوقيعات على عرائض الالتماس، والتظاهرات التي امتدت إلى مقر وزارة الخارجية الإيطالية، حيث تتولى إحدى الشركات الإيطالية عملية بناء السد، وإلى كينيا

خطأ مصري استراتيجي

إن الخطأ الأساسي الذي وقعت فيه الحكومة المصرية ومن وراءها الحكومات العربية هو ترك ملف الصومال في يد الحكومة الأثيوبية ، أن أثيوبيا حكومة داخلية بدون منفذ بحرى ويمكن بسهولة تحجيمها خاصة بأن علاقاتها مع اريتريا تتسم بالعداء الصاخب ، ويمكن لأي باحث استراتيجي وضع النقاط التى تساهم في تحجيم القوة الأثيوبية الصاعدة والتي تريد الهيمنة على منطقة القرن الأفريقي الخطأ القاتل للسياسة المصرية هو التصريح الصادر من الرئاسة المصرية أبان الغزو الأثيوبي للصومال بأن مؤسسة الرئاسة المصرية تتفهم أسباب الغزو وأن الحكومة الأثيوبية وعدته بإنهاء الغزو في أقرب فرصة هنا خطأ استراتيجي للسياسة المصرية ،

أولا لم يكن يجب السماح لهم بغزو الصومال ، ثانيا كان يجب على الحكومة المصرية الإسراع في تنصيب حكومة وطنية ذات قاعدة عريضة في الصومال ودعمها سياسيا واقتصاديا ، حيث أن وجود حكومة صومالية تناسب العداء الديني

والتاريخي للدولة الأثيوبية هو في صالح مصر والسودان والأمة العربية ، فبهذه الطريقة لا يمكن لهم أي الحبشة التفرغ لا مضايقات فيما يخص مياه النيل ، فهم مشغولون بالرد واحتواء الصومال ، ويمكن للصومال الضغط على أثيوبيا فيما يخص واردتها من كلا من جيبوتي وموانئ الصومال وبهذا يتحقق للساسة المصريين ، السيطرة على منابع النيل ومنطقة القرن الأفريقي دون الحاجة لأي مجهودات عسكرية واقتصادية ، وللعلم هذه كانت نفس السياسة المصرية أيام الراحل رحمة الله عليه جمال عبد الناصر ، حيث قام باحتواء الكنيسة الأرثوذكسية وقام أيضا بدعم الرئيس الصومالي الراحل رحمة الله ، محمد سياد بري

أعين الصهاينة علي مياه النيل

من المعروف أن الماء هو الذي يطفئ الحريق، إلا أنه في الحال التي تكون الدولة العبرية طرفاً فيه، يبدو أن الماء هو الذي سيشعلها، ويحذر المختصون من أن الصراع في القرن القادم لن يكون بالدرجة الأولى على الأرض أو الذهب الأسود (النفط)، بل ستكون المياه التي يعد نهر النيل أحد روافدها الهامة – نقطة الصراع الذي قد تُسفك من أجلها الدماء للاحتفاظ بها، ويرى المختصون أنه من الصعب تخيل النقص في موارد العالم من المياه، في حين تغطي المحيطات ثلاثة أرباع سطح الكرة الأرضية، إلا أن الأمم المتحدة تتوقع أن يواجه مليار شخص أزمات مياه طاحنة بعد نحو 25 عاماً من الآن يقول الخبير الدولي في قضايا المياه د.إسماعيل سراج الدين إن معادلة قضية المياه بسيطة لكنها مهلكة،

فلابد من توفير مياه لثلاثة بلايين شخص سوف يضافون إلى سكان العالم بحلول عام 2025 ويؤكد أنه لابد من توفير المياه عبر تحلية مياه البحر المالحة بحلول عام 2025، وإلا فإن البديل المحقق هو المجاعات والحروب بسبب النقص ويعد عام 1999 م.. أكثر الأعوام جفافاً في الشرق الأوسط منذ الثلاثينيات، فقد ضرب الجفاف منابع المياه النهرية العادية، كما طال الآبار الجوفية حتى باتت أكثر ملوحة مما يتطلب وقف الضخ منها

والمفارقة أن هذا العام كان هو عام التفاوض بين الدول العربية والصهاينة حول كيفية توزيع مصادر المياه العربية التي يستولي عليها الصهاينة منذ سرقتها عام 1967م، الأمر الذي يهدد بتفجير هذه المفاوضات

المفترض أنها مفاوضات التسوية النهائية، وربما اندلاع حروب من نوع جديد على المياه لصعوبة تقديم تنازلات من أي طرف فيها لأن التنازل لأي طرف يمثل الموت عطشاً.

فبعد توصل الصهاينة والفلسطينيين لتوقيع اتفاق واي 2. بدأت مفاوضات الوضع النهائي في 13 سبتمبر 1999 بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول المياه والقدس واللاجئين، ومع أن الوضع تدهور في فلسطين عقب مجيئ حكومة شارون وخارطة الطريق ، إلا أن قضية المياه ظلت أحد القضايا الخلافية التي يتعمد الصهاينة الاشراة إليها ضمنيا في أحاديثهم حيث تمثل قضية المياه إحدى نقاط تفجيرها بسبب سيطرة الصهاينة على مرتفعات الجولان المصدر الرئيس لمياه نهر الأردن وبحيرة الجليل،

والتي توفر المياه لكل من سورية والأردن وفلسطين والدولة العبرية، وتعتمد تل أبيب على هذه المياه في توفير (ثُمن) احتياجاتها

المائية، ولذا يقول مسئولو حكومة باراك الحالية إن احتفاظ إسرائيل بمصادر المياه السورية هذه سيكون خطاً أحمر في أي محادثات سلام حول الجولان بل أنهم سعوا عدة مرات منذ توقيع اتفاق السلام مع مصر للحصول علي حصة من مياه نهر النيل دون جدوى ولا يزالون يسعون لهذا سواء بمساعدة المشاريع الأثيوبية علي النيل للكيد لمصر وبث الفرقة بين دول حوض النيل ، ولكن ظلت هذه المحاولات فاشلة حتي ألان بسبب وعي كل من القاهرة وأديس أبابا لخطورة قضية المياة وحساسيتها

يزيد من خطورة انفجار برميل بارود المياه في المنطقة، تشابك المصالح بين الدولة الصهيونية وتركيا التي تتحكم بدورها في مياه نهر الفرات التي تغذي كلاً من العراق وسورية، وعرض تركيا تزويد الصهاينة بالمياه عبر مشروع قديم جرى إحياؤه مؤخراً فقد وصل وفد من الكيان الصهيوني مؤخراً إلى تركيا لبحث الأمر ضمن مفاوضات حول موضوعات أخرى أخطر أبرزها بناء قاعدة إسرائيلية في تركيا ضمن ما تزعم إسرائيل أنها ستبنيه لتركيا في مدينة إزميت التي تعرَّضت للزلزال

أما الأخطر من ذلك، فهو أن الدول العربية معرَّضة في القرن الحالي لنقص حاد في المياه التي يأتي ثلثا مواردها من خارج المنطقة العربية حيث يقدر الخبراء في جامعة الدول العربية حاجة العرب من المياه إجمالاً بـ 300 مليار متر مكعب سنوياً ويحذرون من أن المتوافر منها الآن فقط 170 مليار متر مكعب.

مصر وأثيوبيا والاتفاقيات المائية

هناك خمس اتفاقيات تنظم العلاقة بين مصر وأثيوبيا والتي يرد من هضبتها 85% من مجموع نصيب مصر من مياه النيل ، وهذه الاتفاقيات هي

1- بروتوكول روما الموقع فى 15 إبريل عام1891 بين كل من بريطانيا وإيطاليا التي كانت تحتل إريتريا فى ذلك الوقت – بشأن تحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين فى أفريقيا الشرقية، و تعهدت إيطاليا فى المادة الثالثة من الإتفاقية بعدم إقامة أية منشآت لأغراض الري على نهر عطبرة يمكن أن تؤثر على تصرفات النيل.

2- اتفاقية أديس أبابا الموقعة فى 15مايو 1902 بين بريطانيا وأثيوبيا، تعهد فيها الإمبراطور منليك الثاني ملك أثيوبيا بعدم إقامة أو السماح بإقامة أي منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنها أن تعترض سريان مياه النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية و الحكومة السودانية مقدماً.

3-اتفاقية لندن الموقعة فى 13 ديسمبر 1906 بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. وينص البند الرابع منها على أن تعمل هذه الدول معاً على تأمين دخول مياه النيل الأزرق وروافده إلى مصر.

4- اتفاقية روما وهى عبارة عن مجموعة خطابات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا فى عام 1925، وتعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان فى مياه النيل الأزرق والأبيض وروافدهما، وتتعهد بعدم إجراء أى إشغالات عليهما من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسى.

5- إطار التعاون الذى تم توقيعه فى القاهرة فى الأول من يوليو 1993 بين كل من الرئيس محمد حسنى مبارك ورئيس الوزراء الأثيوبي ميليس زيناوى، وكان لهذا الإطار دور كبير فى تحسين العلاقات المصرية الأثيوبية، وتضمن هذا الإطار التعاون بين مصر وأثيوبيا فيما يتعلق بمياه النيل فى النقاط التالية:

*عدم قيام أى من الدولتين بعمل أى نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضرراً بمصالح الدولة الأخرى.

*ضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها .

*احترام القوانين الدولية .

* التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفواقد.

مصر وأثيوبيا.. شراكة فى التنمية

في إطار التغطية الممتدة المتميزة التي قامت بها جريدة الأهرام تحت عنوان منابع النيل, حظي الحديث عن العلاقات المصرية الأثيوبية بالاهتمام..وتناولت الجريدة من أكثر من زاوية وبعدة أشكال صحفية(الرأي والحوار والتحقيق . الأربعاء 30 ديسمبر الماضي) الاستفاضة حول الأهمية التاريخية للعلاقة بين البلدين بفضل نهر النيل . الشريان الحيوي .

الذي يربط بينهما من جهة, وبين الكنيستين الأرثوذكسيتين المصرية والأثيوبية. بيد أن الصورة لا تكتمل تفاصيلها إلا بالحديث عن الرابطة التي تربط بينهما من جهة أخري وأقصد البحر الأحمر وذلك لأنه قد أتاح . تاريخيا . لمصر التواصل التجاري بين مصر وأفريقيا عامة وأثيوبيا خاصة

منذ الفراعنة من جهة, كذلك اكتشاف الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر من جهة أخري وهو ما ينبغي أخذه في الحسبان عند الحديث عن هذه العلاقات بالإضافة لكل ما ذكر.

فمن جهة العلاقة التاريخية . أولا . التي تعود لزمن الفراعنة, يقول الصحفي الراحل صلاح الدين حافظ في كتابه صراع القوي الكبري في القرن الأفريقي أن البحر الأحمر كان طريق مصر الفرعونية إلي قلب إفريقيا ماراً بالسودان وصولا إلي الحبشة والثابت أن البخور لأهميته في الطقوس الدينية عند الفراعنة قد أدي دورا سياسيا وتاريخيا في توثيق العلاقة بين حضارات الفراعنة في وادي النيل ومناطق أعالي النيل, وبخاصة بحر الغزال والنيل الأزرق

مصر و أثيوبيا

وقد كان الملك ساحورع(2553 .2539 ق. م) هو أهم من أرسل أساطيله إلي بلاد بنط(السواحل الجنوبية للبحر الأحمر وإريتريا ومنها إلي أثيوبيا) لجلب البخور والعطور اللازمة للطقوس الدينية في المعابد الفرعونية, بالإضافة إلي المعادن النفيسة وبخاصة الذهب والفضة والأخشاب النادرة. وواصل أسطول الملكة حتشبسوت1490 .1469 ق.م, الارتحال إلي بلاد بنط حيث اتخذت طريق البحر من السويس, التي كان بها ترسانة لبناء السفن, ثم اتجهت جنوبا في البحر الأحمر وعادت منه محملة بالبضائع المتنوعة. وواصل خليفها تحتمس الثالث هذا الأمر وهكذا مثلما تدفقت روافد النيل من الهضبة الحبشية مندفعة إلي الشمال حتي دلتا مصر

تدفقت التجارة والمعرفة والحضارة بين مصر والحبشة وجاراتها عبر البحر الأحمر.

ونتيجة لهذه الرحلات من خلال البحر الأحمر إلي إفريقيا عموما والحبشة خصوصا, عرفت مصر القديمة التجارة ومدي أهميتها في توثيق العلاقات بين الدول وهنا نشير إلي ما طرحه السفير طارق غنيم في حديثه إلي الأهرام إلي أن وجود فرص جادة للمستثمرين قادر أن يوقف حالة الشد والجذب بين مصر وأثيوبيا وهو هنا يؤكد ما أقدم عليه أجدادنا منذ آلاف السنين عبر البحر الأحمر وأن يقبل المستثمرون علي التواصل التجاري مع أثيوبيا.

أما من جهة الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر ثانيا . فلقد تم إدراك عبر الرحلات المستمرة ومع بزوغ قوي عالمية متعددة واكتشاف الثروات الطبيعية المتنوعة أن البحر الأحمر بات أحد القنوات البحرية المهمة في العالم وذلك لما يلي: .

زيادة أهميته العسكرية والاقتصادية العالمية كونه أصبح قناة وصل بين البحار المفتوحة في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي عبر البحر المتوسط المقفول وقناة السويس, ومنه إلي باب المندب وخليج عدن فالمحيط الهندي.

. مجاورته لكثير من المناطق الحساسة ذات التأثير الحيوي في مصير دوله, وقربه من منابع النيل وروافده, ومناطق إنتاج النفط

. تزايد المخططات التي تهدد أمن المنطقة والتي قد تؤدي لكثير من الأزمات إن لم تكن الحروب.

و يمكن لأي قوي متي سيطرت علي سواحله الغربية . وبحسب أمين هويدي
. أن تندفع غربا خلال كردفان ودارفور في السودان لتصل بمناطق نفوذها علي ساحل
البحر المتوسط في حركة التفاف كبري تهدد بها مراكز ثقل المنطقة, ومن ضمنها
مصر, وفي الوقت نفسه تحكم سيطرتها علي السواحل الجنوبية للبحر المتوسط, وهو
ما عبر عنه مانشين وزير خارجية إيطاليا أواخر القرن الـ19 بأن مفاتيح البحر
المتوسط تقع في البحر الأحمر. كذلك فان أي قوة تسيطر علي سواحله الشرقية يمكنها
أن تندفع شرقا إلي مناطق الخليج لتتصل بمناطق نفوذ لها في الشرق في حركة
التفاف واسعة إلي بحر قزوين.

في هذا السياق, وبالإشارة إلي أن القراءة التاريخية تقول إنه مع انطلاق الموجات الاستعمارية في القرن الخامس عشر, كانت العلاقات تتأثر بفعل تراجع التجارة من جانب, ووجود قوي خارجية تسعي للسيطرة علي البحر الأحمر تعمل علي تعطيل إقامة علاقات سوية وطبيعية بين دولها.. والغريب أن هذا الأمر كان ينسحب علي العلاقات الدينية أيضا وعندما بدأت الأطماع البرتغالية في البحر الأحمر وفي أثيوبيا تحديدا نتج عن هذه الأطماع صراعات سياسية أعقبها مشكلات دينية مذهبية عنيفة وذلك بسبب الصراع الذى انتهي بهزيمة الأسطول المصري في عهد السلطان الغوري وفي الوقت نفسه أعلن تبعية حكام أثيوبيا إلي بابا روما

إسرائيل تطالب بتدويل النزاع بين دول حوض النيل

طالبت وثيقة إسرائيلية بتدويل النزاع بين دول منابع النيل السبع من جهة، ودولتي المصب مصر والسودان من جهة أخرى.

وذكرت صحيفة الوفد المصرية أن الذى أعد الوثيقة تسيفي مزائيل سفير إسرائيل الأسبق في مصر، وتتضمن دراسة خطيرة تحمل المزاعم الإسرائيلية حول احتكار مصر لمياه النيل وحقوق دول المنابع المهدرة بسبب المواقف المصرية.

اتهم مزائيل مصر بتجاهل المطالب الشرعية لدول المنابع، وقال: بدلا من قيام مصر بالبحث عن حلول واقعية وعملية سارت نحو حرب غير منطقية، داعياً إلي تدخل الأمم المتحدة والقوي الدولية الكبري في الأزمة.

وأشار إلي أنه لا يبدو أن مصر ستقوم بإرسال جيشها إلي دول المنابع من أجل تشديد المراقبة علي كافة دول حوض النيل، وإيقافها بالقوة إذا ما تطلب الأمر ذلك.

كما أشار إلي أن مصر بسبب تجاهلها مشكلة مياه النيل والحصص تقف الآن في مواجهة معضلة بالغة الصعوبة.وقال مصر مضطرة الآن للبحث عن حلول واقعية لمنع خفض كميات مياه النيل التي تحصل عليها بدون الدخول في مواجهة مع دول المنابع.

وحاول ترويج فكرة دخول مصر في حرب جديدة مع دول المنابع باستخدام تصريحات سابقة للدكتور بطرس غالي السكرتير العام السابق للأمم المتحدة بعيدا عن سياق هذه التصريحات.

وكان غالي قد حاول التحذير في التسعينات من خطورة النقص الحاد في مياه الشرب بسبب حالة الجفاف الطبيعية التي ضربت العديد من دول العالم في هذا الوقت وقال غالي إن الحروب يمكن أن تنشب بسبب المياه استخدم مزائيل هذا التصريح خارج سياقه، واعتبره نبوءة من غالي الذي وصفه بأنه دبلوماسي صاحب رؤية بعيدة، وقال إن مصر علي شفا حفرة اندلاع الحرب مع دول حوض النيل

بسبب رغبة كل طرف علي الاستحواذ علي القدر الأكبر من مياه النيل، وعدم رغبة الطرفين في تقديم تنازلات.

تتمثل نقطة الخلاف بين مصر والسودان من جهة وبقية دول حوض النيل من جهة ثانية في الاتفاق الموقع عام **1929** بين مصر وبريطانيا ممثلة لمستعمراتها الأفريقية ويعطي مصر حق الاعتراض على المشروعات التي تقام أعالي النهر والتي يمكن أن تؤثر على حصتها في المياه.

المياه بين الأطماع الإسرائيلية والرغبة الأثيوبية

اهتمت إسرائيل بنهر النيل باعتبار انه ثاني أنهار العالم طولا بعد المسيسبي (6695) كلم. الأمر الذي وجد تفسيرا لدى الباحث الأمريكي توماس ستوفر الذي شدد في ندوة حول إسرائيل والمياه العربية على أن

الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية هي جزء من مفهوم إسرائيلي متكامل لسياسة الموارد لم يكن بوسع إسرائيل التطلع إلى شراكات مع الدول العربية بشأن استغلال المياه، في منظور الصراع الناشب منذ 1948، غير أن توقيع اتفاق سلام بين مصر وإسرائيل في 1978، أنعش التطلعات الإسرائيلية في هذا الجانب.

كلفت الحكومة الإسرائيلية المهندس اليشع كلي بدراسة نقل مياه النيل، في أعقاب إحراز مفاوضات الجانبين الإسرائيلي والمصري تقدما ملحوظا، بعد حرب أكتوبر 1973، وقبل أن تكتمل عملية السلام بين الجانبين. قدم كلي مشروعه إلى الحكومة الإسرائيلية في 1974، وكان بمثابة دراسة شاملة حول أمكان الإفادة بسحب 1 % من مياه النيل، أي ما يساوي (800) مليون متر مكعب سنويا. درست إسرائيل أمكان الإفادة بسحب 1 % من مياه النيل أي ما يساوي (800) مليون متر مكعب سنويا

وكان مشروع ييئور الذي تصوره كلي، يقضي بتوسعة قناة الإسماعيلية إلى (30) مترا في الثانية، ومن ثم تنقل المياه إلى قطاع غزة والنقب الغربي. باستمرار مفاوضات الجانبين بشأن السلام، كلفت الحكومة الإسرائيلية عدد من الخبراء إلى جانب كلي، لتطوير الخطة،

وتحدث الإسرائيليون وقتها عن "المياه المصرية والخبرة الإسرائيلية بطريقة تفضي إلى تحويل صحراء النقب وسيناء إلى أراض خضراء في 1979، بدا الرئيس المصري الراحل أنور السادات أكثر جدية في التحدث عن ترعة السلام الواصلة بين مصر وإسرائيل ففي العام ذاته أعلن عن موافقته الرسمية، وأشار إلى أنه يريد توصيل مياه النيل إلى القدس،

لتكون في متناول المترددين على المسجد الأقصى ومسجد الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى وفيما بعد، ونظرا لتطور الأحداث في مصر واغتيال السادات، وتوتر العلاقات المصرية الإسرائيلية، تم تجميد التنفيذ وبدا للإسرائيليين أن الاستمرار في خططهم الرامية للإفادة من مياه النيل عبر مصر،

ستصطدم بعقبات في ظل متغيرات، لا تصب فى جهة المشروع كان التهديد الأثيوبي الأول لمصالح مصر المائية في 1956، أثناء حرب السويس بإعلان احتفاظها بحقها في استعمال الموارد المائية لنهر النيل لمصلحة شعبها ورفعت أثيوبيا درجة تصعيدها الموقف بتقديمها مذكرات احتجاج عامي 56، 1957 مطالبة بحقوق مكتسبة في مياه السد العالي معلنة عن عزمها إنشاء (33) مشروعا لم ينفذ منها سوى واحد بسبب الحرب الأهلية التي اندلعت آنذاك.

إلا أن أثيوبيا وبعد زوال نظام منجستو هيلا مريام في 1991، شرعت في إنشاء سدود على الأنهار التي تغذي السودان ومصر ب 85 بالمائة من مياه النيل ويستشعر الإسرائيليون تأثير الدور المصري في حال نجاح مصر في خطط التنمية والبناء وقدرتها على زعزعة ملف المياه الذي حركته أثيوبيا وكينيا في ديسمبر الماضي

مما يهدد مصالح إسرائيل ويعوق استقرارها وأبعاد المخاطر التي تحدق بمياه النيل جراء تقوية علاقة إسرائيل بأثيوبيا، بأن ملف المياه لا يغيب أبدا عن الملاحقة الإسرائيلية لمصر خصوصا بعد اجتماع دول حوض النيل في القاهرة في ديسمبر الماضي، الذي شهد تحسنا واضحا في علاقة مصر بأثيوبيا، واستشعار إسرائيل الدائم تأثير الدور المصري في حال نجاح مصر في خطط التنمية

والبناء، وقدرتها على زعزعة ملف المياه، الذي حركته أثيوبيا وكينيا في ديسمبر الماضي، مما يهدد مصالح إسرائيل ويعوق استقرارها.

الفصل الرابع

من هم يهود الفلاشا؟

من هم يهود الفلاشا؟

هم جماعة من أهل أفريقيا، تدين بشكل من أشكال اليهودية، وهي لا تنتمي إلى أي من الكتل اليهودية الكبرى :

الأشكناز والسفارديم وقد اختلفت بعض الآراء التي قيلت عن أصلهم في خمس نظريات أبرزها:

1- أنهم من نسل الأسباط العشرة المفقودة (وبخاصة سبط دان) رحلوا إلى

2- أثيوبيا بين القرن العاشر قبل الميلاد والقرن الثاني الميلادي.

2- أنهم من نسل يهود هاجروا من مصر في القرن الثاني، والسابع الميلاديين وتزاوجوا من السكان المحللين.

3- هم يهود هاجروا من اليمن في القرن الثاني الميلادي، وحتى نشوب الحرب بين الملك الأثيوبى النصراني كالب وبين الملك العربي الجنوبي اليهودي هجر المعروف بيوسف ذي نواس في القرن السادس الميلادي .

4- هم موجات من اليهود فروا خلال فترة مختلفة من مصر و جنوب الجزيرة العربية بين القرن السابع قبل الميلاد والسادس الميلادي، وتزاوجوا واختلطوا بالسكان المحليين.

5- - الفلاشا هم من نسل سبط أجاوا أثيوبيين يتحدثون اللهجة الكوشية ، تهودوا و اتخذوا لأنفسهم شكلاً خاصاً باليهودية وذلك في القرن الرابع و الخامس عشر الميلاديين.

ويسكن الفلاشا في مناطق محددة في أثيوبيا الحبشة حول بحيرة تانا في شمال غرب أثيوبيا ويسكنون في قرى بدائية وفقيرة صغيرة للغاية خاصة بهم وتضم كل قرية نحو خمسين أو ستين عائلة ليس أكثر

ويعمل رجال الفلاشا في مجال رعي الأغنام، و في الزراعة ومعظمهم يعملون كأجراء في أرض الغير ويعمل عدد منهم في حرف متعددة كالنسيج والحياكة و صناعة الفخار والحدادة وهي المهن التي تعتبر في الأوساط الأثيوبية متدنية وتنتمي بصورة تقليدية للفلاشا .

تهجير الفلاشا:

يرتبط تاريخ الفلاشا في الذاكرتين العربية والفلسطينية بمنتصف الثمانينات عندما غزوا الأرض الفلسطينية عبر جسور الشحن الجوي التي أقيمت بين تل أبيب وأديس أبابا عبر جنوب السودان ومن خلال التسهيلات التي قدمها نظام الرئيس السوداني السابق جعفر النميري لإتمام عمليات الشحن الجوي لأعداد كبيرة من الفلاشا الذين حطوا في القدس الغربية والأراضي الفلسطينية حيث ساهم جعفر النميري في إتمام أول عملية تهجير للآلاف من الفلاشا أطلق عليها اسم عملية موسى وذلك في العام 1984

وتواصلت فيما بعد عمليات تهجير الفلاشا من أثيوبيا إلى الكيان الصهيوني حيث هاجر أكثر من 20 ألفا من الفلاشا في العام 1985 في عملية أطلق عليها اسم عملية سبأ وذلك بفضل جورج بوش الأب نائب الرئيس الأمريكي وقتئذ، والذي زار الخرطوم من أجل طمأنة النميري وتأكيد الضمان الأمريكي لنجاح العملية ووافق النميري بشرط عدم توجه الطائرات الأمريكية التي ستنقل المهاجرين إلى تل أبيب مباشرة بل عبر مدينة أخرى.

وعبر مطار مهجور العزازا بشرق السودان بالقرب من مراكز تجمع الفلاشا، تمكنت المخابرات الأمريكية وعملاؤها من تنفيذ العملية

ونقلتهم الطائرات العسكرية الأمريكية مباشرة إلى مطار عسكري إسرائيلي في منطقة النقب و هكذا لم يف بوش بشرط النميري

وفي الخامس والعشرين من مايو عام 1991 يوم السبت المقدس لدى اليهود تمت عملية تهجير كبرى للفلاشا من أثيوبيا إلى تل أبيب ، و أُطلق على هذه العملية سليمان ، حيث تم تهجيرما يقرب من أربعة عشر ألف فلاشي أثيوبى بقيادة نائب رئيس الأركان الإسرائيلي العميد أمنون شاحاك في عهد رئيس الوزراء الصهيوني إسحاق شامير.

بالرغم من أن حكومة إسرائيل لا تعترف بيهودية الفلاشا إلا أنهم ينظرون فى مضاعفة أعداد الفلاشا الأثيوبيين واستجلاب الآلاف منهم ، فمن الأسباب الرئيسية والحقيقية التي دفعت إسرائيل إلى وضع الخطط لاستجلاب أكبر عدد ممكن من الفلاشا الأثيوبيين السعي لإرساء الطابع اليهودي للكيان الإسرائيلي ومواجهة أي تكاثر ونمو ديموجرافي عربي قد يؤثر على هذا الطابع في المستقبل.

فالقضية السكانية لم تعد قضية ثانوية، وخطرها لم يعد بعيد الاحتمال، بل أصبحت خطرا داهما يقرع أبواب المشروع الصهيوني، ويرسم صورة قاتمة لمستقبل هذا المشروع على أرض فلسطين المحتلة.

وقد واجه يهود الفلاشا الكثير من مظاهر العداء داخل المجتمع اليهودي العلماني مثل رفض إسكانهم في مناطق معينة،ورفض قبولهم للعمل في وظائف النخبة، كما أن يهود الفلاشا ذهلوا من علمانية المجتمع ورفض غالبية أبنائهم تطبيق الشعائر اليهودية بالرغم من أن الدولة يهودية فى الأساس•

أن معظم أفراد الفلاشا يعانون من الذلة المتزايدة والوحدة القاتلة ورفض رؤساء سبع مستوطنات يهودية استيعاب الفلاشا بداخلها، وصعوبة الحصول على سكن ملائم، كما فقد كهنة الطائفة الفلاشية وضعهم وصلاحيتهم منذ أن هاجروا إلى إسرائيل بسبب عدم الاعتراف بسلطتهم وصلاحياتهم وبسبب اهتزاز أوضاعهم ومكانتهم

إن فقدان ثقة الفلاشا بالمجتمع المحيط،أصابهم بإحباط نفسي شديد وما زال الفلاشي بعد هذه السنوات يشعر بالتنكر له و عدم الاعتراف به من قبل اليهود الآخرين والأفراد والسلطات وخاصة تصرفات الحاخامات تجاههم ويعتمد الإسرائيليون استخدام لفظ الكوش، وهي كلمة تعني العبيد في التعامل مع الفلاشا مما يزيد من عمق الهوة الفاصلة بين السادة الإسرائيليين والعبيد الأثيوبيين ومشاكل يعاني منها عدم إيجاد المسكن الملائم لهم

وفي هذا الإطار قال رئيس جمعية اليهود القادمين من أثيوبيا: لقد أتينا إلى بلاد السمن والعسل، لكي نشارك بقية أبناء الشعب اليهودي بناء المشروع الصهيوني الكبير، لكننا فوجئنا أن أحدا لا يريدنا هنا وأكد أن اليهود الأثيوبيين يتعرضون لتمييز عنصري واضح من قبل المؤسسات الرسمية وعامة الإسرائيليين، مشيرا إلى أنهم تعاملون معنا باستعلاء لأننا شرقيون ولأننا سود البشرة .

وأشار إلى ازدياد ظاهرة الانتحار في صفوف اليهود الأثيوبيين، إلى جانب الانتحار الجماعي؛ وأرجع هذه الظاهرة إلى انعدام قدرة اليهود الأثيوبيين على الاندماج في المجتمع الإسرائيلي.

وأوضحت اليهودية أستير هيرتسوج أن يهود الفلاشا يتم تهجيرهم إلى إسرائيل للعمل في الوظائف المتدنية مثل كنس الشوارع وتنظيف دورات المياه، ويتم التعامل معهم على أنهم مواطنون من الدرجة الثالثة ليس لهم نفس حقوق اليهود السفارديم (يهود الشرق) أو (الأشكنازيم)يهود الغرب.

والخوف الذي تبديه الحكومة من أن هؤلاء الأثيوبيين المهجرين قد يكونون غير يهود سيزيد من حدة العنصرية اليهودية البيضاء تجاه يهود الفلاشا؛ لأن الجميع سيخشى التعامل مع المرضى والجوعى.

وأعربت هيرستوج عن سخريتها من مبررات وزير الداخلية الإسرائيلي الذي أرجع سبب إصراره على تهجير يهود الفلاشا إلى الرغبة في معادلة الميزان الديموجرافي بين العرب واليهود في إسرائيل، دون النظر إلى آدمية هؤلاء اليهود

بعد كل تلك المشقة والتعب والهجرة إلى بلد الأحلام فوجئوا بأنهم ليسوا يهوداً، أو هكذا أخبرتهم المؤسسة الدينية في إسرائيل، وأن عليهم بالتالي الدخول في عملية تهويد جديدة قبل أن يقع قبولهم في المجتمع اليهودي؟فكما قررت المؤسسة الدينية عدم الاعتراف بيهوديتهم، قررت المؤسسة الطبية في إسرائيل عدم صلاحية دمائهم، وبناء عليه جرى إتلاف كميات من الدم كان قد تبرع بها مجموعة من يهود الفلاشا، وذلك بحجة الخوف من مخاطر أن تكون هذه الدماء ملوثة بعدوى مرض الإيدز

وهى عملية تظهر مدى السامية والإخاء التى تتصف به إسرائيل تجاه أبناءها

أما بقية الفلاشا فى أثيوبيا فقد بدأوا إضرابهم عن الطعام في معسكرهم في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، ويعبر الفلاشا بالإضراب عن احتجاجهم على طول فترة انتظارهم للترحيل إلى إسرائيل ويقول مسئولون إسرائيليون انه سيسمح لهم بالسفر بنهاية عام 2007

ويعتقد أعضاء المجموعة أنه بإضرابهم عن الطعام سيجبرون المسئولين الإسرائيليين على التحرك بسرعة وقد شكا الفلاشا من ظروف معيشتهم في رسالة أرسلوها إلى الحكومة الإسرائيلية قالوا فيها : لقد عانينا في السنوات الثماني الأخيرة في أديس أبابا أننا نواجه مجاعة كبرى وهؤلاء هم جزء من 20 ألفا من يهود الفلاشا لا زالوا يقيمون في أثيوبيا.

صهيون

صهيون بالعبرية : معناها الحصن وهو واحد من التلين الذين كانت تقوم عليهما مدينة أورشليم القديمة حيث أسس داود عاصمته الملكية. مر ذكر صهيون لأول مرة في العهد القديم كمنطقة قام عليها حصن لليبوسيين وقعت لاحقا في يد العبرانيين لتتحول لمدينة داود

في العهد القديم ورد اسم صهيون غالبا للحديث عن أورشليم بمجملها بينما في زمن المكابيين عرفت صهيون بأنها الرابية التي يقوم عليها هيكل سليمان فقط وليس مدينة أورشليم بكاملها صهيون أو جبل

صهيون (جبل النبي داود) في اليهودية هي مكان سكنى يهوه (الله) وستكون مركز خلاصه المسيحاني ، وبالنسبة لليهود فإن صهيون هي وطن العبرانيين ورمزاً لآمالهم القومية، ومن هذه الكلمة جاء مصطلح الصهيونية.

أما الرستفارية، راستا، أو الحركة الرستفارية، هي الديانة التي تقبل الإمبراطور هيلا سيلاسي الأول، الإمبراطور السابق لأثيوبيا ، كتجسيد للرب والذي يطلقون عليه اسم جاه (بالإنجليزية: Jah). كما يراه متبعوا تلك الديانة كجزء من الثالوث المقدس بوصفه المسيح المذكور في الإنجيل الاسم رستفاري يأتي من راس وتعني الرأس وهو اللقب الأثيوبى المعادل لمرتبة دوق

والجزء الثاني هو تافاري ماكونين، اسم قبل التتويج للإمبراطور هيلاسيلاسي الأول. نشأت الحركة في جامايكا بين الطبقات العاملة والمزارعين السود في أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي 1930، والتي نشأت من تأويل لنبوءة إنجيلية تقوم في جزء منها على حالة هيلا سيلاسي بوصفه الحاكم الأفريقي الوحيد في ذلك الوقت على دولة مستقلة تماماً، وألقابه كانت ملك الملوك وسيد السادة.

بحلول عام 2000 أصبح هناك مليون راستفاري من أتباع الديانة الرستفارية حول العالم، بالإضافة إلى أن تعداد ما نسبته 5 – 10 % من الشعب الجامايكي يعرفون أنفسهم بوصفهم رستفاريون.

النفوذ الصهيوني فى أثيوبيا

ولا يسعنا أن نغفل الدور الصهيوني في مسألة التصعيد الأخيرة، فأثيوبيا تعتبر أوثق حلفاء إسرائيل في إفريقيا، والنفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري والتقني الصهيوني في أثيوبيا أكبر مما يظن فيه الحياد والنزاهة، ولا يقول متقول إن علاقات مصر بإسرائيل أقوي من علاقاتها بأثيوبيا وإسرائيل تحتاج مصر أكثر من أثيوبيا ولن تجازف بعلاقاتها مع مصر من أجل عيون زيناوي، فإسرائيل تعتبر مصر والمصريين هم الخطر الأكبر علي الكيان الصهيوني، وأن السلام الفاتر القائم بينهما، من الممكن جدا أن يزول بتغيير الأوضاع السياسية المصرية، والذي قد يكون أقرب مما يتصور الكثيرون.

يهود أثيوبيا يدعون إسرائيل لاستقدامهم

وكالة هورنا – اليوم السابع – دعت طائفة يهود أثيوبيا الفلاشمورا، مجددا ، الحكومة الإسرائيلية لاستقدامهم، وفاء لوعودها السابقة على حد قولهم.

وأعلن رئيس جمعية بيت إسرائيل يهود أثيوبيا سيساى برهان للصحفيين "أننا نعانى هنا وليس لدينا شيء. وقد توفى منا 300 شخص خلال السنة الماضية بسبب الأمراض وسوء التغذية.

وأضاف أننا نعانى من السل وغيرها من الأمراض، بسبب سوء التغذية ولا نجد عملا"، موضحا أن طائفته تعد ألف عنصر فى أديس أبابا

وهناك أعداد كبيرة أخرى فى غوندار فى شمال البلاد.

وأوضح برهان وهو يعتمر الكيبا اليهودية أن البرلمان الإسرائيلي منحنا إمكانية الذهاب إلى إسرائيل لكن ذلك لم يحدث إن العائلات مشتتة ونحن نملأ الاستمارات بلا نتيجة.

ويقول أعضاء طائفة الفلاشمورا إن لديهم أقارب فى إسرائيل وإن معظمهم فى انتظار تأشيرة منذ خمس سنوات، وأنهم تركوا كل شيء واتوا إلى العاصمة الأثيوبية للاقتراب من سفارة إسرائيل، وأكدوا أن الدوائر القنصلية طلبت منهم ملء استمارات مرارا دون نتيجة.

وقد نظمت إسرائيل خلال الثمانينيات والتسعينيات عمليتى ترحيل إلى إسرائيل واستقدمت 35 ألف يهودى أثيوبى، ووعدت تل أبيب سنة 2005 بأن يكون كافة الفلاشمورا، طائفة اليهود الأثيوبيين الذين أرغموا فى القرن التاسع عشر على اعتناق المسيحية، قد هاجروا إلى إسرائيل قبل نهاية 2007.

وأثارت العمليتان أملا كبيرا لدى العديد من الأثيوبيين اليهود فانتقلوا إلى أديس أبابا بدون أى ضمان.

وفى فبراير 2007 حددت وزارة الداخلية الإسرائيلية معايير جديدة لعمليات الترحيل تحد من فرص الهجرة

المؤامرات الإسرائيلية على الأراضي الأثيوبية

تبقى المؤامرات بالنسبة للدولة العبرية، كما الأوكسجين بالنسبة للكائن الحي، فمن مؤامرة أرض الميعاد، ذلك الوعد الذي بطل لاهوتياً منذ ألفي عام، وصولاً لآخر الدسائس الإسرائيلية في القارة الأفريقية، لا تستنكف إسرائيل عن أن تزرع الأحقاد وتبذر العداوات.. لماذا الحديث عن إسرائيل وإفريقيا الآن؟

في غمرة مأساة غزة، لم يلتفت الكثير من المراقبين للشأن الإسرائيلي إلى ما يجري هناك وبخاصة على الأراضي الأثيوبية. وكانت تصريحات الخبير العسكري والاستراتيجي الأمريكي مارك برترامب عبر شبكة سكاي نيوز الأمريكية هي مفجر الصاعقة الأخيرة.

ومعروف أن علاقات تل أبيب بغالبية العواصم الأفريقية المؤثرة قد شهدت نمواً واطراداً بالغين منذ بدايات عام 2003، أي في وقت مواكب للغزو الأمريكي للعراق، لاسيما أنها قد نجحت في تقديم ذاتها على أنها الجسر والقنطرة للتقارب مع واشنطن عاصمة القوة العظمى المنفردة بمقدرات العالم والمهيمنة عليه.

والثابت أن اختراق الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وفي مقدمتها الاستخبارات الخارجية الموساد، أمر ليس بجديد، غير أن الحديث والمثير هو ملامح الانتشار العسكري الذي يجري هناك على قدم وساق مما يعود بنا إلى تصريحات برترامب قبل بداية العمليات العسكرية الإسرائيلية"في غزة بساعات قليلة كان الرجل يؤكد أن إسرائيل قامت بإعادة إحلال وتجديد

ومن ثم تطوير لعدد من قواعدها الحربية في عدد من الدول الأفريقية التي تربطها معها صداقات متعددة الأطراف في إطار علاقاتها حول العالم.

وفي أثيوبيا حيث نصبت إسرائيل قاعدة صواريخ حديثة في مواجهة القاهرة والرياض، لأنها تخشى أن تتلقى ضربة عسكرية من هذين البلدين، هذا في الوقت الذي ترتبط فيه إسرائيل بمعاهدة سلام مع مصر، ولا توجد بينها وبين السعودية صراعات مباشرة، بل على العكس فالرياض هي صاحب أحدث مبادرة للسلام مع إسرائيل.

أما عن العتاد الحربي الذي نصب هناك، فعبارة عن ثلاث بطاريات صواريخ تقليدية إضافة إلى بطارية صواريخ من طراز أريحا القادرة على حمل رؤوس نووية، وكلها صناعة أمريكية، وصاروخ أريحا الباليستي والذي كانت الولايات المتحدة قد صممته ليناسب الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو باعتباره صاروخاً ميدانياً ذا قوة مزدوجة وقادراً على حمل رأس تقليدي أو نووي.

ولعل التساؤل الواجب التوقف أمامه قبل المضي قدماً في تحليل النوايا الإسرائيلية تجاه الأمن القومي العربي هو هل الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا مرشح للمزيد من الانتشار الخبيث في الجسد الأسمر البريء؟

الجواب الخطير نعم، ذلك بأن الفقر الذي يدق الآن وبقوة أبواب العالم لاسيما في ظل الأزمة المالية الخانقة كان شديد الوطأة، ولا يزال وسيظل لسنوات مقبلة على غالبية الدول الأفريقية، ولهذا وجدت أثيوبيا في مقدمة نحو 100 دولة نامية حول العالم والأولى في إفريقيا التي تضطر إلى تأجير أراضيها الزراعية لاستغلالها صناعياً من قبل دول أخرى، وقد جاء قرار الحكومة الأثيوبية بتأجير أراضيها الزراعية للمستثمرين الأجانب نتيجة لفشل تطوير قطاعها الزراعي.

على أن الأمر في حال أثيوبيا يتجاوز فكرة تأجير الأراضي، إذ يكشف المحلل السياسي الأمريكي مايكل كيلو مؤلف كتاب حروب مصادر الثروة مؤخراً عن اجتماع عقد في تل أبيب بين أعضاء في الكنيست الإسرائيلي ووزراء أثيوبيين تناول بحث إقامة مشاريع مشتركة عند منابع نهر النيل.

وقال كيلو في مقال مطول نشرته صحيفة راندي ديلي ميل الجنوب إفريقية إن الأجندة الإسرائيلية خلال اللقاء احتوت على ملفات عدة أهمها إقامة مشاريع مشتركة بين إسرائيل وأثيوبيا وفي مقدمتها إنشاء أربعة سدود على النيل لحجز المياه وتوليد الكهرباء وضبط حركة المياه باتجاه السودان ومصر.

وكشف الكاتب أيضاً عن وعد إسرائيلي للحكومة الأثيوبية بمعونة مالية تفوق المائتي مليون دولار، بالإضافة إلى معدات حربية وأسلحة ثقيلة وعدد من طائرات إف - 16 الأمريكية لتساعدها في حربها ضد الصومال

لماذا توجه إسرائيل صواريخها الحربية إلى مصر والسعودية على نحو خاص؟

السؤال وفي شطره الأول على الأقل، وجهه سام روبتس مقدم البرنامج على قناة سكاي نيوز الأمريكية للخبير الأمريكي مارك برترامب، الذي برر الأمر بأن مصر والسعودية هما أقوى دولتين في المنطقة العربية، وتستطيعان جر قطار بقية الدول العربية وتوجيهها، كما ربط ذلك بأن التيار الديني الإسرائيلي أصبح المتحكم في إسرائيل وسياستها بشكل واضح، وبخاصة بعد أن خرجت في السنوات الخمس الماضية جماعات متشددة تشير إلى أن موعد نهاية العالم ونهاية إسرائيل قد اقترب، ولا بد أن تفترس إسرائيل أعداء ها قبل أن يفترسوها هم، ولذلك لجأت إسرائيل إلى تطوير ترسانتها الحربية، وقامت بإنشاء قواعد صواريخ فى دول تدعمها لوجستياً.

وحال نحينا المملكة العربية السعودية جانباً على أهمية دورها في ترابط وتماسك منظومة الأمن القومي العربي، تبقى مصر في مواجهة المخططات الإسرائيلية التي ترى في مصر الدولة العربية والقومية الواجب إضعافها دائماً، كونها الدولة الأبرز من دول الطوق القادرة على مجابهتها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

ما الذي تريده إسرائيل من مصر؟

بكل تأكيد وتحديد، تريد إبعاد مصر عن أي ملف وكل ملف عربي أو إسلامي، من خلال إلهائها في مسألة تمثل الجناح الثاني للأمن القومي المصري، أي مياه النيل، بعد محاولاتها المستميتة لضرب الوحدة الوطنية بين أقباط مصر ومسلميها، وفشلها اليوم وغداً وإلى الأبد في هذا السياق .

و لا ينسى المرء الدور الذي لعبته إسرائيل مع دول حوض النيل لنقض المعاهدة الدولية التي تنظم توزيع مياه النيل، الأمر الذي يأتي في إطار الاستراتيجية الإسرائيلية التي ترى أن حصر المعركة مع العرب في الجبهة الحدودية الضيقة لا يخدم إسرائيل لأسباب كثيرة، ولذلك لا بد من توسيع هذه الجبهة خصوصاً نحو ما يسمى دول المحيط العربي.

والشاهد هو أن كل ما يهم إسرائيل على هامش اختراقها لإفريقيا هو ألا يكون البحر الأحمر بحراً عربياً خالصاً، لذا استمرت إسرائيل منذ عام 1949 في تقديم مساعداتها العسكرية إلى جميع حكام أثيوبيا، بمن فيهم الماركسي منجستو هيلا ماريام. وكانت ل إسرائيل قواعد عسكرية في الجزر الإرتيرية التي استأجرتها من أثيوبيا يوم كانت إرتيريا جزءاً من أثيوبيا، وأنشأت فيها هذه القواعد بعد زيارة دايان إلى أثيوبيا عام ،1965 وفي 9/11 من العام نفسه قام حاييم بارليف بزيارة سرية إلى أثيوبيا.

ويبقى الإشارة إلى أن إسرائيل لا تلعب بمفردها في دول حوض النيل، وإنما بتنسيق مع الشريك الأمريكي الذي يوفر لتل أبيب كل سبل التأثير في دول مثل أثيوبيا وكينيا ورواندا وأوغندا والكونجو، وذلك بهدف إبقاء مصر في حالة توتر دائم وانشغال مستمر،أما يصرف جهودها في توحيد الصف العربي ودعمه

مصر و أثيوبيا

انتبهت مصر منذ فجر التاريخ لأهمية نهر النيل باعتباره شريان الحياة فارتاد علماؤها وباحثوها ومهندسوها أعالي النهر لاكتشاف منابعه كما وضعوا مخططات ضبط مياهه في فهم تام لمفهوم التحديد الطبيعي

والسياسي والقانوني, لحوض النهر ومازالت مصر تعطي العلاقة الاستراتيجية, الأوضاع الجيو سياسية لحوض النهر اهتماما خاصا ومتميزا لعلاقتها بدوله لقد أولت مصر اعتبارات التعاون مع هذه الدول بهدف استمرار تدفق مياه النهر نحو أراضيها باعتبار أن مصر هي الدولة الوحيدة بين دول حوض النهر التي تعتمد علي مياهه بنسبة95%, وأنها تعاني حاليا من فقر مائي وأن المستقبل القريب ينبيء بشح مائي في ظل ثبات الموارد المائية الحالية برغم زيادة عدد السكان وتعاظم خطط التنمية

لذا أقدمت مصر عن وعي لإبداء روح التعاون من خلال إنشاء أو المساعدة في إنشاء مشروعات هندسية مائية علي مناطق متعددة من حوض النهر. وعلي سبيل المثال أقامت سد أوين في أوغندا وسد جبل الأولياء في السودان ثم تنازلت عنه لصالح السودان بعد إنشاء السد العالي, وكذلك سدود سنار . سد خشم القرية . سد مروة بالسودان, كما أن مصر لا تعترض علي أية مشروعات يتقدم بها دول حوض النهر طالما أنها تحقق صالح هذه الدول ولا تهدد أمن مصر المائي . لقد تخطت مصر ذلك وقامت بإنشاء العديد من مشروعات التعاون في مجالات الكهرباء واستصلاح الأراضي وحفر آبار مياه الشرب وبعض مشروعات متعددة لأغراض التنمية والتعليم والصحة. ولم تترك مناسبة للمساندة السياسية للنظم الشرعية في دول الحوض ألا وبذلت جهدها الداعم والمؤيد.

الدور المصري في مبادرة حوض النيل

منذ بداية التعاون الإقليمي في ستينيات القرن العشرين ومصر تشارك في جميع أنشطته وآلياته وتحث بقية دول حوض النيل على الانضمام إليها وتعمل على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة في الوقت الذي كانت فيه بقية دول حوض نهر النيل رافضة أو مترددة في البداية في المشاركة في آليات وأنشطة هذا التعاون الإقليمي حتى وصل هذا التعاون إلى مرحلة متميزة عندما انضمت جميع دول حوض النيل إلى الآلية الجديدة السارية حالياً وهي مبادرة دول حوض النيل وهي الآلية التي تعتبر خطوة كبيرة ومثمرة على طريق التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل .

وبعد تعديل فترة عمل تجمع التيكونيل في ديسمبر **1998**، اقترحت مصر إنشاء آلية جديدة تضم دول حوض النيل جميعاً بما فيها أثيوبيا وكينيا وتشمل وضع إستراتيجية للتعاون بين الدول النيلية، تبدأ بعمل دراسات لبعض المشروعات التي تقوم على مبدأ الفائدة للجميع ثم تنتقل بعد ذلك إلى مرحلة التنفيذ .

وقد قامت مبادرة حوض النيل علي تقسيم الحوض إلي حوضين فرعيين رئيسيين، الأول هو حوض النيل الشرقي ويشمل مصر والسودان وأثيوبيا، والثاني هو حوض نيل البحيرات الاستوائية ويشمل الكونغو ورواندا وبوروندي وكينيا وتنزانيا وأوغندا ومصر والسودان. ويقع تحت الأحواض الفرعية مجموعة من المشروعات هي :

أ) مشروع نيل هضبة البحيرات الاستوائية، ويهدف إلي :

ترشيد استخدام المياه في الزراعة . الربط الكهربائي- تنمية الثروة السمكية في بحيرة ألبرت . مقاومة نبات ورد النيل في نهر كاجيرا . تنمية حوض نهر كاجيرا الذي تشترك فيه كل من رواندا وبوروندي وتنزانيا وأوغندا . إدارة أحواض أنهار سيو . كالابا . مالاكيسي التي تقع بين أوغندا وكينيا . إنشاء وحدة لتنسيق المشروعات .

ب) مشروع النيل الشرقي، ويهدف إلي : تطوير نموذج رياضي تخطيطي للنيل الشرقي لتقييم تأثير المشروعات التنموية ذات الفائدة المتبادلة سلباً وإيجاباً . دراسات المصادر المائية المتكاملة والمتعددة الأغراض لحوض نهر البارو. أكوبو -مشروع إدارة الفيضان والإنذار المبكر. مشروع تنمية الطاقة الكهرومائية والربط الكهربائي . تنمية مشروع الري والصرف . إدارة الأحواض العليا للهضبة الأثيوبية- إقامة المكتب الإقليمي لمشروعات النيل الشرقي .

أما مشروعات الرؤية المشتركة والتي تشارك فيها جميع دول الحوض فقد تم الاتفاق علي المشروعات الآتية منها مع إقامة مكتب إقليمي للتنسيق بين دول الحوض.

الإدارة البيئية المحلية العابرة لحدود دول حوض النيل فى السودان . التبادل الإقليمي للطاقة فى تنزانيا . الاستخدام الكفء لمياه الري فى كينيا . المشاركة في عائد التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى أوغندا . إدارة وتخطيط المصادر المائية وبناء نظام لدعم اتخاذ القرارفى أثيوبيا . التدريب التطبيقي فى مصر. الإعلام والتنسيق بين المشروعات فى أوغندا

ويمكن تقسيم الدور المصري في مبادرة حوض النيل إلى اتجاهين أساسيين هما.. الدور الدبلوماسي التفاوضي والدور الاقتصادي التنموي.

أولاً: الدور الدبلوماسي

يمثل الدور الدبلوماسي التفاوضي أهمية كبيرة وجزءاً مهماً في دعم مصر لمبادرة حوض النيل، حيث تتلخص الدبلوماسية المائية المصرية في النقاط التالية . :

. الاستخدام الأمثل لمياه النيل وتنمية موارده بالتعاون المستمر مع دول حوض النيل من خلال الالتزام بقواعد القانون الدولي في استخدام المياه واحترام ما تقره الاتفاقيات الدولية والمعاهدات الخاصة بنهر النيل ومصالح الدول النيلية الشقيقة التي تشارك مصر في الانتفاع بمياه النهر .

. الزيارات المستمرة والمتواصلة لعواصم دول حوض النيل والتي تتم في سياق مبادرة دول حوض النيل وتحقق المصلحة العامة للدول العشر، حيث يدخل في برنامج المبادرة نحو عشرين مشروعاً مشتركاً لتنمية موارد النهر على مستوى الحوض ككل وعلى مستوى الأحواض الفرعية في مجالات المياه والكهرباء والطاقة والبيئة والتدريب وغيرها بما يعود بالنفع المشترك على دول حوض النيل جميعها .

. تأكيد مصر من خلال الزيارات المستمرة على تمسكها بالمبادرة الجديدة لتنمية موارد النهر لصالح شعوبه واستعدادها لتقديم جميع الخبرات الفنية التي تهدف إلى تنفيذ مشروعات مشتركة تعود بالنفع على شعوب دول الحوض وتسهم في دعم الاستقرار والسلام الاجتماعي والتنمية الشاملة .

. الاجتماعات واللقاءات الدورية سواء بين دول حوض النيل العشر أو بين دول النيل الأزرق الثلاث بما يتيح الاتفاق مع رؤى ووجهات نظر مشتركة مع اجتماعات المجلس الوزاري الأفريقي للمياه وآخر تلك الاجتماعات كان في يونيو **2004**، وكان أبرز بنود أجندة أعماله هو مناقشة التقارير الخاصة باجتماعات التجمعات الإقليمية الخمسة بأفريقيا .

- أن التعاون بين دول حوض النيل في ظل المبادرة هو جزء من منظومة متكاملة ومستمرة تتحقق بأسلوب منهجي وعلمي يعتمد على الرؤية المستقبلية وعلى وضع الاحتمالات والسيناريوهات المختلفة مع الأخذ في الاعتبار جميع المتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية .

وقد كانت لهذه الدبلوماسية المصرية أفضل النتائج خلال الفترة الأخيرة وليس أدل على ذلك سوى عرض تجربة مصر في إدارة الموارد المائية خلال المؤتمر الدولي للموارد المائية في المناطق شبه الجافة والذي عقد بالبرازيل في أكتوبر **2004**، لتبادل الخبرات بين الدول في مجالات الموارد المائية والزراعية ودعم الاستثمار المشترك في تأسيس مؤسسات الأعمال في مجالات خدمات الري والزراعة، أضف إلى ذلك اختيار المبادرة الأوروبية للمياه الأفريقية، مصر لتوفير المياه النقية، وانتخاب وزير الموارد المائية والري د. محمود أبوزيد رئيساً شرفياً دائماً للمجلس العالمي للمياه بمجلس المحافظين لصندوق المياه الأفريقي .

وقد برز الدور المصري مؤخراً من خلال :

- المؤتمر الدوري لدول حوض النيل الأزرق؛ الذي عُقد بمدينة شرم الشيخ (يونيو2004) بمشاركة وزراء الموارد المائية بمصر والسودان وأثيوبيا لاعتماد البرنامج الزمني للمشروعات المشتركة والتي تشمل حماية التربة والهضبة الحبشية من الانجراف.. وكانت خطوات التقدم خلال هذا المؤتمر دبلوماسياً هي :

. نفي وزراء دول حوض النيل الشرقي ما ترده وسائل الإعلام حول وجود خلافات بين دول الحوض العشر نفياً قاطعاً .

. تأكيد التعاون بين دول حوض النيل الذي تجاوز مرحلة بناء الثقة بين الحكومات والمنظمات الشعبية والبرلمانية، ويتم دعمها بين الشعوب من خلال تبادل الزيارات، مع الإسراع بالبدء في تنفيذ فكرة المنتدى البرلماني الأول لدول حوض النيل؛

جاءت فكرة عقد المنتدى البرلماني لدول حوض النيل بعد دعوة رئيس مجلس الشعب المصري دول حوض النيل في مارس **2004** لإنشاء هذا المنتدى لتحقيق التواصل بين الشعوب لتقوم بدور مساند لدول حوض النيل في تحقيق وتبادل الخبرات وحسن استخدام موارد مياه نهر النيل من المنبع إلى المصب، وكانت أهم النقاط التي أكدت عليها مصر خلال المنتدى ما يلي :

. توضيح الجهود المبذولة من الحكومات أمام البرلمانيين وأهمية العمل لتوطيد العلاقات بين البرلمانيين والحكومات

والتخفيف من حدة المشكلات التي تثار من هنا وهناك .

. السعي للتنسيق بين البرلمانات بعضها البعض في الوقت الذي يتم فيه مراجعة الاتفاقيات والتوصل إلى اتفاقية حاكمة وشاملة لمياه النيل تحدد وسائل استثمار مياه نهر النيل .

ثانياً: الدور الاقتصادي :

نظراً لأهمية مسألة التمويل لتنفيذ مشروعات الجدوى وعدم قدرة دول الحوض على تحمل تكاليفها فقد حرص المجلس الوزاري لدول حوض النيل على إشراك العديد من الجهات الدولية المانحة من خلال ما يعرف بالاتحاد الدولي للتعاون في حوض النيل والذي بدأ أول اجتماعاته في يونيو **2001** بجنيف .

وقد أنيط بالإتحاد مهمة الربط بين دول حوض النيل والتجمعات الدولية فيما يتعلق بتوفير التمويل الآتي من هيئات التمويل الخاصة والعامة لدعم مشروعات إدارة وتنمية موارد المياه في النيل والمشروعات الأخرى المرتبطة بها، كذلك سيعمل الإتحاد كمنتدى للحوار الذي سيضم الدول والمانحين والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص .

وتشير الاحتياجات إلى الحاجة إلى نحو **211** مليون دولار تصرف في ثلاث اتجاهات هي :

. تنفيذ مشروع برنامج الرؤية المشتركة بتكلفة **122** مليون دولار .

. إعداد مشروع العمل العابر للحدود بتكلفة **79** مليون دولار .

. إدارة برنامج مبادرة حوض النيل بتكلفة **10** مليون دولار .

ولتوفير الاحتياجات المالية تم الاستقرار على آليات للتمويل تهدف إلى تعظيم قدرة الدول على تنفيذ المشروعات من ناحية، ومقابلة طلبات المانحين بالمحاسبة والشفافية من ناحية ثانية، وإيجاد إدارة فعالة للتمويل من ناحية ثالثة .وقد أسفرت الجهود الجماعية المدعومة من قبل المؤسسات الدولية المانحة عن آلية جديدة للتعاون وذلك بإقرار مستويين من مقترحات المشروعات :

1- المستوى الجماعي للتعاون :

وتم إجمالها في سبعة مشروعات هي: الوصول إلى الاستخدام الأمثل للمياه في الأغراض الزراعية، إدارة وتخطيط الموارد المائية، وضع خطط للتدريب التطبيقي، تبادل الطاقة الهيدرومائية، إنشاء إطار بيئي استراتيجي لضمان التنمية المستديمة لحوض نهر النيل، تنمية الإمكانيات التجارية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الانتفاع المشترك وتقدر التكلفة الكلية لدراسات جدوى هذه المشروعات بنحو 122 مليون دولار .

ومن أهم المشروعات التي تمت على المستوى الجماعي هي :

أ) مشروع النموذج الرياضي لحساب كميات المياه :

حيث قامت مصر بالتعاون مع خبراء الهيئة الدولية للري والصرف في تنفيذ مشروع جديد لتعظيم الاستفادة من الموارد المائية داخل كل دولة من دول حوض النيل، وإحداث التوازن بين الموارد المائية المتاحة بها والاستخدامات، والتعرف على المواقع المختلفة والموارد المتاحة في كل

منها لتأكيد هذا الهدف وذلك بتطبيق نتائج استخدام نموذج رياضي مبتكر وجديد لأول مرة على مستوى العالم كله لحساب الموارد المائية لكل دولة على حدة، ثم دول حوض النيل كله، ومن ثم التوصل إلى حلول عاجلة وحاسمة للمشكلات التي تواجه هذه الدول مع البحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المختلفة التي تواجه شعوب هذه الدول النيلية العشر .

ومع تنفيذ هذا المشروع يمكن حساب كميات الموارد المائية المستقبلية بدرجة عالية من الدقة مع كيفية التنبؤ بهذه الموارد، ومن ثّم تحديد طرق التعامل مع هذه الموارد المتاحة سواء في حالة الزيادة أوفي حالة النقصان، وكذا كيفية التعامل معها بتحديد حصص كل دولة من دول حوض النيل حسب مواردها المائية واحتياجاتها الفعلية من هذه الموارد

وقد قامت مصر بتقديم معونة فنية تصل إلى 12 مليار جنيه لتنفيذ برامج لتطوير البحيرات ومجرى النيل بالتعاون مع دول الحوض، إضافة إلى ذلك فقد طالبت مصر بما يلي :

. تفعيل دور التعاون الفني بين وزارات العمل في دول حوض النيل فيما يتعلق بتنظيم سوق العمل والتكامل في الاستخدام داخل

هذه الدول بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وبما ينعكس إيجابياً على مسيرة التنمية الاقتصادية في هذه الدول .

. ضرورة فتح آفاق لرجال الأعمال والمستثمرين المصريين لإقامة مشروعات استثمارية تنموية في دول الحوض بنظام **BOT** مع تدعيم خطوط المواصلات وزيادة حجم التبادل التجاري .

ب) مشروع الربط الكهربائي : في مطلع عام **2005** قامت دول حوض النيل الشرقي بمناقشة تنفيذ مشروع الربط الكهربائي لتوليد الطاقة الكهرومائية النظيفة من المنابع الأثيوبية في السودان ومصر، وخلال مايو **2005** تم الانتهاء من الدراستين الخاصتين بالربط الكهربي بين السودان وأثيوبيا وبدأ بعدها خبراء الدول الثلاث في مراجعة الدراستين وعرضها على الوزراء المختصين لاتخاذ الإجراءات اللازمة .

ويعد تنفيذ مشروعات الربط الكهربائي بين دول حوض النيل الشرقي خلال العشرين عاماً القادمة باعتبارها الأساس لتنفيذ مشروعات السدود ومحطات الكهرباء .

ج) مشروع غرب الدلتا : يسهم هذا المشروع في ري واستصلاح أكثر من **350** ألف فدان جديدة بفرع جديد من النيل يمتد إلى هذه المنطقة في مصر .

2- المستوى الثنائي للتعاون

أ. السودان : تندرج مشروعات التعاون المائي بين مصر والسودان تحت إطار التكامل الجديد بين البلدين، بما يحقق نتائج إيجابية في القريب العاجل وعلى المستوى البعيد لمصلحة الشعبين وبما يعزز فرص التعاون .

ويشهد التعاون الفني مع السودان نشاطاً متزايداً خلال الفترة الحالية في استخدامات مياه النيل، فمنذ قيام الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل أسفر التعاون الفني عن دراسات وبحوث على طول مجرى نهر النيل في منابعه بالسودان وإعداد مشروعات مشتركة لزيادة إيراد النيل والتي ستنفذ لمصلحة الدولتين وسيكون لها عائد اقتصادي واجتماعي كبير على مصر والسودان شماله وجنوبه ومنها قناة جونجلي التي تم تنفيذ **70 %** منها، والتي سيؤدي استكمالها وتشغيلها إلى توفير **4** مليارات متر مكعب من المياه في مرحلتها الأولى بكل دولة، وبالتالي زيادة الحصص المائية للدولتين وإقامة مشروعات تنمية اجتماعية واقتصادية بالجنوب السوداني. كما أن هناك اتفاق بين الدولتين على إقامة مشروعات لاستغلال كل دولة لنصيبها من مياه النيل بالإضافة إلى مشروعات جديدة لاستقطاب الفواقد المائية في بحر الغزال ومنطقة مشار .

وتسهم الهيئة المشتركة لنهر النيل بين البلدين في دعم مبادرة حوض النيل لخدمة جميع دول حوض النيل للتنمية واستغلال الطاقة المتاحة من نهر النيل، خاصة غير المستغلة منها في منابعه، حتى الآن لمصلحة كل دول الحوض.

كما اتفقت مصر والسودان على إنشاء شركة مصرية سودانية مشتركة تهدف إلى تطوير المجرى الملاحي لنهر النيل في البلدين سواء من خلال التطهير أو وضع العلامات الإرشادية بالإضافة إلى تطهير الصنادل وأجهزة الصيانة الملاحية من خلال الاستفادة بخبرات وإمكانيات البلدين .

وقد بدأت وزارة الموارد المائية والري بالتعاون مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في إعداد الرسومات الهندسية الخاصة بأعمال تنفيذ البنية الأساسية للري والصرف لزراعة مساحة 150 ألف فدان جديدة بولاية أعالي النيل بالسودان

والتي سيتم زراعتها بالعديد من المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها الحبوب والقمح والتي تنفذها الشركة الوليدة المصرية السودانية المنشأة حديثاً

ب . أثيوبيا :تتراوح مشروعات التعاون الثنائي بين مصر وأثيوبيا بين مشروعات استثمارية زراعية وحفر آبار جوفية في أثيوبيا والتبادل السلعي ودعم الميزان التجاري والاقتصادي للبلدين، كما تقوم مصر بتقديم التكنولوجيا الخاصة بدعم مشروعات الري والزراعة لأثيوبيا .

وفي أكتوبر **2004** تم تأسيس أول شركة مصرية أثيوبية متخصصة لتصنيع مواسير الري والمواد العازلة برأسمال **10** ملايين دولار، وهو الأمر الذي يمثل مؤشراً جديداً على تنامي وتوثيق العلاقات الأخوية الطيبة بين البلدين ويشكل بداية موفقه لوجود الاستثمارات المصرية في السوق الأثيوبية .

ج ـ أوغندا :يشمل التعاون المصري الأوغندي جميع المجالات، وخاصة مجال إدارة وتخطيط وتنمية المصادرة المائية والمشروعات الصغيرة المرتبطة بالأمطار ونظم المعلومات الجغرافية، بالإضافة إلى المشروع المصري الأوغندي لمقاومة الحشائش المائية الذي انعكس ايجابياً على الاقتصاد الأوغندي لأنه مشروع أعاد لنشاط صيد الأسماك بالبحيرات

الاستوائية حيويته حيث يمثل تصدير الأسماك في أوغندا ثاني أهم مصدر للدخل القومي الأوغندي بعد زراعة وتصنيع وتصدير محصول البن .

ويتطرق التعاون المصري الأوغندي إلى إيفاد خبراء وزارة الري المصرية إلى أوغندا لبحث تطوير نظم الري المصري بمناطق شمال شرق البلاد وتدريب الكوادر الفنية والاشتراك في تحديد مواقع توليد الطاقة من مساقط المياه الصغيرة وكذا دراسات المياه الجوفية .

وما تزال الفرص قائمة لبلورة نمط للتعاون بين دول حوض النيل خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار قيام وزراء دول الحوض بالتفاوض حول صياغة إطار قانوني جديد منظم للعلاقات المائية، يقوم على القواعد القانونية والأعراف الدولية إلى جانب الدعم والتأييد الدولي لخطوات التعاون الجماعي في المنطقة من خلال دعم المانحين الدوليين للمشروعات التنموية المائية المشتركة.

حقيقة الدور المصري بدول حوض النيل في الماضي والحاضر

سعت مصر منذ القدم إلى تنظيم علاقتها بدول حوض النيل و الاتصال الدائم بدولها بالاتفاق على الأسلوب الأمثال لاستغلال مياه نهر النيل بما يعود بالنفع على كل دول الحوض مع الحفاظ على حق مصر التاريخي في مياه نهر النيل و بالفعل نجحت مصر في ذلك من خلال عقد العديد من الاتفاقيات سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي، يصل عددها إلى أكثر من 15 اتفاقية ، وقع بعضها أبان فترات الاستعمار و كان لها تأثير على العلاقات الحالية بين مصر و دول الحوض.

أ- الاتفاقيات الثنائية:

1- الهضبة الأثيوبية:

هناك خمسة اتفاقيات تنظم العلاقة بين مصر و أثيوبيا و التي يرد من هضبتها 85% من مجموع نصيب مصر من مياه النيل:

1- بروتوكول روما الموقع فى 15 إبريل 1891 بين كل من بريطانيا و إيطاليا التي كانت تحتل إريتريا فى ذلك الوقت . بشأن تحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين فى أفريقيا الشرقية، و تعهدت إيطاليا فى المادة الثالثة من الإتفاقية بعدم إقامة أية منشآت لأغراض الري على نهر عطبرة يمكن أن تؤثر على تصرفات النيل.

2- إتفاقية أديس أبابا الموقعة فى 15 مايو 1902 بين بريطانيا و أثيوبيا، تعهد فيها الإمبراطور منيليك الثاني ملك أثيوبيا بعدم إقامة أو السماح بإقامة أي منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنها أن تعترض سريان مياه النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية و الحكومة السودانية مقدماً.

3- إتفاقية لندن الموقعة فى 13 ديسمبر 1906 بين كل من بريطانيا و فرنسا و إيطاليا.

و ينص البند الرابع منها على أن تعمل هذه الدول معاً على تأمين دخول مياه النيل الأزرق و روافده إلى مصر.

- إتفاقية روما وهى عبارة عن مجموعة خطابات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا فى 1925 ، وتعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان فى مياه النيل الأزرق والأبيض وروافدهما ، وتتعهد بعدم إجراء أى إشغالات عليهما من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسي .

5- إطار التعاو ن الذى تم توقيعه فى القاهرة فى الأول من يوليو 1993 بين كل من الرئيس المصري ورئيس الوزراء الإثيوبى آنذاك ميليس زيناوى ، وكان لهذا الإطار دور كبير فى تحسين العلاقات المصرية الأثيوبية وتضمن هذا الإطار التعاون بين مصر وأثيوبيا فيما يتعلق بمياه النيل فى النقاط التالية : -

عدم قيام أى من الدولتين بعمل أى نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضرراً بمصالح الدولة الأخرى.

- ضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها .

- احترام القوانين الدولية .

- التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفواقد .

2-الهضبة الإستوائية : تعد المصدر الثانى لمياه النيل حيث يصل 15% من مياهها إلى مياه النيل وتضم ستة دول هى :كينيا ، تنزانيا ،أوغندا ، الكونغو الديمقراطية، رواندا وبوروندى

مصر و أثيوبيا

و تنظم العلاقة المائية بينهم وبين مصر عدد من الاتفاقيات أهمها : -1

اتفاقية لندن الموقعة فى مايو 1906 بين كل من بريطانيا والكونغو – وهى تعديل لاتفاقية كان قد سبق ووقعت بين ذات الطرفين فى 12 مايو 1894 – وينص البند الثالث منها على أن تتعهد حكومة الكونغو بألا تقيم أو تسمح بقيام أى إشغالات على نهر السد مليكى أو نهر أسانجو أو بجوارهما يكون من شأنها خفض حجم المياه التي تتدفق فى بحيرة ألبرت ما لم يتم الإتفاق مع حكومة السودان .

2- اتفاقية 1929 وهى عبارة عن خطابين متبادلين بين كل من رئيس الوزراء المصرى آنذاك محمد محمود وبين المندوب السامي البريطاني لويد ، وكلا الخطابين موقعين بتاريخ 7 مايو 1929 ومرفق بهما تقرير للجنة المياه الذى سبق إعداده فى عام 1925. ويعتبر هذا التقرير جزءاً من هذه الإتفاقية ،وكان توقيع بريطانيا على هذه الاتفاقية نيابة عن كل من السودان وأوغندا وتنجانيقا تنزانيا حالياً وجميعها دول كانت تحتلها بريطانيا آنذاك وأهم ما ورد فى تلك الإتفاقية :

أ-ألا تقام بغير إتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى أو أى إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص مقدار المياه الذى يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضرراً بمصالح مصر.

ب- وتنص الإتفاقية أيضاً على حق مصر الطبيعي والتاريخي فى مياه النيل

3-إتفاقية لندن الموقعة فى 23 نوفمبر 1934 بين كل من بريطانيا نيابة عن تنجانيقا وبين بلجيكا نيابة عن رواندا وبوروندى وتتعلق بإستخدام كلا الدولتين لنهر كاجيرا.

4-إتفاقية 1953 الموقعة بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا بخصوص إنشاء خزان أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا ، وهى عبارة عن مجموعة من الخطابات المتبادلة خلال عامى 1949 و1953 بين الحكومتين المصرية والبريطانية ،ومن أهم نقاط تلك الإتفاقية:

-أشارت الإتفاقيات المتبادلة إلى إتفاقية 1929 وتعهدت بالإلتزام بها ونصت على أن الإتفاق على بناء خزان أوين سيتم وفقاً لروح إتفاقية 1929 .

– تعهدت بريطانيا فى تلك الإتفاقية نيابة عن أوغندا بأن إنشاء وتشغيل محطة توليد الكهرباء لن يكون من شأنها خفض كمية المياه التى تصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصولها إليها أو تخفيض منسوبها بما يسبب أى إضرار بمصلحة مصر.

- اتفاقية 1991 بين كل من مصر وأوغندا التى وقعها الرئيس مبارك والرئيس الأوغندى موسيفينى ومن بين ما ورد بها :

- أكدت أوغندا فى تلك الإتفاقية احترامها لما ورد فى إتفاقية 1953 التى وقعتها بريطانيا نيابة عنها وهو ما يعد اعترافاً ضمنياً بإتفاقية 1929.

- نصت الإتفاقية على أن السياسة التنظيمية المائية لبحيرة فيكتوريا يجب أن تناقش وتراجع بين كل من مصر وأوغندا داخل الحدود الآمنة بما لا يؤثر على احتياجات مصر المائية.

3- إتفاقيات المياه الموقعة بين مصر والسودان

هناك اتفاقيتان لتنظيم العلاقة المائية بين مصر والسودان وهما :

1- اتفاقية 1929 تنظم تلك الإتفاقية العلاقة المائية بين مصر ودول الهضبة الإستوائية ،كما تضمنت بنوداً تخص العلاقة المائية بين مصر والسودان وردت على النحو التالي فى الخطاب المرسل من رئيس الوزراء المصرى والمندوب البريطاني :- إن الحكومة المصرية شديدة الإهتمام بتعمير السودان وتوافق على زيادة الكميات التى يستخدمها السودان من مياه النيل دون الإضرار بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى تلك المياه . - توافق الحكومة المصرية على ما جاء بتقرير لجنة مياه النيل عام 1925 وتعتبره جزءاً لا ينفصل من هذا الاتفاق

- أ لا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى أو أى إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى تنبع سواء من السودان أو البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص مقدار المياه الذى يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضرراً بمصالح مصر .

- تقدم جميع التسهيلات للحكومة المصرية لعمل الدراسات والبحوث المائية لنهر النيل فى السودان ويمكنها إقامة أعمال هناك لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر بالإتفاق مع السلطات المحلية .

2- إتفاقية 1959 وقعت هذه الاتفاقية بالقاهرة فى نوفمبر 1959 بين مصر والسودان ، وجاءت مكملة لاتفاقية عام 1929 وليست لاغيه لها ، حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان فى ظل المتغيرات الجديدة التى ظهرت على الساحة آنذاك وهو الرغبة فى إنشاء السد العالى ومشروعات أعالى النيل لزيادة إيراد النهر وإقامة عدد من الخزانات فى أسوان وتضم اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل على عدد من البنود من أهمها :

- احتفاظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل وقدره 48 مليار متر مكعب سنوياً وكذلك حق السودان المقدر بأربعة مليار متر مكعب سنوياً .

- موافقة الدولتين على قيام مصر بإنشاء السد العالى وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق وما يستتبعه من أعمال تلزم السودان لاستغلال حصته

كما نص هذا البند على أن توزيع الفائدة المائية من السد العالى والبالغة 22 مليار متر مكعب سنوياً توزع على الدولتين بحيث يحصل السودان على 14.5 مليار متر مكعب وتحصل مصر على 7.5 مليار متر مكعب ليصل إجمالي حصة كل دولة سنوياً إلى 55.5 مليار متر مكعب لمصر و18.5 مليار متر مكعب للسودان .

- قيام السودان بالاتفاق مع مصر على إنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر بهدف استغلال المياه الضائعة فى بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض ، على أن يتم توزيع الفائدة المائية والتكلفة المالية الخاصة بتلك المشروعات مناصفة بين الدولتين .

- إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان .

فكرة بيع الماء

من السهل نقل المياه من مكان إلى آخر أو انتقال حق استغلال المياه إلى آخرين مثل أي عقد بشأن كثير من السلع. وتؤمن الدكتورة بات الخبيرة في سياسة المياه بإمكانية التجارة في المياه بتحسين الفعالية

والكفاءة من خلال تخصيص المياه للاستخدام الأفضل وهو الأفضل أيضا للبيئة. وترى أن هناك فائضاً في المياه على مستوى العالم ولكن المشكلة في إهدار استخدامها في كثير من المناطق، وما نحتاجه وفق بات هو المزيد من تخصيص الموارد المائية بصورة أكثر كفاءة وزيادة عدد المتخصصين الذين يؤمنون بأن السوق يمكن أن يوفر مثل هذا النظام. وأصبحت التجارة في حصص المياه من أكثر المشاريع التجارية تفضيلاً بين المستثمرين الصغار.

ويقول رونالد سافيل المياه بالفعل مصدر محدود عندما يتعلق الأمر بالاستهلاك، وأهميته للمستقبل واضحة للعيان ويضيف سافيل أن المياه سوف تصبح النفط القادم وأن شركاتها سوف تحقق مكاسب ضخمة من التجارة فيها كما هو الحال مع شركات النفط، ولهذا قرر سافيل شراء أسهم في صناديق الاستثمار المشترك للمياه ورغم قدرة السوق على تخصيص الموارد بكفاءة استناداً على قاعدة العرض والطلب إلا أن هذا الأمر يصعب مع مورد المياه الذي يعد مصدراً حيوياً للبشرية.

يصعب مقارنة المياه بالنفط، فالعالم قد يستطيع العيش دون النفط، ولكنه يستحيل العيش دون مياه وفي النهاية نخلص إلى أن المياه سلعة عامة ومن أساسيات الحياة، وأنها في كثير من الأحيان تثير عديداً من القضايا العابرة لحدود الدولة

وتعتبر الجهود السياسية العالمية المشتركة في الإدارة والحفاظ على هذا المورد النادر والذي يتعرض للتناقص بمرور الوقت هي الاستراتيجية الأفضل لمواجهة تلك الندرة والصراعات التي يمكن أن تنشأ في ظل هذه الندرة وتزايد الاستهلاك. (تقرير واشنطن)

فور تولي الدكتور محمد نصر الدين علام وزارة الموارد المائية والري فى مصر بدأ الحديث حول خصخصة المياه في مصر، وعاد اقتراح عدد من خبراء الري للظهور من جديد بزعم وجود فاقد كبير في المياه التي تستهلك في الزراعة ويدعو إلي تركيب عدادات مياه علي كل قطعة أرض ومحاسبة الفلاح وفقا للكميات المستهلكة

ويستند أصحاب هذا الاقتراح إلي أن الزراعة التي تستهلك 80٪ من إجمالي حصة مياه مصر ٥,٥٥ مليار متر مكعب يمكن توفير ما يقارب ربع الكمية إذا ما تم محاسبة الفلاح الذي لا يهتم بنسبة الفاقد لأنه لا يدفع ثمنها

كما أن هناك زراعات كثيرة يتم غمرها بكميات أكبر من احتياجاتها مما يؤدي إلي تلف محاصيل أو تقليل إنتاجيتها، كما يستند أصحاب هذا الاقتراح إلي أن حصة مصر التي حصلت علي آخر تقنين لها عام 1٩٥٩ عندما كان عدد سكان مصر لا يتجاوز ٠٢ مليون نسمة هي نفسها الحصة التي تحصل عليها الآن بعد أن تجاوزت الثمانين مليون نسمة، ولا ينتظر أن تحصل علي أية زيادة أخري نتيجة لإجماع دول حوض النيل علي اتخاذ موقف مناهض لمصر في هذا الشأن،

وفشلت جميع جهود وزارة الري مع روابط مستخدمي المياه في تقليل الفاقد لعدم وجود رادع مادي وهو ما يساهم في تفاقم أزمة المياه في مصر.

وكان الاقتراح قد تمت مناقشته عام ١٨٩٩ في المؤتمر الدولي للمياه الذي عقد بالقاهرة وتراجعت عنه حكومة الجنزوري في ذلك الوقت عقب انتصار تيار الخبراء المعارض الذي اعتبر أن قيام مصر بخصخصة وبيع المياه يشكل سابقة خطيرة تحول المياه إلي سلعة تباع وتشتري وهو

ما يمنح دول حوض النيل الحجة في القيام بنفس الشيء مع دول المصب مصر والسودان واستند أصحاب هذا الرأي أيضاً إلي أن دول حوض النيل تنفذ خطة استغلال موسعة تجاه مصر حيث ناقش البرلمانان الكيني والأوغندي اقتراحات ببيع المياه إلي مصر والسودان كما أن جميع دول حوض النيل تناقض الموقف المصري الداعي إلي التوقيع علي مبادرة المياه المشتركة

والتي تم تأسيس بنودها علي أساس اتفاقات ١٩٢٩ و١٩٥٩ وهي الاتفاقات التي تقنن حصتي مصر والسودان، وترفض إقامة أي مشروع مائي علي نهر النيل دون موافقة مصر ولكنها قدمت عشرات المشروعات المشتركة بين دول الحوض التي يمكنها توفير ٨٥ مليار متر مكعب توزع علي دول حوض النيل إضافة إلي إقامة مشروعات كهربائية وتنمية الموارد المائية وتنمية الطاقة

وقدمت مصر عشرات المنح الخاصة بتدريب مهندسي الري في دول الحوض وإنشاء مئات الآبار للمياه الصالحة للشرب في كينيا وإنقاذ قري الصيادين في أوغندا من الغرق عبر منحة مصرية بتنظيف البحيرة من حشائش ورد النيل وهي منحة بأكثر من ٠٧ مليون جنيه مصري،

ولكن دول الحوض تراوغ منذ بداية التسعينيات وترفض التوقيع علي الاتفاق علي الرغم من عدم حاجاتها لمياه نهر النيل حيث تعتمد أثيوبيا مثلا علي ٨٩٪ من احتياجاتها المائية علي الأمطار وتتساقط علي الكونغو أكبر نسبة أمطار في العالم ووفقا للقانون الدولي فإن اتفاقات المياه تورث مثلها مثل حدود ما بعد الاستعمار.

وفي هذا الإطار يقول الدكتور رشدي سعيد الخبير العالمي المعروف أن مصر يمكن أن تدخل حروبا مع دول حوض النيل بسبب المياه خاصة أن إسرائيل تتحرك وفق أجندة استراتيجية معروفة هناك، فهي تحاول الحصول علي مياه النيل بالشراء من دول الحوض واستخدام مصر والسودان ممرا مدفوع الأجر للمياه الإسرائيلية وإذا ما نجحت إسرائيل في تنفيذ مخططها فلن يكون أمام دول الحوض إلا القيام بالشيء نفسه مع مصر والسودان

وأن مصر هي دولة النهر ولا وجود لها بدونه وسوف تتحول إلي صحراء قاحلة في حالة تنفيذ دول الحوض للمخططات الإسرائيلية والأمريكية خاصة توصيات المعهد الزراعي الأمريكي التي أصدرها في عام ٨٦٩١ عقب عودة بعثة وزارة الزراعة الأمريكية من أثيوبيا والتي تدعو إلي إقامة ٣٣ سدا علي الهضبة الأثيوبية التي تمد مصر ب٨٥٪ من احتياجاتها.

وقال العالم المصري إن الزراعة في مصر والعالم لم تعد مشروعا كدر للربح وكل دول العالم تقوم بدعمها بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ولا توجد طريقة لدعم الزراعة في مصر إلا بمنح المياه مجانا للفلاح وعملية خصخصة وبيع المياه سوف تقضي تماما علي عملية الزراعة في مصر وأقر سعيد بأن مصر لن تحصل علي زيادة في حصتها المائية بسبب الموقف السياسي لدول حوض النيل

إضافة إلي عدم قدرة مصر التخزينية حيث لا يمكن لبحيرة ناصر وهي بنك مصر المائي استيعاب أكثر من حصتها وأوضح أن تقليل الفاقد يمكن أن يتم بتوعية الفلاح أولا ثم التخلص من ملاعب الجولف التي انتشرت في البلاد وتستخدم كميات كثيفة من المياه إضافة إلي حمامات السباحة وزراعة الصحراء والطرق الصحراوية

وإمداد المناطق السياحية بمياه النيل علي الرغم من قدرتها علي تحلية مياه البحر.

كما قال إن الحديث عن بيع المياه أمر خطير جدا لأنه يقضي علي عملية الزراعة من ناحية ويقدم نموذجا للبيع والشراء من ناحية ثانية،والبديل كما طرحه رشدي سعيد هو إقامة روضات صناعية في الصحراء لتخفيف الضغط علي الوادي

وليس زراعتها ويري عدد من المراقبين أن الدعوة إلي بيع المياه في مصر التي يقف خلفها البنك الدولي المشارك في مشروعات حوض النيل تمثل فخا استعماريا جديدا يحاول أن يضع مصر فيه بزعم تقنين استخدام المياه وتقليل الفاقد وأن الخطوة التالية ستكون حتما هي قيام دول حوض النيل بفعل نفس الشيء مع دولتي المصب مصر والسودان.

وكان الدكتور رشدي سعيد قد حذر من إدخال أي طرف دولي في مشروعات النيل لأنه طرف يحقق مصالح سياسية لصالح إسرائيل وأمريكا ويشكل دعماً لمطالب دول الحوض المخالفة للقوانين الدولية وبدأ البنك العمل في المشروعات مع وزارة محمود أبو زيد الذي وجهت له انتقادات موسعة في هذا الشأن .

الفصل الخامس مستقبل العلاقات المائية بين مصر ودول حوض النيل(1)

مستقبل العلاقات المائية بين مصر ودول حوض النيل(1)

انتبهت مصر منذ فجر التاريخ لأهمية نهر النيل باعتباره شريان الحياة فارتاد علماؤها وباحثوها ومهندسوها أعالي النهر لاكتشاف منابعه كما وضعوا مخططات ضبط مياهه في فهم تام لمفهوم التحديد الطبيعي والسياسي والقانوني, لحوض النهرومازالت مصر تعطي العلاقة الاستراتيجية, الأوضاع الجو سياسية لحوض النهر اهتماما خاصا ومتميزا لعلاقتها بدوله

و لقد أولت مصر اعتبارات التعاون مع هذه الدول بهدف استمرار تدفق مياه النهر نحو أراضيها باعتبار أن مصر هي الدولة الوحيدة بين دول حوض النهر التي تعتمد علي مياهه بنسبة95%, وأنها تعاني حاليا من فقر مائي وأن المستقبل القريب ينبيء بشح مائي في ظل ثبات الموارد المائية الحالية

برغم زيادة عدد السكان وتطور خطط التنمية. ومن ثم فإن من حق مصر أن تشعر بالقلق حيث تعرض الإيراد المائي فترات تاريخية مختلفة ولأسباب سياسية

كما أن مصر أيضا تتعرض لتهديد جديد وهو احتمال تأثر مصادر مياه نهر النيل من جراء التغيرات المناخية بما يحمله ذلك من خطر شديد في مواجهة نقص موارد مياه نهر النيل الذي تمثل المياه الحياة لشعبها ولم تكن مصر في سعيها لتأمين احتياجاتها المائية حاليا ومستقبلا غافلة عن أهمية تحقيق مصالح جميع الدول المشتركة معها في حوض النهر.

لذا أقدمت مصر عن وعي لإبداء روح التعاون من خلال إنشاء

أو المساعدة في إنشاء مشروعات هندسية مائية علي مناطق متعددة من حوض النهر وعلي سبيل المثال أقامت سد أوين في أوغندا وسد جبل الأولياء في السودان ثم تنازلت عنه لصالح السودان بعد إنشاء السد العالي, وكذلك سدود سنار ـ سد خشم القرية ـ سد مروة بالسودان

كما أن مصر لا تعترض علي أية مشروعات يتقدم بها دول حوض النهر طالما أنها تحقق صالح هذه الدول ولا تهدد أمن مصر المائي ـ لقد تخطت مصر ذلك وقامت بإنشاء العديد من مشروعات التعاون في مجالات الكهرباء واستصلاح الأراضي وحفر آبار مياه الشرب ومشروعات متعددة لأغراض التنمية والتعليم والصحة. ولم تترك مناسبة للمساندة السياسية للنظم الشرعية في دول الحوض ألا وبذلت جهدها الداعم والمؤيد.

العلاقات المائية المصرية الأثيوبية:

تعتبر أثيوبيا أهم دول المنابع نظرا لحجم الماء الوارد منها في إطار الحوض الشرقي لنهر النيل سنويا, وعلي الرغم من ذلك فإن أثيوبيا لا ترتبط بمصر بأي اتفاق أو تنظيم إقليمي باستثناء اتفاقي بريطانيا(المسئولة عن السودان آنذاك) وإيطاليا(المسئولة عن الحبشة آنذاك), وهي اتفاقية خاصة بالحدود الأثيوبية السودانية والتي تقضي في مادتها الثالثة عدم قيام أثيوبيا بأية أعمال علي النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السودان مما يؤثر علي كمية المياه المتدفقة في نهر النيل ولم تتجاوب أثيوبيا من هذا التاريخ مع أي محاولات مصرية لتنظيم العلاقة المائية مع دول حوض نهر النيل ومن الجدير بالذكر أنها لم تلتزم بهذا الاتفاق

كما اعترضت علي اتفاقيتي1959,1929الخاصتين بمصر والسودان غير أن ذلك لم يمنع وجود مظاهر تعاون, حيث وقع الرئيس المصرى ورئيس وزراء أثيوبيا عام1993 إطارا للتعاون بين مصر وأثيوبيا يتضمن في مادته الرابعة أن يتم تناول موضوع إستخدام مياه نهر النيل تفصيلا من خلال الخبراء علي أساس الإطار الاتفاقي للمجاري المائية الدولية المؤسس علي الاستغلال الأمثل والمنصف وعدم الضرر والتعاون بين دول النهر, وعلي الرغم من ذلك قامت أثيوبيا وتقوم حاليا بتنفيذ أعمال مائية علي النهر دون التشاور مع مصر والسودان لقد قامت أثيوبيا تاريخيا بهذه الأعمال علي مياه نهر النيل وبشكل منفرد ولم يمثل ذلك أزمة لضعف تأثير هذه المشروعات علي مصر والسودان.

نهر النيل.. حياة أو موت بالنسبة لمصر

الزراعة من أهم المصادر الرئيسية فى الدخل القومي وتعتبر عنصر أمن وأمان للشعوب فمن لا يملك قوته لا يملك حريته والله سبحانه وتعالى هيأ لنا طبيعة جغرافية جعلتنا في مصاف الدول الغنية ،ولكن على مدار الحكومات المتعاقبة بدأ نجم الزراعة في الأفول بسبب سياسات خاطئة أودت بنا إلى جب عميق ننتظر السيارة ليدلو بدلوهم لينتشلونا منه ، فأزمة مياه الري كابوس يهدد الفلاحين فى مصر

إن أى تلاعب فى حصة مصر من مياه النيل معناه نقص حصة المواطن المصرى فى مياه الشرب ولم تكن أزمة المياه وليدة اليوم ولكن تضرب بجذورها فى أعماق التاريخ وعبارة أن النيل لمصر حياة أو موت ذكرت عبر التاريخ ففي 2 مايو عام 1929أرسل مصطفى النحاس إلى

تشمبرلين وزير الخارجية البريطاني آنذاك احتجاجا على اتفاقية مياه النيل ووصف قضية المياه بمسألة حياة أو موت بالنسبة لمصر وموضوع أن النيل لمصر حياة أو موت لا يحتاج لتوضيح حيث انه لا يحتاج لذلك حيث بلا ماء فلا حياة

وصلت بعض الخلافات حول تقسيم المياه بين دول حوض النيل درجة وصفها مسئول مصري بأنها بمثابة إعلان حرب ولا يتوانى مسئولون وخبراء مصريون عن استخدام تعبير الحرب في مواجهة أية أحاديث تتردد عن إعادة توزيع حصص دول حوض النيل من مياهه، فالأمر خطير جداً إنه يرقى إلى إعلان حرب ولقد رفضت مصر الموافقة على توقيع الإطار القانوني والمؤسسي لمبادرة مياه النيل بدون وجود بند صريح يحافظ على حقوقها التاريخية في مياه النيل

وقال وزير الري وا لموارد المائية المصرى إن مصر اشترطت للتوقيع على الإطار القانوني والمؤسسي أن تتضمن الاتفاقية نصاً صريحاً يتضمن عدم المساس بحصة مصر وحقوقها التاريخية في مياه النيل إضافة إلى ضرورة أن يتضمن البند الخاص بالإطار المسبق أي مشروعات تقوم بها دول أعالي النيل، إتباع إجراءات البنك الدولي في هذا الشأن صراحة وأن يتم إدراج هذه الإجراءات في نص الاتفاقية وليس في الملاحق الخاصة بها كما أن مصر اشترطت أيضا في اجتماع دول حوض النيل بالكونغو أن تكون جميع القرارات الخاصة بتعديل أي من بنود الاتفاقية أو الملاحق بالإجماع وليس بالأغلبية، وفي حالة التمسك بالأغلبية فيجب أن تشمل دولتي المصب (مصر والسودان) لتجنب انقسام دول الحوض ما بين دول المنابع

التي تمثل الأغلبية ودولتي المصب اللتين تمثلان الأقلية كما أن المفاوضات التى تتبعها اتجاه مصر إلى وضع مشروعات اقتصادية وتنموية لدول المنبع، ضمن ما يسمى بمبادرة حوض النيل، تكلفت 211 مليون دولار لكن ذلك لم يأت بعائد إيجابي على مصر، فدول المنبع تعتبر الاتفاقيات التاريخية التي تنظم حصة مصر من مياه النيل ظالمة لهذه الدول ويجب تعديلها وتقترح مصر تشكيل لجنة رباعية مكونة من مصر والسودان وأثيوبيا وإحدى دول الهضبة الاستوائية وخبيرين من الهيئات الدولية لإيجاد صيغة مناسبة للاتفاقية التي تمسكت دول الحوض بالتوقيع على إطار لها خلال ستة أشهر على أن يتم رفعها للمجلس الوزاري لاعتمادها وإقرارها

ويقول وزير الري إنه بالرغم مما حدث في الكونغو فإن مشروعات التعاون المشترك مع دول الحوض سوف تستمر وكذلك المساعدات باعتبارها ضمن محطات التفاوض، مؤكداً أن القاهرة سوف تستوعب رغبات دول حوض النيل بما يضمن في ذات الوقت مصلحة مصر، مشيرا إلى أن دول الحوض السبع ستعلن موقفها من الاقتراحات المصرية وأن الوضع الحالي لا يضيرها، فالقاهرة موقعة على اتفاقيات ملزمة لجميع دول الحوض بما فيها السودان ومنذ استقلال دول حوض النيل تثور مطالب بين الحين والآخر من جانب حكوماتها بإعادة النظر في اتفاقيات قديمة، باعتبارها تمت إبان وقوع هذه الدول تحت الاستعمار وأن هناك حاجة لدى بعض هذه الدول (خاصة كينيا وتنزانيا) لموارد مائية متزايدة بل إن تنزانيا أعلنت منذ استقلالها عدم اعترافها بهذه الاتفاقيات من الأصل،

مصر و أثيوبيا

فيما كانت القاهرة تتمسك دائما بالدعوة إلى احترام الاتفاقات التاريخية كي لا تتحول القارة الأفريقية إلى فوضى، كما سعت مصر إلى الدخول في تعاون فني واقتصادي مع هذه الدول، خاصة مع إدراكها لوجود تدخلات من قبل قوى خارجية وبالتحديد من قبل إسرائيل والولايات المتحدة لدفع المنطقة إلى حافة الصدامات

ويقول الخبراء إنه بالرغم من محاولات التهدئة التي تتبناها القاهرة إلا أن هناك خطورة كبيرة في الأمر في ظل ما يتردد عن حروب المياه القادمة في المنطقة، مؤكدين أن مبادرات التعاون مع دول حوض النيل ليست سوى مسكنات ومهدئات في ظل تزايد الاحتياج الفعلي من جانب هذه الدول للمياه، إضافة إلى العبث الصهيوني والغربي في هذا الملف الاستراتيجي لاتخاذه أداة لابتزاز مصر والضغط عليها، مشددين على أن تأمين مصر لمواردها المائية يشكل على الدوام أحد التحديات المباشرة للأمن القومي المصري .

حروب وشيكة بسبب نقص المياه في العالم.

يتوقع عدد من الخبراء والمتخصصين أن يكون هذا القرن قرن الحروب على مصادر المياه، فرغم الحقيقة الثابتة بأن المياه تُغطي أكثر من ثلثي مساحة الكرة الأرضية (71%) إلا أن 97.5% منها مياه مالحة لا تصلح للاستخدام. وأغلب إمدادات المياه العذبة إما مخزنة في شكل جليد بالقطبين الشمالي والجنوبي أو في باطن الأرض والتي يصعب الوصول إليها، ونتيجة لذلك فإن جزءا ضئيلا من مصادر مياه كوكب الأرض ومع

تزايد عدد السكان عالميا أضحت قضية الأمن المائي من أهم القضايا التي باتت تأتي على أولويات الاحتياجات والمطالب الدولية.

ويعد حوض نهر النيل مستودعاً مائياً يغطي 1.3 مليون ميل مربع وهي مساحة أكبر بقليل من أراضي الهند ونهر النيل الذي يعد أطول نهر في العالم يمر بـ 10 دول، هي: مصر، السودان، أثيوبيا، أوغندا، تنزانيا، كينيا، الكونغو الديمقراطية، رواندا، بوروندي وأريتريا وثلاث دول فقط وهي مصر، السودان وأثيوبيا تمثل 85% من الأراضي التي تشكل الحدود المائية للحوض

ويتوقع أن يزيد الطلب على المياه في تلك المنطقة خلال الـ 40 سنة المقبلة نظراً لزيادة عدد السكان بدول حوض نهر النيل فعلى سبيل المثال يبلغ التعداد السكاني بمصر حاليا 80 مليون نسمة ويتوقع أن يصل إلى 121 مليون نسمة بحلول عام 2050 وسيصل عدد سكان السودان بحلول عام 2050 إلى 73 مليون نسمة،

وتزايد السكان ليس العامل الوحيد لزيادة الطلب على مصادر المياه بالمنطقة

يقول ديفيد شين أستاذ الشئون الدولية بجامعة جورج واشنطن إن مشاريع الري تُعد أكبر تهديد لمستقبل الاستخدام الودي لمياه نهر النيل، فتلك المشاريع الكبيرة تستخدم كمية كبيرة من المياه والتي لا تعود مرة أخرى إلى نظام النهر

مصر لن تسمح بالتحكم في مياه النيل

استبعدت مؤسسة العلوم والسياسة الألمانية في برلين . أهم مؤسسة بحثية تقدم توصياتها للحكومة الألمانية مباشرة . أن تتنازل مصر

عن موقفها الحالي المتمسك بحصتها في مياه النهر باعتبارها قضية أمن قومي ويري خبير الشئون الأفريقية والمصرية في المؤسسة شتيفان رول أن الخلاف الرئيسي هو بين مصر وأثيوبيا حيث تصل لمصر85% من مياه النيل عبر النيل الأزرق في الهضبة الأثيوبية, وترغب أديس ابابا منذ عام1990 في الاستفادة من هذه الميزة الجيوستراتيجية اقتصاديا في بناء سدود للتوسع في مشروعات الري وتوليد الطاقة

إلا أن الخطر يكمن في أن تصبح أثيوبيا في وضع يسمح لها بالتحكم في كمية المياه التي تصل إلي مصر وهو وضع سوف تعمل مصر علي منعه بأي وسيلة أما تأثير دول المنبع الأخرى فليس حيويا علي مصر حتي إذا توسعت هذه الدول في مشروعات علي نهر النيل الأبيض فلن يؤثر ذلك علي كميات المياه لمصر والسوادن بنفس الدرجة كما هو الحال في السدود علي النيل الأزرق.

وتخلص المؤسسة البحثية الألمانية في تحليلها للأزمة الراهنة حول مياه النيل إلي أن الأمر يتطلب تدخلاً سريعا من الجهات المانحة وهي البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبنك التنمية الأفريقي ودول أوروبية مثل ألمانيا وهي الجهات التي مولت مشروعات للمياه في دول الحوض قيمتها أكثر من مليار دولار منذ عام2003 فهذه الجهات المانحة لا ترغب في اندلاع نزاع بسبب مياه النيل في هذه المنطقة.

آليات التعاون الإقليمي

نظراً للمستجدات المستمرة ولطبيعة الدول العشر المشكلة لحوض النيل وما شهدته من تطورات بعد زوال الاستعمار ، وحرصاً من مصر على مد جسور التعاون مع دول حوض النيل لما تشكله من عمق استراتيجي لمصر وما يمثله النيل فى حياة الـ مصريين ,فقد أصبح من الضرورى إيجاد آليات جديدة للتعاون الإقليمى بين دول الحوض إلى جانب الإتفاقيات السابق الإشارة إليها ، وقد بدأت بالفعل هذه الآليات منذ الستينيات من القرن الماضي على النحو التالي:

1- هيئة مياه النيل :تم إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان تحت مظلة إتفاقية 1959، تعمل على دراسة وإنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر وكان أهم دراساتها أربعة مشروعات تقع جميعها داخل حدود السودان ولا تؤثر على دول المنبع الأخرى وتوفر 18 مليار متر مكعب سنوياً بعد انتهائها وهى:

- مرحلة أولى من مشروع قناة جونجلى .
- مرحلة ثانية من مشروع قناة جونجلى .
- مشروع مشار .
- مشروع بحر الغزال .

وتضم هيئة مياه النيل لجنة فنية تجمع خبراء البلدين{مصر والسودان} وتجتمع دورياً لحل أى مشاكل تعترض تنفيذ إتفاقية 1959 .

2- مشروع الهيدروميت

وهى تعنى دراسة الأرصاد الجوية والمائية لحوض البحيرات الاستوائية ، وقد انطلق هذا المشروع عام 1967 بمشاركة خمس دول فقط من دول الحوض العشر وهى مصر وكينيا وتنزانيا وأوغندا والسودان ، وانضمت إليه بعد ذلك رواندا وبوروندى والكونغو الديمقراطية {زائير آنذاك}،ثم انضمت أثيوبيا بصفة مراقب.

وبمقتضى هذا الاتفاق أقيمت محطات رصد فى مجمعات الأمطار الرئيسية – بحيرات فيكتوريا وكيوجا وألبرت . وقد حظى بتمويل دولى من العديد من الدول المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأرصاد العالمية ،وقد تم هذا المشروع على ثلاثة مراحل وهى :

أ-الأولى من 1967 وحتى 1972 بتمويل من برنامج الأمم المتحدة .

ب-الثانية من 1976 وحتى 1980 بتمويل من برنامج الأمم المتحدة .

ج-الثالثة من 1981وحتى 1992 بدعم من الدول المتشاطئة .

3-تجمع الأندوجو: ويعنى الأخوة باللغة السواحيلية، وقد كانت مصر صاحبة فكرة إنـ شائه بتأييد من زائير والسودان ، ويضم أغلب دول حوض النيل فى منطقة شرق ووسط أفريقيا ،وقد أعلن عن إنشائه أثناء انعقاد المؤتمر الوزارى الأول لدول حوض النيل المنعقد فى الخرطوم فى نوفمبر 1983، وكانت أهداف التجمع :

1- التشاور والتنسيق فى المواقف بين دول المجموعة تجاه القضايا الإقليمية .

2- د عم التعاون بين دول المجموعة فى مجال التنمية .

3- تبادل الخبرات فى كافة المجالات بهدف دعم التعاون الإقليمى .

4- أن تنعقد اجتماعات الأندوجو فى إطار التعاون الإقليمى الوارد طبقاً لخطة عمل لاجوس الاقتصادية الصادرة فى 1980 .

5- دعم التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء فى الإتفاقية .

غير أن هذا التجمع صادفته كثير من العقبات التى حالت دون تحقيق أهدافه ومن أهم تلك العقبات :

1- نقص التمويل الكافي لتمويل مشروعاته .

2- التنافس الدائم بين أثيوبيا والسودان على استضافة لجنة المتابعة الدائمة .

4-تجمع التيكونيل :وهو تجمع للتعاون الفنى بين دول حوض النيل للتنمية وحماية البيئة ، وقد أنشئ هذا التجمع فى ديسمبر 1992 بمشاركة ست دول كأعضاء عاملين وهم : مصر –السودان –تنزانيا – أوغندا – رواندا – الكونغو الديمقراطية وحصلت باقي الدول على صفة مراقب ، واستمر مشروع التيكونيل خلال الفترة من 1992 وحتى 1998 الذى يعد أول آلية منظمة تجمع دول الحوض بخطة شاملة تضمنت 22 مشروعاً من أهمها مشروع إعداد إطار للتعاون الاقليمى القانونى والمؤسسى بين دول حوض النيل الذى شكلت له لجنة فنية قانونية تضم ممثلين من دول حوض النيل تجتمع بشكل دورى عدة مرات كل عام ، وقد تحولت تلك اللجنة فى 2002 إلى لجنة تفاوضية مشتركة

5- مبادرة حوض النيل: تأسست مبادرة حوض النيل عام 1999 بهدف وضع استراتيجية للتعاون بين الدول النيلية والانتقال من مرحلة الدراسات إلى مرحلة تنفيذ المشروعات ، وقد رفعت المبادرة شعار تحسين معدلات التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر . ولأول مرة انضمت كافة دول حوض النيل إلى آلية من آليات التعاون بينهم بصفة أعضاء عاملين باستثناء إريتريا التى اكتفت بصفة مراقب. وقد اشتملت المبادرة على 22 مشروعاً موزعة على محورين:

ا- مشروعات الرؤية المشتركة على مستوى دول الحوض العشر، وقد وزعت تلك المشروعات على دول الحوض ليقوم كل منها بدوره فيها ،واحتفظت مصر بمشروعات التدريب التطبيقي .

ب- مشروعات الأحواض الفرعية ،وقد قسمت تلك المشروعات إلى منطقتين يقع تحت

كل منها مجموعة من المشروعات :

- مشروعات نيل هضبة البحيرات الإستوائية .

- مشروعات النيل الشرقى .

رؤية مصرية تجاه أثيوبيا

إن تعزيز التعاون بين مصر وأثيوبيا يتيح لمصر الاستفادة من المشروعات المشتركة من ناحية والاعتراف بمطالب أثيوبيا من ناحية أخرى بما يجعل حل الخلاف المائي ممكنا بصورة تعاونية لكن في إطار عدد من العوامل أهمها:

-الوعي بالاعتماد المتبادل والبعد عن الإثارة في تناول قضية المياه بين البلدين

-إمكانية زيادة إجمالي واردات المياه

-استثمار الميراث الممتد من المبادرات القائمة على حل النزاعات وبناء الثقة

-ويرتبط ذلك التعاون بالقدرة على تفعيل مجموعة من الآليات المتكاملة المستندة على الحق في التنمية وعدم الإضرار وفي هذا السياق يمكن التركيز على عدة مستويات للتحرك الأول الدخول في مفاوضات سياسية تراعي المصالح المشتركة وعدم الإضرار وتعدد سبل التعاون الجماعي

المستوى الثاني يتعلق بالبعد التنموي الذي يتبناه العديد من دول الحوض في ما يتعلق بالاستخدام للموارد وكيفية أن يكون متجاوزا للتقلبات غير المتوقعة ويرتبط بهذا تغيير نمط الري من ري مطري إلى ري دائم في أثيوبيا على الأخص.

مصر و أثيوبيا

المستوى الثالث إشراك المنظمات الشعبية في شبكة من التفاعلات البيئية على مستوى المجتمعات في دول الحوض بما يحقق مقتضيات تغيير الصورة الذهنية المتبادلة والإدراك الحقيقي لمتطلبات التعاون الجماعي. إن التحدي أمام مصر وأثيوبيا هو النجاح في مشاركة الفائدة بدلا من المشاركة في صراع وزيادة الإنتاج بدلاً من إثارة التوترات والتعاون لـ تطوير حاويات مياه بدلاً من حاويات حروب واستخدام المياه بدلاً من سوء استخدام المياه.

1-برنامج الاستراتيجي للنيل الشرقي(ENSAP) :

ويضم مصر والسودان وأثيوبيا، ويهدف إلى ضمان الاستخدام الأمثل للمياه، ومواجهة قضايا الفقر. وقد تم البدء في هذا البرنامج من خلال مشروع أولي يسمى "التنمية المتكاملة للنيل الشرقي(IDEN) ، يضم سبعة مشروعات فرعية؛ هي:

- نموذج تخطيط النيل الشرقي – تنمية صادرات المياه متعددة الأغراض - الإنذار المبكر من الفيضانات – تطوير وسائل الاتصال بين السودان وأثيوبيا– استثمار وتجارة الطاقة للحوض الشرقي–. الري والصرف – إدارة مصادر المياه

تم إنشاء المكتب الإقليمي الفني لحوض النيل الشرقي ومقره أديس أبابا لتسهيل العمل التعاوني بين الدول الأعضاء، ويديره 3 مديرون واحد من كل دولة.

واستجابة لهذه السياسة حرصت أثيوبيا على طمئنة مصر بشأن مياه النيل حيث نفى وزير الري الأثيوبي وجود أي مشروعات مشتركة بين أثيوبيا وإسرائيل، وأن أي تعاون من هذا ا لنوع يتم في أضيق الحدود وعلى مستوى التدريب الفني الذي لا يرقى إلى تعاون يترتب عليه التزامات من الجانب الأثيوبي ،وأكد سيفراوجارسو أن المسئولين الأثيوبيين حريصون على عدم التوقيع على أي اتفاق، أو الموافقة على قيام مشروعات من شأنها تعرض أمن مصر أو الدول المشاركة في حوض النيل للمخاطر، سواء من جانب إسرائيل أو غيرها من القوى الدولية والإقليمية

مصر في خطر

وكان خبراء مصريون في مجال المياه، أكدوا أن الدول التي وقعت علي الاتفاقية الإطارية، هي الأخطر علي حصة مصر من مياه النيل، مرجعين ذلك إلي أن أثيوبيا تتحكم وحدها فيما يقرب من 85% من حصة مصر من مياه النيل، في حين تتحكم كل من أوغندا وتنزانيا في بحيرة فيكتوريا التي تسهم بما يقرب من 15% من حصة مصر من المياه؛ حيث تصب أغلب الفروع في بحيرة فيكتوريا عبر كل من أوغندا وتنزانيا، أما خطورة رواندا فتأتي في أنها ترفع شعار بيع المياه لمن يدفع أكثر.

وقالوا : إن بوروندي والكونغو لا تتحكمان في نهر النيل، أما كينيا فهي أقل الدول تحكماً، وأوضحوا أن الضرر من توقيع هذه الاتفاقية سيقع علي مصر بشكل أساسي، مشيراً إلي أن آثاره قد تظهر بعد 50 عاماً، خاصة أن أثيوبيا تتوسع في إقامة السدود والمشروعات المائية بها، وهذا الأمر يعد خصماً من حصة مصر السنوية من مياه النيل.

وأشاروا الي أن التوقيع المنفرد لدول المنابع علي الاتفاقية الإطارية سيؤدي إلي تناقص حصة مصر من مياه النيل، مضيفين أنه لا يمكن التنبؤ بنسبة هذا التناقص في الوقت الحالي، لكن نقصان متر مكعب واحد من المياه ليس في صالح مصر.

مصر و أثيوبيا

شن رئيس الوزراء الأثيوبي هجوما عنيفا ضد مصر بسبب أزمة مياه نهر النيل وقال إن علي مصر أن توقف بلطجتها حسب تصريحاته

المستفزة فيما يتعلق بعزم بلاده بناء السدود علي نهر النيل وأكد رفضه للتهديدات المصرية فيما يتعلق ببناء السدود علي نهر النيل.

وقال لقد بدأ عهد جديد في حوض النيل وأضاف أن بعض الناس في مصر لديهم أفكار قديمة وبالية تقوم علي افتراض بأن مياه نهر النيل تخص مصر، وأن مصر لديها الحق في تقرير من يحصل علي تلك المياه، وأن الدول المتواجدة في الجنوب وهي دول المنبع غير قادرة علي استخدام مياه نهر النيل لأنها دول غير مستقرة وفقيرة.

وتابع رئيس الوزراء الأثيوبي: هذه الظروف تغيرت، وأكد أن بلاده تتمتع بالاستقرار رغم أنها لا تزال دولة فقيرة، ولكنها قادرة علي تغطية الموارد الضرورية لبناء ما تشاء من البنية الأساسية والسدود علي نهر النيل.

وترك زيناوي الباب مفتوحا أمام الحل الدبلوماسي بقوله إن إنهاء الأزمة يأتي من خلال الجهود الدبلوماسية للتوصل إلي حل يرضي جميع الأطراف.

وكانت أثيوبيا أعلنت عن افتتاح أكبر سد مائي على بحيرة تانا، والتي تعتبر أحد أهم موارد نهر النيل، وذلك في سابقة خطيرة تشير إلى نية دول منابع النيل في تصعيد مواقفها ضد مصر.

ويقع سد بليز فى ولاية أمهرة الواقعة على بعد 500 كيلو من العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، و تكلف 500 مليون دولار، وقالت أثيوبيا أنه سيولد المزيد من الطاقة الكهرومائية باستخدام الموارد المائية لبحيرة

تانا، لافتة إلى أنها المرة الأولى التى تستغل فيها أثيوبيا نهر النيل، والذى تشاركها فيه ثماني دول أفريقية.

في المقابل، حذر خبراء مصريون في مجال المياه من خطورة إنشاء مثل هذه السدود علي حصة مصر من مياه النيل، واصفين إنشاءها بالسابقة الخطيرة التي ستدفع دول حوض النيل الأخرى إلي أن تحذو حذو أثيوبيا وتقوم بإنشاء السدود دون الرجوع إلي مصر.

أهداف استراتيجية لإسرائيل في إفريقيا

الواضح أن وجود إسرائيل في أثيوبيا هو تخطيط للمستقبل فضلا عن إمكان إحراز كثير من النجاح في أفريقيا مبررا رؤيته بأن علاقات إسرائيل بأثيوبيا، ظلت دائما مميزة، و لم تتأثر حتى بحقبة منجستو هيلا مريام، الاشتراكية على الرغم من كون النظام الأثيوبي وقتها جزء من المعسكر الاشتراكي، وحلف عدن، المعاديين للغرب، ورد السبب إلى التخوف الإسرائيلي والأثيوبي المشترك من المد العربي في البحر الأحمر خلال الحروب الأثيوبية الأريتيرية، اتخذت الدول العربية موقفا دائماً مؤيداً لإريتريا، وبعد استقلال أريتريا، وقعت تحت قبضة نظام معاد للعرب.

الخيار الأثيوبي تجاه أريتريا يحظى بدعم إسرائيلي لخشيتها من وصول قوى إسلامية وعربية إلى الحكم في أريتريا من جهتها كانت أثيوبيا تخشى أن تسفر العلاقة العربية الإريترية عن دعم للرئيس الإريتري أسياس أفورقي وتتوقع انهيار النظام الأريتيري، عوضا عن رغبة القوميات الأثيوبية المختلفة في إحلال النظام الإريتري بنظام يتوافق مع أثيوبيا يمكن

الأخيرة من الوصول إلى البحر الأحمر لأن قيام دولة أريتريا المستقلة حرم أثيوبيا من سواحلها البحرية، التي تم ضمها لإريتريا .

إسرائيل تبحث استغلال علاقة أثيوبيا بالسودان وجيبوتي

من جهة أخرى لايمكن نفي تطلعات إسرائيل للصومال البلد الذي يعيش فوضى، والبحث عن دور إستراتيجي يمر من خلال تقوية العلاقة مع أثيوبيا، تمهيداً لاستغلال الحدود الطويلة التي تفصل بين البلدين، والاتجاه إلى الجزء الشمالي من الصومال، المحكوم بواسطة حكومة علمانية غير مهتمة بالبعد العربي، وباحثة عن تقارب مع إسرائيل، لتتمكن تاليا من قص جناح أساسي في العالم العربي وهو الصومال بشقيه.

تعمل إسرائيل على تقويض أطراف العالم العربي ويرى خبراء أن اتفاق السلام المتوقع في السودان، والذي سيتيح كيانا ذاتيا في الجنوب، ولا يمنع إقامة علاقة بين الكيان الجنوبي، وبين أية دولة في العالم، يمكن أن يحقق لإسرائيل نشاطًا استثماريا ضخماً

وسيتعين على إسرائيل أن تتسلل خلسة من خلال البوابة الأثيوبية، التي ستمكنها كذلك من استغلال المدينة التجارية الأثيوبية المفتوحة في ميناء سواكن على ساحل البحر الأحمر شرق السودان، إضافة إلى مدينة أثيوبية في جيبوتي، في انسياب صادراتها الصناعية إلى أفريقيا

الفصل السادس

سياسة مصر المائية تجاه أثيوبيا

سياسة مصر المائية تجاه أثيوبيا

مصر هبة النيل إذا كان هيرودوت قد أطلق هذه المقولة منذ آلاف السنين فإنها لم يبد صدقها على مدار هذه السنين مثلما يبدو الآن، وليس أدل على ذلك من تسارع وتيرة عمل الدبلوماسية المصرية لتعزيز العلاقات بين مصر وأثيوبيا على أعلى المستويات، من خلال تجديد بعض الاتفاقيات مثل اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار، أو من خلال اتفاقيات جديدة مثل اتفاقية منع الازدواج الضريبي وبعض الاتفاقيات الخاصة بإزالة عوائق التجارة بين البلدين كما تم الإعلان عن تأسيس مجلس أعمال مشترك بين البلدين وتبذل القيادة المصرية جهوداً متسارعة للتوصل لاتفاق إطاري لكل دول حوض النيل لتنظيم استخدامه

إن ما جرى من مباحثات فى أثيوبيا يعد بداية حقيقية لمبادرة التنمية فى حوض النيل؛ حيث هدفت جهود تطوير العلاقات المشتركة إلى عدم اقتصار الجهود المشتركة علي تنمية موارد المياه فقط بين دول حوض النيل، ولكن رفع مستوي المعيشة لجميع دول الحوض بما يكشف أن مياه النيل تظل من أهم العوامل التي تشكل سياسة مصر الخارجية تجاه أثيوبيا إن لم تكن أهمها على الإطلاق.

فقد أصبحت لإدارة الموارد الاستراتيجية الدولية أهمية خاصة في العقد الأخير، وعلى رأس هذه الموارد المياه، ومكمن الخطورة أن إدارة الأنهار الدولية لا تمس فقط الجوانب الاقتصادية، ولكنها تمتد بالضرورة إلى السيادة الوطنية للدول المشتركة في النهر

وعليه يسعى هذا التقرير لاستكشاف أبعاد تطورات سياسة مصر المائية تجاه أثيوبيا ضمن النظام المائي لدول حوض النيل كأحد الأنظمة الدولية انطلاقاً من مقولة أن القيود التي ترد على سعي مصر للقيام بدور القوة المهيمنة الخيرة لإقرار هذا النظام جعلت سياسة مصر الخارجية تجاه أثيوبيا تصطبغ بطابع التعاون والمشاركة مع استمرار رواسب التنافس الباقية من فترات ماضية.

محددات السياسة المصرية المائية تجاه أثيوبيا

أسبغ الارتباط العضوي بمياه النيل والبحر الأحمر نوعاً من الخصوصية على العلاقات بين مصر وأثيوبيا بما جعل للسياسة المصرية تجاه أثيوبيا طابعها الخاص الذي اتسم بالثبات النسبي مع التغير وفقاً لتغير الأوضاع الدولية والإقليمية والأوضاع الداخلية في كلا البلدين .

ويعد نهر النيل المصدر الرئيسي للمياه في مصر حيث تبلغ حصة مصر من مياهه **55.5** مليار متر مكعب تمثل **79.3 %** من الموارد المائية وتغطى **95 %** من الاحتياجات المائية الراهنة يمثل الاستخدام الزراعي للمياه الجزء الأكبر للاستخدامات حيث يبلغ نحو **59.3** مليار متر مكعب بنسبة **85.6 %** من إجمالي الاستخدامات عام **2006 / 2007**

وقُدر احتياج القطاع الصناعي من المياه بنحو 7.8 مليار متر مكعب، يستهلك منها فعلياً نحو 1.15 مليار متر مكعب عام 2006 / 2007 والباقي يعود إلى النيل والترع والمصارف بحالة ملوثة .

ومن الجدير بالذكر أن مساهمة النيل الأزرق تساوي ضعف مساهمة النيل الأبيض في مياه نهر النيل، وتصبح مساهمة النيل الأزرق 90% والنيل الأبيض 5% عند الذروة، في حين تصبح 70% للأول و30% للثاني عند الحالات الدنيا

وأثيوبيا وحدها – خلافا لبقية دول أعالي النيل التي لا تستخدم مياه النيل في الري–

هي التي لديها وتخطط لمشروعات تعتمد على مياه النيل مثل مشروع زراعة حوض نهر البارو وزراعة حوض نهر النيل الأزرق التي تستلزم استخدام **4** بليون متر مكعب من المياه ومن هنا خطورة العلاقات المصرية الأثيوبية وسياسة مصر تجاه أثيوبيا

حيث أن **60 %** على الأقل من مياه النيل التي تستخدم في الري قادمة من أثيوبيا ومن وجهة نظر هندسية بحتة تستطيع أثيوبيا التأثير على مياه النيل الوارد إلى مصر عن طريق أنهار الدندر والرهد وستيت، وإن كان ذلك لا يمكن أن يتم إلا بنفقات باهظة ومن ناحية أخرى فإن أمثل المشروعات تحقيقا لاستفادة مصر من استخدام مياه النيل هو بناء سد وخزان في جامبيلا في أثيوبيا

وعلى الرغم من وجود خمسة اتفاقيات تنظم العلاقة بين مصر وأثيوبيا في ما يتصل بالنيل هي: بروتوكول روما الموقع في 15 إبريل 1891 بين كل من بريطانيا وإيطاليا . التي كانت تحتل إريتريا في ذلك الوقت و اتفاقية أديس أبابا الموقعة في 15 مايو 1902 بين بريطانيا وأثيوبيا، واتفاقية لندن الموقعة في 13 ديسمبر 1906 بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، واتفاق التعاون الذي تم توقيعه في القاهرة في الأول من يوليو 1993 بين كل من الرئيس المصري حسنى مبارك ورئيس

وزراء الأثيوبي آنذاك ميليس زيناوي، على الرغم من ذلك فإن أثيوبيا كانت من أوائل دول حوض النيل التي طالبت بإعادة النظر في اتفاقيات مياه النيل بوصفها اتفاقيات سابقة وقعتها نيابة عنها الدول الاستعمارية

ومن ثم فإنها تنتقص من سيادتها وعبرت أثيوبيا عن هذه الرؤية صراحة على لسان مدير عام هيئة تنمية الوديان في أثيوبيا ومندوبها في مؤتمر لندن بشأن مياه النيل المنعقد يومي 2-3 مايو 1990 وحتى اتفاق 1993 علقت أثيوبيا مباحثات تنفيذه بعد جولتين متذرعة بأن مصر غير جادة في التوصل لاتفاق.

وواقع الأمر انه كما قرر أحد الباحثين الأثيوبيين فإن هناك شكوكاً راسخة بين العديد من الدول المشاطئة للنيل ومن الصعب محوها بجرة قلم تعود هذه الشكوك في قدر كبير منها إلى ميراث الخبرة التاريخية التي امتزجت فيها سنوات العداء بفترات الصداقة والتعاون فحديثا اهتمت القوى الأوربية بفكرة الضغط على مصر من خلال مياه النيل فكان الغرض إنشاء قوة مسيحية كبرى في أثيوبيا تواجه القوة الكبرى الإسلامية في مصر،

وبهذا أصبح هناك تراث فكري وديني وثقافي يجعل من أثيوبيا مصدرا دائما لتهديد مصر عن طريق مياه النيل، ورسخت هذه الفكرة في رأس الأثيوبيين والمصريين، وانعكست بعد ذلك في سياسة كل من الطرفين تجاه الآخر، وما زالت هذه الفكرة مستمرة

وامتدادا لهذا الاتجاه يرى جول بيترز أن إسرائيل تؤمن بخط استراتيجي ثابت يرتكز على مبدأ المحيط والذي يسعى لبناء تحالف غير رسمي مع الدول الموجودة على هامش الشرق الأوسط ومن بينها أثيوبيا

انطلاقا من كونها دولا غير عربية لها تاريخ من العلاقات العدائية مع العالم العربي، وتعمل على إضعاف شوكة العالم العربي

وفي هذا السياق يمكن فهم أبعاد مقولة أفرايم سينيه في كتابه إسرائيل بعد عام 2000 على أنه لا يمكن تقدير القيمة الاستراتيجية لأثيوبيا واريتريا دون الإشارة إلى سيطرتهما على مصادر النيل فهذه المسالة تخلق توتراً بينهما وبين مصر التي تخشى من حدوث أي تغيير هيدرولوجي في مصادر النيل يؤثر على شريان حياتها احتلت العلاقات الإسرائيلية مع أثيوبيا مرتبة متقدمة في الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا؛ حيث اعتبرت أثيوبيا بمثابة البوابة الرئيسية لها للنفاذ والتغلغل في القارة، وموطئ قدم لتثبيت تواجدها في مدخل البحر الأحمر وأعالي النيل، لذلك عملت على تشجيع ظهور الكيانات والدويلات الصغيرة و الضعيفة حول أثيوبيا

وهدفت إسرائيل من ذلك إلى تهديد أمن مصر المائي من خلال محاولة زيادة نفوذها في الدول المتحكمة في منابع النيل وأهمها أثيوبيا التي مثلت المدخل الرئيس للنشاط الإسرائيلي في منابع النيل،

وقد أوصى تقرير صادر عن قسم التخطيط بوزارة الخارجية في الكيان الصهيوني بما أسماه "معاقبة مصر" إذا استمرت في تبني موقف سلبي تجاه إسرائيل، وذلك بإجراءات مختلفة من بينها السعي لدى دول حوض النيل والمجتمع الدولي لتغيير الوضع القانوني لمسالة المياه في حوض النيل

لذا وطدت إسرائيل علاقتها الاقتصادية بأثيوبيا حتى وصل الأمر على حد احتكارها لتجارة المحاصيل ولأسواق استهلاك العديد من السلع في أثيوبيا، كما استخدمت سياسة الإغراق لاكتساح السوق الأثيوبية بمختلف البضائع والسلع،

مصر و أثيوبيا

وإلى جانب إقامة العديد من المستعمرات الزراعية تحت إشراف الخبراء الإسرائيليين على غرار المزارع الجماعية الكيبوتز التعاونية الموشاف، قامت إسرائيل بتملك وإدارة العديد من المزارع من خلال الشركات الإسرائيلية مثل شركة انكودا التي تملكت **50** ألف هكتار في أثيوبيا، وسعت إسرائيل بشكل مباشر لزعزعة الأمن المائي المصري من خلال إقامة العديد من السدود في أثيوبيا التي يمكن أن تؤثر على حصة مصر من المياه الواردة إليها مما اضطر مصر في **17** يناير **1990** – على سبيل المثال – إلى تحذير إسرائيل و أثيوبيا من العبث بمياه النيل، بعد تلقيها تقارير عن نشاطات إسرائيلية في أثيوبيا، وقيام الإسرائيليين باستكشاف إمكانية بناء ثلاثة سدود في أثيوبيا،

فأرسلت القاهرة رسالة إلى أديس أبابا عبر ليبيا في يناير 1990 تفيد بأن القاهرة لن تسمح بأي محاولة لإعاقة مجرى نهر النيل وطلبت الخارجية المصرية من الحكومة الأثيوبية توضيحا لتأثير السدود التي تبنيها على بحيرة تانا على تدفق المياه بمعدلاتها الطبيعية على النيل الأزرق، وجاء الرد بعدم تأثير هذه السدود.

ونشرت مجلة لاكسبريس الفرنسية في عددها الصادر في 11 أغسطس 1991 أن تل أبيب عرضت على أثيوبيا مشروع بناء سدود على نهر النيل تقديرا منها للدور الإيجابي في ترحيل يهود الفلاشا،

وفي عام 1997 أعلنت شركة ناحال الإسرائيلية المسئولة عن تطوير وتخطيط الموارد المائية في إسرائيل أنها تقوم بمشاريع وأعمال في أثيوبيا لحساب البنك الدولي وفي الفترة التي واكبت عقد دول حوض النيل مؤتمراً في الإسكندرية قام أفيجدور ليبرمان وزير خارجية إسرائيل بجولة تشمل بعض دول منابع النيل، بدأت في أثيوبيا في 2/9/ 2009.

وكان سعي السياسة المصرية لمحاصرة الآثار السلبية للمخططات الإسرائيلية لزعزعة امن مصر المائي أحد محددات السياسة مصر المائية تجاه أثيوبيا

كما ألقت بنية وطبيعة التفاعلات في النظام الدولي ظلالها على السياسة المصرية تجاه أثيوبيا فشهدت دول حوض النيل في فترة الثمانينات حالة من عدم الاستقرار التي كانت جزء من مناخ وأساليب الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي

وبالتالي سادت العلاقات بين مصر وأثيوبيا العديد من التعقيدات في التسعينات

كما استثمرت الدبلوماسية المصرية الظروف الدولية المواتية لعقد إطار التعاون بين مصر وأثيوبيا1993 وإن كان البعض يأخذ على الدبلوماسية المصرية أنها فوتت عقد اتفاق كامل ونهائي مع أثيوبيا فالسنوات الأولى مما سمي آنذك النظام العالمي الجديد عام 1991 فلم يعقد الاتفاق إلا عام 1993.

أهداف سياسة مصر المائية تجاه أثيوبيا

ويمكن رد هذه الأهداف إلى هدف واحد هو تأمين مياه النيل الذي ينتظم ضمن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية المصرية هو الأمن والاستقرار والتنمية اتساقاً مع الأهداف القومية المصرية وفي مقدمتها هدف التنمية وإعادة البناء ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت مصر أهدافا مشتقة تدور حول ضمان الاستقرار في حوض النيل من خلال السعي لحل المنازعات سلميا ودعم آليات التعاون بين دول الحوض يحكمها في ذلك مبادئ عامة تمثل إطارا ثابتاً لأي توجه مصري للتعاون مع دول حوض النيل ومن بينها أثيوبيا، وهي ثوابت السياسة المائية المصرية تجاه هذه الدول:

أ- اعتبا ر حوض النيل وحدة متكاملة لا تتعارض فيه المصالح بين دولة وأخرى بل تتكامل لتحقيق الفائدة القصوى للجميع

ب- تطبيق مبدأ الاستخدام المنصف أو العادل وليس الحصص العادلة

ت- قدسية الاتفاقيات القانونية المنظمة لاستخدامات النيل.

ث- تقوم مصر بتنفيذ مشروعاتها المائية في إطار حصتها المقررة 55.5 مليار متر مكعب

ج- تؤيد مصر مبد أ عدم نقل مياه حوض النيل خارج حدود دوله وفقاً لمبادئ هلسنكي 1966.

سياسة مصر المائية تجاه أثيوبيا حتى1997 :

شهدت تلك الفترة نهج تكاملي تنموي يقوم على الجمع بين أدوات السياسة الخارجية المختلفة الاقتصادية والسياسية والثقافية لضمان تأثير جهود مصر الهادفة لتأمين مياه النيل من خلال تطوير إطار تعاوني لتحقيق التنمية بين دول الحوض جميعها بحيث يتحول النيل – كما عبر وزير الري المصري – إلى رابط وثيق بين مصر وأثيوبيا ودول الحوض بشكل أساسي بدلا من أن يتحول إلى قضية خلافية حول توزيع حصص المياه.

فشهدت العلاقات بين البلدين انفراجا ملحوظا ، تمثل هذا في انعقاد اجتماعات اللجنة المشتركة وذلك خلال الفترة من 25–27 يوليو من عام 2006

مصر و أثيوبيا

بعد فترة توقف طويلة دامت حوالي 17 عاما وقد أثمرت اجتماعات اللجنة المشتركة الأخيرة بالقاهرة عن توقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات في المجالات المختلفة، خاصة في إطار تعزيز وحماية الاستثمار، الشئون الاجتماعية، الإعلام، والسياحة شارك في الاجتماعات من الجانب الأثيوبي وزراء :الخارجية، التجارة والصناعة، الثقافة والسياحة، الإعلام، وزير الدولة للزراعة والتنمية الريفية، ورأس الاجتماعات وزيرا خارجية البلدين. هذا وقد وافقت الدولتان علي عقد اجتماع اللجنة المشتركة بينهما كل عامين، وعقد اجتماع لجنة المتابعة كل ستة أشهر.

من جانب آخر، فقد امتد التنسيق والتشاور بين البلدين في كافة المجالات ، وقد وضح ذلك خلال زيارة رئيس الوزراء الأثيوبي السيد / ميليس زيناوي لمصر في الفترة من 16-19 أبريل من عام 2005 ،

حيث امتدت أنشطة تلك الزيارة وفعالياتها إلى مستويات :ثنائية، وثلاثية (مع السودان) ، ورباعية مع نيجيريا ، ومتعددة الأطراف (مع الدول المشاركة وقتها في اجتماعات النيباد المنعقدة بشرم الشيخ)وجرى الاتفاق على دعم مبادرة حوض نهر النيل وتم توقيع اتفاقيتين للتعاون بين الجانبين بهدف مضاعفة حجم التبادل التجاري القائم بينهما

قد أثمرت زيارة وزير خارجية أثيوبيا السيد سيوم مسفين خلال شهر يناير 2007 لمصر عن عقد مشاورات إيجابية وهامة بين الجانبين،حيث التقى خلالها بالرئيس/ حسني مبارك حيث زار وزير الخارجية المصرى أثيوبيا خلال الفترة من 5-6 ديسمبر 2004 ،

وقد أعلنت مصر خلال هذه الزيارة – في إطار سياستها لضمان الاستقرار في حوض النيل – عن دعمها للحكومة الأثيوبية في جهودها الرامية لحل النزاع الحدودي مع إريتريا سلميا، كما رحبت مصر بمبادرة السلام الأثيوبية ذات خمس نقاط لحل نزاعها مع إريتريا.

كان من أبرز الزيارات أيضا زيارة وزير الكهرباء والطاقة المصرى لأديس أبابا ومشاركته في الاجتماع الأول لوزراء الطاقة الأفارقة خلال الفترة من 24–25 مارس 2006 ، والذي جاء عقب اجتماع مماثل لوزراء الطاقة في دول حوض النيل الشرقي بالقاهرة في 15 مارس 2006 وقد تم خلال الاجتماع التوصل لعدد من المشروعات المشتركة والتوصيات مع نظيره الأثيوبي السيد ألمايو تجنو

مصر و أثيوبيا

وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين البلدين، فقد زاد حجم التبادل التجاري بشكل عام منذ عام **2000** ، ومقارنة بأرقام العام الحالي والسابق: نجد أن المعدل قد سجل خلال سبعة شهور في عام **2007** مبلغ قدره **70.500** مليون دولار ، مقابل **38.500** مليون دولار عن نفس الفترة من العام السابق، أي بزيادة قدرها **83%** وبالنسبة للشركات المستثمرة تبلغ حاليا **23** شركة وذلك برأسمال مصري ومشترك

هناك أيضا استثمار جديد يتمثل في مصنع العدادات الكهربائية. أيضا هناك إجراءات جديدة لاستيراد اللحوم من أثيوبيا يقوم بها جيرما بيرو وزير التجارة والصناعة الأثيوبي، من أجل دفع التعاون التجاري بين الجانبين.

كما سعت مصر لدعم التعاون الاقتصادي مع أثيوبيا من خلال إطار مؤسسي مستقر هو منظمة الكوميسا، حيث تكتسب علاقة مصر بأثيوبيا داخل الكوميسيا أهمية فائقة حيث تمثل السوق المشتركة مدخلاً ملائما من مداخل تنمية العلاقات وتفعيلها مع أثيوبيا خاصة في ظل غياب أي تنظيم إقليمي فرعي يربط مصر بأثيوبيا، كما أن تكثيف الحضور المصري الاقتصادي في أثيوبيا يتصدى للتسلل الإسرائيلي الاقتصادي.

أما التعاون الفني والمنح المقدمة من الجانب المصري، فهي مستمرة ، حيث تعطي مصر الأولوية دائما للجانب الأثيوبي في العديد من المجالات التدريبية خاصة في المجالات العلمية، الزراعية، الإعلامية، الصحفية والمتخصصة وذلك بجانب المنح والدورات التي يقدمها الأزهر الشريف للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بأثيوبيا وغيرها من المنح.

أما المساعدات الخاصة بمتضررى الفيضانات، ضحايا الجفاف، المجاعة وغيرهم فهي مستمرة منذ عام 2003 بلا توقف حيث تقدم مصر المساعدات الغذائية، الإنسانية، الصحية وغيرها لكل من لجنة الاستعدادات ومنع الكوارث الأثيوبية، وكذلك لمنظمة الصليب الأحمر الأثيوبية

ولعل الجانب المميز في مسيرة العلاقات بين البلدين في الفترة الأخيرة يتمثل في عودة العلاقات الكنسية والتي استمرت علي مدار 1600 عاما لوضعها الطبيعي بعد زيارة وفد كنسي مصري رفيع المستوى لأثيوبيا في أواخر يونيه 2007 ، أعقبه زيارة الأنبا بولس بطريرك أثيوبيا علي رأس وفد كنسي رفيع المستوى يضم 10 أساقفة يوم 13/7/ 2007 للقاهرة.

وفي إطار التعاون الثقافي، تزايدت الأنشطة الثقافية ومن بينها عمل احتفال مصري – أثيوبي مشترك في 2 نوفمبر من عام 2006 وذلك بمقر السفارة المصرية بأديس أبابا، شارك فيه إتحاد الكتاب الأثيوبيين كما شهدت الفترة من 31 مارس وحتى 5 أبريل مهرجانا للأفلام المصرية (تم خلاله عرض 6 أفلام مصرية متنوعة) وشاركت مصر في احتفالات أثيوبيا بألفيتها الجديدة من خلال عدد من فرق الفنون الشعبية (2007) ومعارض للحرف التقليدية 2008

وعلى المستوى المباشر المتعلق بنهر النيل استمرت لقاءات وزيري الري في البلدين، وقد شاركت مصر بفعالية في منتدى تنمية حوض نهر النيل الأول بأديس أبابا (خلال الفترة من 30 نوفمبر وحتى 2 ديسمبر 2006

مصر و أثيوبيا

يذكر أن المشاركة المصرية قد جاءت من خلال وفد رسمي رفيع المستوى، بجانب مشاركة 8 علماء وباحثين مصريين تقدموا بأوراقهم البحثية أمام المنتدى، هذا بجانب وجود عدد من الإعلاميات والصحفيات من مصر شاركوا في ورشة عمل بناء الثقة بين دول الحوض.

أيضا قام وزير الري المصري بزيارة لأثيوبيا في شهر مارس 2007 للتشاور مع نظيره الأثيوبي قبل المؤتمر الوزاري لدول مبادرة حوض نهر النيل والذي عقد في كيجالي برواندا في نفس الشهر. وأعلن عن استعداد مصر للتوصل لاتفاقية مع دول مبادرة حوض نهر النيل.

واعتمدت الحكومة المصرية سياسة عدم الإثارة إزاء المواقف الأثيوبية مع تفهم المطالب الإنمائية المشروعة والتعاون مع أثيوبيا بهدف تعظيم الاستفادة من مصادرها المائية لصالح مشروعاتها التنموية بشرط عدم حدوث أي تأثير سلبي على حصة مصر من مياه النيل، فمصر لا تقف ضد بعض المشروعات المطروحة من الجانب الأثيوبي، طالما لا تؤثر على حصة مصر في مياه النيل، بل على العكس ستدعمها في المحافل الدولية والمؤسسات المالية ، مشددين على أن حصة مصر في مياه النهر خط أحمر لن نسمح أبدا بتجاوزه وموقفنا بهذا الصدد واضح وضوح الشمس فلم تعترض مصر على إعلان الجانب الأثيوبي بدء دراسة جدوى لبناء سد يستخدم في توليد الكهرباء على النيل الأزرق في إطار مبادرة إقليمية تم إقرارها بالتعاون مع مصر لإدارة مياه النهر. لأن السد لا يتعارض مع الاتفاقية التاريخية الموقعة منذ عام 1929

وتدعيما للعلاقات الثنائية بين مصر وأثيوبيا قام وزير الري المصري في 5 مايو 2009 بزيارة أثيوبيا لدعم التعاون مع أثيوبيا في مجالات التدريب والتعليم والبحوث المائية ، وحفر آبار المياه الجوفية وتصميم المنشات المائية الصغيرة ، إلى جانب التشاور مع الجهات الأثيوبية المختصة حول مسيرة العمل في مبادرة حوض النيل والتغلب على أية عوائق في هذا المجال.

وفي هذه الزيارة طالب وزير الري المصري المسئولين الأثيوبيين بالوضوح الكامل بتسليم المستندات والبيانات الخاصة بأية مشروعات مشتركة لمناقشتها بين الأشقاء في حوض النيل انطلاقا من وحدة المصير

وسعي مصر الدائم لتحقيق هدف رفع مستوى الحياة المعيشية لمواطني دول الحوض إلا إن السمة المميزة لهذه المرحلة من سياسة مصر المائية تجاه أثيوبيا هو إدراجها ضمن خطة شاملة للتعاون الإنمائي لدول حوض النيل رغبة في تفعيل مجموعة من الآليات المتكاملة المستندة على الحق في التنمية مع عدم الإضرار بالغير بل والسعي لربط دول الحوض بأنساق من المصالح القادرة على تقليص قدرة القيادة السياسية ورغباتها في دول حوض النيل بانتهاج سياسات متعارضة مع تلك المصالح

وفي هذا الإطار اقترحت مصر بعد تعديل فترة عمل تجمع التيكونيل في ديسمبر 1998 ، إنشاء آلية جديدة تضم دول حوض النيل جميعاً بما فيها أثيوبيا وكينيا وتشمل وضع إستراتيجية لـلتعاون بين الدول النيلية، في فبراير من عام 1999 تم التوقيع علي هذه الاتفاقية بالأحرف الأولي في تنزانيا من جانب ممثلي هذه الدول، وتم تفعيلها لاحقا في مايو من نفس العام، وسميت رسميا باسم: مبادرة حوض النيل، وتبدأ هذه المبادرة بعمل دراسات لبعض المشروعات التي تقوم على مبدأ الفائدة للجميع ثم تنتقل بعد ذلك إلى مرحلة التنفيذ.

تميزت مبادرة دول الحوض عن غيرها من التجارب باستنادها إلى مجموعة من القواعد والأسس التي أفرزتها خبرة التعاون المشترك منها:

إعطاء الأولوية لقاعدة المصالح المتبادلة وتعزيز أطر بناء الثقة على المستويين الحكومي والشعبي

-الاستناد إلى خطط واضحة لاستخدام وإدارة المياه

-تجاوز مفهوم أحادية الوظيفة الفنية التي تسيطر على مفاهيم ورؤى دول الحوض

-الحرص على توفير فرص بناء نظام إقليمي للتنمية الشاملة أفقيا في حوض نهر النيل.

تقوم المبادرة على عدد من المبادئ العامة التي تساعد على تحقيق أهدافها، وتسهل من عملها؛ وهي :

*أن المياه حق لكل دول الحوض.

*عدم قيام مشروع يؤدي إلى الإضرار بمصالح الدول الأخرى.

*أن تعم الاستفادة من أي مشروع على دولتين على أقل تقدير.

*اتجاه متزايد باستبعاد فكرة الصراع، باعتبار أن المشكلة هي سوء الاستخدام، وليست ندرة المياه .

ومن برامج المبادرة برنامج الرؤية المشتركة:

تتمثل الرؤية المشتركة للمبادرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال الاستخدام المتكافئ بالموارد المائية المشتركة بحوض النيل والانتفاع بها، وذلك من خلال إقامة آلية للتنسيق، وخلق بيئة مواتية، لتحقيق الرؤية المشتركة من خلال أعمال ملموسة على أرض الواقع والمستهدف هو أن يمتد البرنامج ليشمل الحوض بأكمله، ويساعد على دعم العمل المشترك، وتبادل الخبرات، وبناء القدرات، ذلك بما يكفل أساساً قوياً للتعاون الإقليمي بدأ تكون برنامج الرؤية المشتركة على مدار الفترة الممتدة من فبراير 1999 وحتى مارس 2001 ليتحول من 4 محاور موضوعية إلى7 مشروعات تغطي الحوض بأكمله، وقد تولت الأمانة العامة للمبادرة تنفيذ هذه العملية وتنسيقها

بينما شاركت فيها اللجنة الاستشارية الفنية مشاركة فعالة، وصدق عليها رسمياً مجلس وزراء المياه بدول حوض النيل في دار السلام في1999/2/22.

كما تجدر الإشارة إلى أن الوزراء المكلفون بشئون الكهرباء في دول حوض النيل قد عقدوا اجتماعاً في دار السلام في 2003/5/20 شاركت فيه مصر بوفد يرأسه وزير الكهرباء والطاقة، وضمت أهم نتائجه:

إعلان دار السلام للتعاون الإقليمي بين دول الحوض في مجال نقل الكهرباء والطاقة.

*التصديق على تنفيذ مشروع تجارة الطاقة بمنطقة حوض النيل.

*تبني رؤية طويلة المدى لإقامة منتدى الطاقة بحوض النيل

أثيوبيا اليوم.. محاربة الإسلام والمسلمين

أما الآن فقد كان لأثيوبيا محور آخر التحقت به، ففي مطلع الثمانينيات من القرن الماضي وقف وزير الدفاع الأمريكي في مجلس النواب الأمريكي ليعرض تقريرا خطيرا أمام لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس النواب، كانت أهم فقرة فيه ما يلي: إن مصالح أمتنا في القارة الأفريقية مركزها أثيوبيا وكانت أمريكا تعمل دائما لإبراز أهمية أثيوبيا في القارة الأفريقية؛ كي تستطيع تنفيذ سياستها الاستعمارية من وراء ذلك، وقد سعت كثيرا وضغطت أكثر وأنفقت أموالاً ضخمة؛ حتى تكون أديس أبابا مركز منظمة الوحدة الأفريقية.

وعلى امتداد التعاون الوثيق بين أمريكا وأثيوبيا، تعاون الكيان اليهودي الغاصب مع الأحباش تعاونًا قويًّا متينًا, واعتبرت أثيوبيا نفسها دولة اليهود في إفريقيا، وقامت بتهجير يهود الحبشة المعروفين بالفلاشا بأعداد ضخمة إلى دولة الكيان الصهيوني؛ لإحد اث توازن ديموغرافي بين اليهود والفلسطينيين. وفي المقابل انهالت المعونات المالية والعسكرية

والتقنية اليهودية على الحبشة، وتدفق الخبراء العسكريون اليهود على الحبشة، وأقاموا معسكرات تدريب للأحباش على حرب العصابات للعمل ضد المقاومة الإسلامية في إريتريا وأوجادين، حتى بلغ عدد العسكريين اليهود في الحبشة ثلاثة آلاف خبير عسكري يعملون في مختلف القطاعات، وباشروا القتال الفعلي ضد مسلمي إريتريا وأوجادين وهرر.

ولكي نفهم الرابط الذي يجمع كل هؤلاء الأعداء الرئيسيين للعالم الإسلامي، لا بد من فهم الأيدلوجية التي تسيطر على عقولهم، فالأحباش والأمريكان واليهود تجمعهم أيدلوجية واحدة، تسيطر على عقولهم، وتحكم قراراتهم وتوجهاتهم، هذه الأيدلوجية تقوم على فكرة مزج عقائد الصليبية الأرثوذكسية والبروتستانتية الأصولية مع الصهيونية المتطرفة؛ لتمثل في النهاية أسوأ العقائد والأيدلوجيات الدينية، والتي تنتهج مبدأ عداوة الإسلام والمسلمين ومحاربتهم، وهذا المبدأ هو ركيزة هذه الأيدلوجية والمحرك الرئيس، وبالتالي الموجِّه العام لسياسات هذه الدول الثلاث التي تمثل محور الشر في القرن الأفريقي.

هدم الكعبة في آخر الزمان

هدم الكعبة جاءت به أحاديث صحيحة في البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرها من كتب السنة ،وفي الأشهر أنه في آخر الزمان ،وإن اختلف في تحديد هذا الزمن ،والأولى عدم التعرض لتحديد الزمن ،لأنه من الغيب الذي لم نكلف بالسؤال عنه ،على أنه تجب الإشارة أن هذا يكون في آخر الزمان ،حيث تقوم الساعة على شرار الناس .

قال الإمام ابن حجر في فتح الباري – باب هدم الكعبة : قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يغْزُو جيشٌ الْكَعبةَ فَيخْسفَ بِهِمْ : أي في آخر الزمان.

وفي رواية : يغزو جيش الكعبة، حتى إذا كانوا ببيداء من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم، ثم يبعثون على نياتهم ، ومناسبته لهذه الترجمة من جهة أن فيه إشارة إلى أن غزو الكعبة سيقع، فمرة يهلكهم الله قبل الوصول إليها وأخرى يمكنهم، والظاهر أن غزو الذين يخربونه متأخر عن الأولين.

وفي موطن آخر :

قوله: (يغزو جيش الكعبة) في رواية مسلم عبس النبي ﷺ في منامه فقلنا له صنعت شيئا لم تكن تفعله، قال: العجب أن ناسا من أمتي يؤمون هذا البيت لرجل من قريش وزاد في رواية أخرى أن أم سلمة قالت ذلك زمن ابن الزبير، وفي أخرى أن عبد الله بن صفوان أحد رواة الحديث

عن أم سلمة قال: والله ما هو هذا الجيش.

ويقول الشيخ عبد الله زقيل من علماء السعودية :

جاءت الأحاديث عن المصطفى ﷺ في بيان حال الكعبة في آخر الزمان وإليك

نص الأحاديث :

1 – عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَمْعَانَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يُخْبِرُ أَبَا قَتَادَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : يُبَايَعُ لِرَجُلٍ مَا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ ، وَلَنْ يَسْتَحِلَّ الْبَيْتَ إِلا أَهْلُهُ ، فَإِذَا اسْتَحَلُّوهُ فَلا يُسْأَلُ عَنْ هَلَكَةِ الْعَرَبِ ، ثُمَّ تَأْتِي الْحَبَشَةُ فَيُخَرِّبُونَهُ خَرَابًا لا يَعْمُرُ بَعْدَهُ أَبَدًا ، وَهُمْ الَّذِينَ يَسْتَخْرِجُونَ كَنْزَهُ .

رواه الإمام أحمد في مسنده ، والحاكم في المستدرك. وقال الألباني صحيح.

2 –و عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَال رسول الله ﷺ: يُخَرِّبُ الْكَعْبَةَ ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ مِنْ الْحَبَشَةِ . رواه البخاري ومسلم .

3 – وعَنْ ابنِ عَبَّاسٍ أَخْبَرَه عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ أَسْوَدَ أَفْحَجَ يَنْقُضُهَا حجرا حجرا . يَعْنِي الْكَعْبَةَ . رواه البخاري

أفحج : قال ابن الأثير في النهاية (415/3) : الفحج تباعد ما بين الفخذين

4 – عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺيَقُولُ : يُخَرِّبُ الْكَعْبَةَ ذُوالسُّوَيْقَتَيْنِ مِنْ الْحَبَشَةِ ، وَيَسْلُبُهَا حِلْيَتَهَا وَيُجَرِّدُهَا مِنْ كِسْوَتِهَا ، وَلَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ أُصَيْلِعَ ، أُفَيْدِعَ يَضْرِبُ عَلَيْهَا بِمِسْحَاتِهِ وَمِعْوَلِهِ

ولكن هل هناك تعارض بين قوله تعالى : " أَولَم يروا أَنَّا جعلْنَا حرما آمنًا " [العنكبوت : 67] ، وبين الأحاديث الآنفة الذكر ؟ قال الحافظ ابن حجر في الفتح قيل : هذَا الْحَديث يُخَالف قَوْله تَعَالَى : أَولَم يروا أَنَّا جعلْنَا حرما آمنًا [العنكبوت : 67] ، ولأَنَّ اللَّه حَبَس عَنْ مكَّة الْفيل ولَمْ يمكّن أَصْحَابه منْ تَخْريب الْكَعْبَة ولَم تَكُنْ إِذْ ذَاكَ قبْلَة ، فَكَيْفَ يُسَلّط علَيْهَا الْحَبَشَة بعْدَ أَنْ صَارَتْ قبْلَة للْمُسْلمين ؟

وَذَلكَ مَحْمُول عَلَى أَنَّهُ يَقَع في آخر الزَّمَان قُرْب قيَام السَّاعَة حَيْثُ لَا يَبْقَى في الأَرْض أَحَد يَقُول اللَّه الله كَمَا ثَبَتَ في صَحيح مُسْلم لا تَقُوم السَّاعَة حَتَّى لا يُقَال في الأَرْض اللَّه اللَّهُ " ولِهَذَا وَقَعَ في رِوَايَة سَعيد بْن سَمْعَان لا يعمر بعده أَبدًا وقَدْ وقَع قَبْلَ ذَلكَ فيه منْ الْقتَال وَغَزْو أَهْل الشَّام لَهُ في زَمَن يزيد بن معاوِيَة

ثُمَّ مِنْ بَعْده فِي وقَائِع كَثِيرَة مِنْ أَعْظَمِهَا وقْعَة الْقَرامطَة بَعْدَ الثّلاثمائَة فَقَتَلُوا مِنْ الْمُسْلمِينَ فِي الْمطَاف منْ لا يُحْصَى كَثْرَة وقَلَعوا الْحجر الأَسْوَد فَحوَّلُوه إِلَى بلادهم ثُمَّ أَعَادُوه بعْدَ مدَّة طَوِيلَة , ثُمَّ غُزِي مرارًا بعْدَ ذَلك , كُلّ ذَلكَ لا يُعارِض قَوْله تَعَالَى : أَولَم يروْا أَنَّا جَعَلْنَا حرما آمنًا لأنَّ ذَلكَ إِنَّما وقَع بأَيْدي الْمُسْلمِينَ فَهُوَ مُطَابِق لقَوْله ﷺولَنْ يسْتَحلّ هَذَا الْبَيْت إلا أَهْله , فَوقَعَ ما أَخْبَر بِه النَّبِي ﷺ, وهُوَ منْ عَلامَات نُبوَّته , ولَيْسَ فِي الآيَة ما يَدُلّ عَلَى استْمرَار الأمن الْمَذْكُور فيها . واَللَّه أَعْلَم .ا.هـ.

ولقد وقع اختلاف بين العلماء في تحديد الزمن الذي يقع فيه تخريب الكعبة على عدة أقوال منها : أنه يقع في زمن عيسى عليه السلام ، وهو مروي عن كعب الأحبار ،

وفي الحديث الصحيح : أن عيسى عليه السلام يحج بعد نزوله إلى الأرض وقيل : إنه يقع في زمنه ، وبعد هلاك يأجوج ومأجوج ، للحديث المذكور ، ولما ثبت : ليحجن هذا البيت وليعتمرن بعد خروج يأجوج ومأجوج ويمكن أن يقال إن المراد بذلك ليحجن مكان البيت وقيل أيضا : إنه يقع قبل خروج الدجال ونزول عيسى عليه السلام ذكره القرطبي عن أبي حامد الغزالي وقيل : إنه يقع بعد خروج الدابة .

وقيل : إنه يقع بعد الآيات كلها قرب قيام الساعة حين ينقطع الحج ، ولا يبقى في الأرض من يقول : الله ، الله ، ذكر هذا والذي قبله البرزنجي والسفاريني ، وذكرا في تأييد الأخير أن زمن عيسى عليه السلام كله زمن سلم و بركة وأمان وخير ، وأن البيت قبلة الإسلام ، والحج إليه أحد أركان الدين ، فالحكمة تقتضي بقاءه ببقاء الدين ، فإذا جاءت الريح الباردة الطيبة ، وقبضت المؤمنين فبعد ذلك يهدم البيت .

والخلاصة أن هدم الكعبة بعد الآيات كلها وذهب القرطبي وابن كثير إلى أن ذلك يقع بعد موت عيسى عليه السلام .

ويبدو أن الأنسب هو عدم التعرض لتحديد الوقت الذي يقع فيه هدم الكعبة لكون أحاديث الباب مطلقة ، إلا أنه من كبرى العلامات التي تعقبها الساعة ، لأنه جاء في حديث أبي هريرة : فيخربونه خرابا لا يعمر بعده أبدا .

فقد ثبت في صحيح البخاري ومسلم أن رسول الله ﷺ قال :يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة .

قال ابن حجر في فتح الباري: عن علي رضي الله عنه قال: استكثروا من الطواف بهذا البيت قبل أن يحال بينكم وبينه، فتبين أن المقصود بذي السويقتين الحبشي هو رجل من الحبشة دقيق الساقين،وهو الذي يباشر هدم الكعبة عندما يحين ذلك الوقت.

المصادر والمراجع

- الحرب و اللجوء – ولدي ياسوس عمار

- مقالة بعنوان حكام الممالك السبع في إقليم الطراز الإسلامي يخضعون لملك الملوك الذي يدين له بالطاعة 99 ملكاً, من جريدة الأهرام للدكتور محمد محمود الصياد.

- لب اللباب في تحرير الأنساب – جلال الدين السيوطي

- دائرة المعارف الإسلامية: الطبعة العربية

- الإلمام بمن في أرض الحبشة من ملوك الإسلام– تقي الدين المقريزي

- سروج الذهب ومعادن الجوهر– علي بن الحسين المسعودي

- الصومال قديماً وحديثاً –حمدي السيد سالم
- الناس في إفريقية –محمد محمود الصياد
- 9–الإسلام في أثيوبيا – زاهر رياض
- الممالك الإسلامية في الحبشة – جمال زكريا قاسم
- تاريخ الطبري
- السيرة لابن هشام
- الجواهر الحسان في تاريخ الحبشان –العمري
- مسالك الأمصار –الحفتي الغنائي

- أزهار العروش في اخبار الحبوش- السيوطي
- بين الحبشة والعرب – عبد المجيد عابدين
- الإسلام والممالك الإسلامية بالحبشة- دكتور إبراهيم على مارخان
- مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد 8 ، عام 1959م ،
- صبح الأعشى
- فتوح الحبشة
- الدعوة للإسلام للسير توماس أرفولد ترجمة د. حسن إبراهيم
- العصر المماليكي – للدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور
- صورة من حياة الصاحبة لرأفت الباشا

- فتوح الحبشة لشهاب الدين ابن أحمد
- الإسلام والحبشة عبر التاريخ المهندس فتحي غيث
- سيرة الحبشة الحسن بن أحمد
- رفع شأن الحبشان للإمام السيوطي
- كتاب العبر للعلامة ابن خلدون
- الفصول في سيرة الرسول لابن كثير
- الإسلام والممالك الإسلامية في الحبشة
- معجم البلدان للمسعودي
- الإسلام في أثيوبيا د. زاهر رياض

- كتاب الدر المنثور للعلامة عبد الباقي
- كتاب الطراز المنقوش للعلامة عبد الباقي
- السيرة النبوية للشيخ ابن دحلان
- حاضر العالم الإسلامي للأمير شكيب أرسلان
- تاريخ أثيوبيا د. زاهر رياض
- مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية
- مجموعة من السير والتراجم دار المعارف
- الحبشة حسن محمد جوهر مراقب قنا التعليمية
- الإسلام في الحبشة أ. بولس أحمد

- تاريخ إريتريا مفتش الآثار الأستاذ/ عثمان صالح سبي
- إريتريا والتحديات المصيرية للباحث حامد صالح تركي
- تاريخ الجبرتي – المؤرخ الشيخ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي
- من يوميات الجبرتي أ. إبراهيم جلال بك ومقدمه أ. عباس العقاد
- بين الحبشة والعرب أ. عبد الحميد عابد
- الحبشة أو أثيوبيا في منقلب تاريخها أ. الكتاب يوسف محمد
- من يوميات الجبرتي إبراهيم جلال
- أين وكيف نشأت أول دولة إسلامية في الحبشة.
- تقويم البلدان

- الزبيدي، محمد حسين : هجرة العرب المسلمين إلى شرق إفريقيا، مجلة المؤرخ العربي، العدد (23) ص (99) 1983م بغداد، العراق.
- الدرر في اختصار المغازي والسير– ابن عبد البر
- أبحاث ملتقى خادم الحرمين الشريفين– الدكتور علي الشيخ أبو بكر
- والدكتور عبد الحافظ الأصم و نور الدين عوض الكريم إبراهيم
- تنوير الغبش في فضل السودان والحبش –أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، حققه: مرزوق علي إبراهيم، طبعة دار الشريف
- الطبقات الكبرى –ابن سعد
- الصحيح بشرح الكرماني –الإمام محمد بن إسماعيل البخاري

- سنن النسائي بشرح السيوطي –الإمام النسائي:.
- الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا –حسن محمود
- العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة في العصور الوسطى– رجب محمد عبد الحليم

مسالك الأبصار –العمري

- مياه النيل فى السياسة المصرية ، ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخى . ايمن السيد عبد الوهاب مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام

- الدكتور منذر خدام، الأمن المائى العربى، الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت – 2003.

- دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث – د.شوقى عطا الله الجمل – الهيئة المصرية العامة للكتاب -1984

- مصر ودول حوض النيل – د. سيد محمد موسى حمد- الهيئة المصرية العامة للكتاب – 2003

- مصر مبارك وافريقيا – مها عبد المجيد - الهيئة العامة للاستعلامات – 2007

مصر وافريقيا – مركز الدراسات الاعلامية والسياسية- الهيئة العامة للاستعلامات -2008

مصر و أثيوبيا

- ملخص عن مبادرة حوض النيل – وزارة الموارد المائية والرى – فبراير 2009
- حروب المياه– الصراعات المقبلة فى الشرق الأوسط – تأليف جون بللوتش

مصر ومياه النيل الإطار القانوني الحاكم وضرورات التعاون المشترك – د. احمد الرشيدى – مجلة آفاق افريقية – العدد الخامس

- مياه النيل فى العلاقات المصرية السودانية – د. أيمن السيد عبد الوهاب – مجلة آفاق افريقية – العدد الخامس
- العلاقات المصرية الأفريقية بعد الحرب الباردة – د. عبد الملك عودة – مجلة آفاق افريقية – العدد العاشر

مصر و أثيوبيا

- مياه النيل كمورد استراتيجى لدول حوض النيل والنزاع حولها – د. ابراهيم نصر الدين –مجلة آفاق افريقية العدد 13
- دور مصر فى مبادرة حوض النيل – مجلة آفاق افريقية – العدد 17
- العلاقات الإسرائيلية الأفريقية والأهمية المتبادلة– هانى سلام – مجلة آفاق افريقية – العدد 27
- العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول حوض نهر النيل– جوزيف رامز أمين
- هل دخلت مصر عصر الفقر المائى ؟ تقارير معلوماتية العدد 30– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء

مصر و أثيوبيا

- معضلات نهر النيل السياسة المائية وبؤر الصاع المحتملة – البروفيسور كينفى ابراهام
- موقع اسلام اون لاين على الانترنت
- موقع محيط على الانترنت
- موقع الهيئة العامة للاستعلامات على الانترنت
- الإلمام للمقريزي
- الإسلام والحبشة عبر التاريخ- فتحي غيث

- دراسة حول السودان بين الاسم والصفة.للبروفيسور الشيخ الفاتح قريب الله
- سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر – شوقي عطا الله الجمل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1974م.
- الأثر الحبشي في الثقافة العربية– د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم –مجلة دراسات إفريقية ص 117 العدد.
- ميجالوماتيس –بروفيسور محمد شمس الدين
- مقالات بلغات اجنبية ترجمة : أسامة بابكر حسن
- جريدة الاهرام–أعداد متفرقة
- مقالات بقلم كل من :سمير مرقس - إميل أمين –حافظ الشاعر –أريبيان بزنس– مازن حسان – خالد محمد علي

الفهرس